الحزب الوطني الديمقراطي

فكر جديد

أوراق السياسات

التعليم والبحث العلمي

الأمانة العامة

المؤتمر السنوي

سبتمبر ٢٠٠٣

تمثل هذه الوثيقة حصيلة الدراسة التى تمت داخل أمانة السياسات وتشكيلاتها المختلفة فى إطار صياغة سياسات عامة تتعلق بالقضايا التى طرحت فى المؤتمر العام الثامن للحزب (سبتمبر ٢٠٠٢) من خلال أوراق النقاش الست فى مجالات التعليم، والصحة، والتوجه الاقتصادى، والشباب، والمرأة، ومصر والعالم، والتى تمت مناقشتها وإقرارها فى المؤتمر.

ولقد قامت أمانة السياسات بتشكيل ست لجان متخصصة عكفت على دراسة هذه القضايا بشكل تفصيلى ومعمق من خلال مجموعات عمل داخل اللجان اختصت كل منها بدراسة أحد القضايا التى تقع فى نطاق اهتمامها. كما قام المجلس الاعلى للسياسات، التابع لأمانة السياسات، بمناقشة عدد من هذه القضايا ودراسة أبعادها وآثارها المختلفة على المجتمع. كذلك تمت مناقشة التوجهات الرئيسية لهذه السياسات فى اللقاءات التى عقدتها أمانة السياسات مع لجان الحزب بالمحافظات.

وقد جاءت الصياغة النهائية لهذه الأوراق إنعكاساً لكل هذه الدراسات والمناقشات، بالإضافة إلى الحوار الموسع مع الحكومة فى الجوانب المختلفة للسياسات والإجراءات المقترحة للتنفيذ. ويرى الحزب أن طرح هذه السياسات التفصيلية فى المؤتمر السنوى الأول للحزب هو تجسيد للشعار الذى رفعه الحزب فى مؤتمره العام الثامن حول "الدعوة للمشاركة". كما يعد تعبيراً واضحاً عن دور الحزب الوطنى الديمقراطى بالتعاون مع الحكومة فى رسم السياسات العامة التى من شأنها تحقيق مصلحة الوطن والمواطنين.

التعليم والبحث العلمى

المحتويات

مقدمة

المشاركة المجتمعية والتوجه نحو اللامركزية ١

دعم أداء أعضاء هيئة التدريس ٩

تطوير منظومة التقويم التربوي فى التعليم قبل الجامعى ١٣

توظيف التكنولوجيا للارتقاء بالتعليم ١٨

التعليم وسوق العمل ٢٥

البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ٣١

اقتصاديات تمويل التعليم الجامعى ٣٩

نظم الاعتماد وضمان الجودة والرقابة على التعليم ٤٧

مقدمة

تمثل المعرفة الإنسانية تراث البشرية فى أسمى صوره وركيزة الحضارة والازدهار ونتاج الفكر والإبداع والقوة الدافعة لرقى الأمم والشعوب على مر العصور. ومجتمع المعرفة هو مجتمع تتعدد فيه مناهل التعلم والثقافة وتتكامل فيه منظومة التعليم مع جهود التنمية والتطوير ويسعى أفراده دوما على كافة مستوياتهم إلى مزيد من المعرفة والتواصل مع الثقافات والى مجابهة المتغيرات المحلية والعالمية.

ويواجه الإنسان المصرى فى ظل مجتمع المعرفة العديد من التحديات الصعبة التى تجعل لزاما عليه ان نترجم ثقافته وتعلمه ومهارته إلى زيادة ملموسة فى معدلات التنمية ورفع للناتج القومى وتهيئة فرص العمل الملائمة بما يحقق الاستفادة بكل الطاقات الكامنة ودعم السلام الاجتماعي. بل ويمتد التحدى إلى القدرة على المنافسة العالمية من خلال قوى بشرية مؤهلة ومنتج مصرى يرقى إلى أعلى مستويات الجودة فى ظل نظام عالمى تتهاوى فيه الحواجز والقيود وتسعى الأمم والتكتلات الاقتصادية إلى نصيب متزايد فى الأسواق العالمية.

ويبقى التعليم بأنماطه التقليدية والمستحدثة هو العمود الفقرى لمجتمع المعرفة. ومن ثم فإن حالة التعليم ورؤيته تمثلان الصورة المستقبلية الحقيقية للمجتمع المصرى ككل. ويكون لجهود تطويره أبلغ الأثر فى إحداث التنمية بمفهومها الشامل.

ولكى تتحقق الطفرة النوعية فى التعليم فإن الاضطلاع بمسئولياته لا تقتصر على كيان بعينه بل يمتد ليشمل المجتمع بكل طوائفه فى إطار من المشاركة المجتمعية المقننة التى تترسخ فيها ممارسات الديمقراطية فى التعليم. كما يلعب المجتمع المدنى وقطاع الإنتاج دورا لا غنى عنه فى إطار من اللامركزية يتيح الاستفادة العظمى من الموارد والإمكانات وتوسيع قاعدة المشاركة لكل المستفيدين من الخدمة التعليمية وتحقيق الانتشار الجغرافى المتوازن بما يضمن ملائمة المخرج التعليمى للمجتمع والبيئة المحيطة.

ومما لا شك فيه ان المعلم هو محور عملية تطوير التعليم وقلبها النابض وثروتها الحقيقية. والمعلم هو أمل البلاد فى التنوير وانفتاح عقل المجتمع والتوجه نحو مستقبل أفضل أساسه المعرفة ولا تقف حدوده عند الأطر التقليدية للتعليم بل يؤهل أفراده للاستفادة من كل الأنماط الجديدة والمستحدثة للتعلم. ولذا فإن دعم المعلم والتطوير المستمر لقدراته وتقويم أدائه فى جميع مؤسسات التعليم هو حجر الزاوية فى مجتمع المعرفة المنشود.

وتحظى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باهتمام خاص من قبل دول العالم المتقدم لما أثبتته من قدراتها على الإسراع بمعدلات التنمية وبما كفلته للعديد من الدول التى تماثلنا من إحداث لطفرتها ونهوضها. ومن ناحية أخرى فإن هذه التكنولوجيا أضحت هى لغة التخاطب والتواصل مع الثقافات والعلوم وبدونها لا يمكن الاستفادة من التجارب العالمية وتوظيفها. ولذا فإن المزج بين تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين المساهمة فى العملية التعليمية بأسلوب غير تقليدى يمكن ان يمثل تكاملا موضوعيا يساهم فى التوجه نحو مجتمع المعرفة وتحقيق العائد التنموى. ومجتمع المعرفة هو ايضا مجتمع المهارات والسلوكيات والذى تمتزج فيه مفاهيم التعليم والتدريب وتتكامل فيه القدرات والأخلاق معا. ومردود ذلك المباشر هو تعظيم فرص العمل فى ظل مجتمع يحرص على اقتناء ذوى المعرفة والمهارة والذين يتحلون بالسلوك القويم والمثل العليا داخل حدود العمل وخارجه. ومن الطبيعى ان تترسخ لأبناء هذا المجتمع روح الانتماء ومفهوم المواطنة والاعتزاز بالمشاركة فى تحقيق الأهداف العليا.

وتجدر الإشارة إلى أن المعرفة لا تتحقق على المدى المتوسط والبعيد إلا من خلال منظومة فعالة للبحث العلمى والتطوير تسخر فيها العلوم والتكنولوجيا والمعرفة لخدمة التنمية الشاملة وقضاياها. وتنصهر جهود الجهات البحثية مع جهود قطاعات الإنتاج والمجتمع المدنى فى بوتقة واحدة بهدف تحقيق أعلى قيمة مضافة واستقطاب عقول مصر فى الداخل والخارج للمساهمة فى تحقيق الطفرة الكمية والكيفية للإنتاج وإزكاء روح التطوير والرغبة فى التميز.

والمنتج المعرفى هو بالقطع منتج يخضع للقياس وتنطبق عليه معايير الجودة كما هو معمول به فى الدول المتقدمة منذ عقود عديدة. ولذا فإن وجود نظام لتوكيد الجودة والمراجعة والاعتماد لا غنى عنه لكل المجتمعات الجادة فى سعيها نحو المعرفة. كما ان ضمان الجودة والاعتماد هى المحك الحقيقى للتطوير وتمكين المؤسسات التعليمية والبحثية من المقارنة الهادفة والسعى نحو الوصول إلى المستويات العالمية تدريجيا. وفى ظل هذا النظام فإن جميع مؤسسات التعليم والبحث العلمى والأنماط المستحدثة للمعرفة والعاملون بها تخضع لمعايير قياس واضحة تكسب المجتمع الثقة فى مؤسساته وتدفع بعجلة التنمية على نحو مستمر قدما إلى الأمام.

المشاركة المجتمعية والتوجه نحو اللامركزية

١. أهمية الموضوع وأولويته في عمل الحزب

نصت ورقة الحزب التي وافق عليها في مؤتمره المنعقد في سبتمبر ٢٠٠٢ على أن توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية على مستوى التعليم قبل الجامعي والعالي محور هام. وقاعدة حيوية للممارسة الديمقراطية في التعليم كأسلوب حياة في المجتمع المصري. كما نصت الورقة على أن هذا المحور يشمل توجهين أساسيين هما: التوجه نحو اللامركزية. وتعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في التعليم.

فمن مزايا التوجه نحو اللامركزية وإتاحة دور أكبر للمجتمع المدني في التعليم الآتي:

١. إتاحة الفرص للوزارات المسئولة للتركيز على مهام التخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات العامة ومتابعة تنفيذها. وتحفيز الجهات المحلية على القيام بالدور المنوط بها من خلال تنمية قدراتها ومكافأة المتميزين بشكل مباشر مما يزيد من إنتاجيتهم.

٢. إتاحة مساحة من الحرية للسلطات المحلية للتعاون مع مجتمعها المدني المحلي والاستفادة من خبراته وإمكاناته.

٣. مساندة التوجه نحو مجتمع المعرفة من خلال التأكيد على الإبداع والابتكار والخصوصية الفردية والاستجابة لاحتياجات المجتمع. خصوصا وأن مجتمع المعرفة بطبيعته يعتمد على مشاركة كافة الأفراد في الحصول على. واستخدام وتطبيق المعرفة.

٤. مساندة الدولة لتحقيق مبدأ الجودة الشاملة للخدمة التعليمية. والذي يتطلب إنشاء مؤسسات رقابية مستقلة عن الوزارات المعنية ومقدمي الخدمة يشارك فيها المجتمع المدني والأفراد.

٥. تحقيق مبدأ المشاركة المجتمعية والتي تعد في حد ذاتها هدفا للتنمية البشرية وليست فقط وسيلة لتحسين العملية التعليمية. فقد ذكر تقرير التنمية البشرية لمصر لسنة ٢٠٠٣ أن المشاركة المجتمعية. والديمقراطية واللامركزية يتلازمون لتحقيق توازن اقتصادي واجتماعي وسياسي بين مختلف فئات المجتمع. وأن تعظيم دور المجتمع المدني هو جوهر أي تغيير مجتمعي ولا يتم إلا بتحقيق قدر كاف من اللامركزية. وهو التوجه الذي اختاره الحزب مع فكره الجديد.

٢. مفهوم المشاركة المجتمعية واللامركزية في إدارة التعليم

المشاركة المجتمعية:

المشاركة المجتمعية هي الجهود التي يبذلها المواطنون بجميع فئاتهم في مجال التخطيط واتخاذ القرار والتنفيذ والتقييم لعناصر العملية التعليمية. ويتحقق من المشاركة استيفاء احتياجات المواطنين من ناحية. وتحقيق الصالح العام من ناحية أخرى.

اللامركزية:

إن مفهوم مستويات اللامركزية يمكن تلخيصه في الآتي:

- سلطة مركزية تتمسك باتخاذ القرار في كل المجالات ويكون للوحدات التابعة حق التنفيذ فقط دون صلاحيات التخطيط أو التعديل أو التغيير.
- سلطة مركزية تتمسك بكافة السلطات ولكنها تفوض للوحدات بعض هذه السلطات بما فيها التغيير والتعديل والتي من حقها أن

تحجبها عنهم وقتما شاءت.
- أما اللامركزية التي يتبناها الحزب فهي تكليف وحدات تتبع السلطة المركزية بجزء من مسئوليات هذه السلطة. واعتبار الوحدة مسئولة مسئولية كاملة عن تخطيط وتنفيذ هذه المسئوليات وعن مخرجات التنفيذ في ظل رؤية عامة وأهداف متفق عليها تعد مرجعا للمتابعة والمساءلة. وهذا المفهوم يشمل أيضا تفويض السلطة إلى مشاركين من المجتمع المدني والأفراد المعنيين. وذلك في اطار المسئولية الثابتة للدولة في الحفاظ على الامن القومي ودعم الهوية والحفاظ على النسيج الوطني. وتكافؤ الفرص والتصدي للفساد والانحراف.

٣.التجارب العالمية

هناك أنماط عديدة لتطبيق اللامركزية والمشاركة المجتمعية في التعليم في أنحاء العالم. ولكن الخبراء درجوا على تقسيم اللامركزية والمشاركة المجتمعية تحت الأنماط الثلاثة التالية:

اللامركزية والمشاركة المجتمعية القائمة على التفويض لأصحاب الخبرة المهنية:
هذا النمط من اللامركزية يفوض سلطة إدارة العملية التعليمية من المهنيين على المستوى المركزي إلى المهنيين على المستوى الأقل مركزية. ويميز هذا النمط أن نوع المشاركة المجتمعية المتوقعة من المجتمع ليست في الحكم أو إدارة المؤسسة التعليمية، بل في مساندته لما قرره المهنيون منفردين. وتشمل هذه المساندة زيادة الموارد، توفير مواد البناء، صيانة المباني، ورعاية الأنشطة الطلابية وغيرها.

اللامركزية والمشاركة المجتمعية القائمة على مشاركة فئات المجتمع:
في هذا النمط يكون لأعضاء المجتمع أو من يمثلهم السلطة النهائية للقرار فيما يخص كافة جوانب العملية التعليمية حتى فيما يخص تعيين المعلمين وتحديد المناهج. ويختلف هذا النمط عن السابق، حيث إنه يتيح مساحة أكبر من المشاركة لممثلي المجتمع في اتخاذ القرار وليس في مساندته فحسب من خلال مجالس التعليم في المحافظة، ومجالس الأمناء ومجالس أولياء الأمور والمعلمين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب وجهات المجتمع المدني المعنية. ولاشك أن أسلوب تشكيل هذه المجالس يحتاج إلى توازن على المستويات المختلفة بين الاختيار والانتخاب.

اللامركزية والمشاركة المجتمعية القائمة على آليات السوق:
يتطلب هذا النمط حرية للمجتمعات في تخطيط وإدارة مؤسسات التعليم بها وفقاً لمتطلبات السوق وآلياته. وفي هذه الحالة، تقدم هذه المؤسسات أنواعاً مختلفة من التعليم (تنوع في المناهج وطرق التدريس ومؤهلات المعلمين أو أعضاء هيئة التدريس)، ويتوفر لأفراد المجتمع إمكانية الاختيار بين هذه الأنواع وفقا لاحتياجاتهم. وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق هذا النمط يتطلب قدرا من المرونة كي تتحقق الاستجابة الواقعية والسريعة بين عرض الخدمة التعليمية والطلب عليها. ويخلق هذا النمط منافسة بين مؤسسات التعليم تؤدي بالقطع إلى رفع مستوى الجودة والاستجابة لمتطلبات السوق المحلية والعالمية. ويمكن لهذا النوع من اللامركزية أن يكون أكثر ملائمة لمؤسسات التعليم الخاصة سواء على مستوى المدارس أو التعليم الفني أو التعليم العالي.

وفي جميع الحالات، تتطلب هذه الأنماط تطبيق سياسة لاعتماد وضمان جودة أداء المؤسسات التعليمية ومخرجاتها في ظل رسالتها المعلنة.

٤.الوضع الراهن في مصر

إن توصيف الوضع الراهن يتضمن التجارب القائمة والإيجابيات والإنجازات التي تم تحقيقها في مجال المشاركة المجتمعية واللامركزية، والسلبيات والتحديات التي ينبغي مواجهتها.

- وتتمثل عناصر المشاركة المجتمعية في التعليم في مصر في:
أ.الأحزاب السياسية
ب.النقابات المهنية، الاتحادات الطلابية، ونوادي المعلمين ونوادي أعضاء هيئة التدريس
ج.الجمعيات الأهلية منفردة أو من خلال شراكاتها مع جهات حكومية أو دولية
د.القطاع الخاص
ه.المجالس المحلية المنتخبة
و.القيادات المحلية الطبيعية (رؤوس العائلات، قيادات العشائر، شيوخ القبائل)

- بالرغم من وجود عناصر متعددة للمشاركة المجتمعية فإن مدى تفعيل دورها وأثرها الكمي والكيفي على العملية التعليمية مازال غير واضح. ويلاحظ أن أثر هذه العناصر غير مؤسسي

بالشكل الذي يمثل القيمة المضافة لها مجتمعة على العملية التعليمية. وأن التأثير الايجابي أو السلبي أحيانا لأحدها يكون بشكل منفرد. وبلا نمط متكرر بما يضمن لها الاستمرارية والأثر التراكمي وتأصيل مفهوم المشاركة.

- إن أهم أسباب ضعف المشاركة المجتمعية وضعف مخرجاتها في مصر هي:

أ.انخفاض قيمة المردود من المشاركة مقارنة بتكلفتها

ب.التخوف من المشاركة وما تتبعه من مساءلة

ج.عدم نضوج مفهوم القيمة الإيجابية للمشاركة والتطوع في الثقافة العامة

د.عزوف الكثيرين عن العمل التطوعي وانشغالهم بالبحث عن فرص عمل ذات عائد اقتصادي مباشر.

ه.وجود خبرات سلبية في التعامل مع بعض أجهزة الدولة

و.عدم جدية بعض المشروعات أو وضوح نتائجها النهائية

ز.نقص المعرفة عن كيفية المشاركة المجتمعية

ح.التناقض أحيانا بين الدعوة لتشجيع المشاركة المجتمعية و ما يحدث على أرض الواقع.

- ومع ذلك، فحيثما توجد تجارب جدية لمشاركة المواطنين، وحينما يرى المواطنون نتائج إيجابية لمشاركتهم يزداد عطائهم ويزول الشك من نفوسهم ويقبلون على مزيد من المشاركة.

- إن نمط اللامركزية الموجود على أرض الواقع هو خليط غير متكامل وغير متحقق النتائج من كافة الأنماط المذكورة في هذه الوثيقة. وتضمن السلطة المركزية لنفسها دائما حق سحب هذه التفويضات أو التدخل فيها في أي وقت. وفي كل الأحوال لا ينطبق تفويض السلطة على تخطيط الموازنات المالية أو التصرف فيها حيث يتم التحكم في كافة الميزانيات على المستوى المركزي.

- تتواجد حالياً آليات متعددة لتحقيق أنماط اللامركزية والمشاركة المجتمعية . ففي التعليم قبل الجامعي هناك إدارة عامة للجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم، وتجربة مجالس أولياء الأمور وتجربة مجالس الأمناء في بعض المحافظات. إلا أن هذه التجارب في حاجة الى مزيد من الدعم والتشجيع.

أما في التعليم العالي، فبالرغم من نص القانون على استقلالية الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع و الإنتاج، والديمقراطية في شكل مشاركة أعضاء هيئات التدريس في صنع القرار في أقسامهم وكلياتهم من خلال المجالس المختلفة، فإن المشاركة الفعالة لأعضاء هيئة التدريس في القرارات وخاصة على المستوى الأعلى من الأقسام والكليات غير محسوسة. كذلك ليس هناك أثرا ملحوظا لمشاركة الطلاب أو أولياء أمورهم في تسيير أمور الجامعات والمعاهد العليا. أما مشاركة المجتمع المدني، أو الإنتاجي في مجالس إدارات الجامعات أو الكليات فلا تخضع لشكل مؤسسي في الاختيار، ولا تحقق تواجد حقيقي في صنع القرار.

وفي جميع الأحوال، فإن موازنات مؤسسات التعليم العالي التي تتقدم بها الوزارة المسئولة سنوياً لا تمثل احتياجات تصاعدية من أقسام وكليات المؤسسة، ولا ترتبط بتقييم أدائها أو مخرجاتها التعليمية، وتوجد الكثير من المعوقات أمام حرية المؤسسة التعليمية في التصرف في موازناتها الداخلية أو نقل الاعتمادات من بند إلى أخر بالرغم من نص القانون على حقها في ذلك.

- توجد مشاريع استرشادية ممتازة وناجحة في تطبيق مفهوم اللامركزية والمشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي والعالي. مثل:

أ.تجربة المدارس المطورة في الإسكندرية والتي تضافرت من خلالها جهود المحافظة مع قطاع الأعمال والجمعيات الأهلية ومديرية التربية والتعليم لتطوير عدد من المدارس شكلا ومضمونا بحيث تعكس النظم التربوية الحديثة ويستفيد منها أبناء المناطق المحرومة، مع وضوح دور للتجربة الناشئة لمجالس الأمناء فيها.

ب.مشروع تحسين التعليم والذي يشرف عليه البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ويتولى إنشاء وإدارة عدد من المدارس في ١٥ محافظة بمزيد من الحرية في الإدارة وتوجه أعمق نحو المشاركة المجتمعية.

ج.مدارس المجتمع التي أنشئت بالجهود الذاتية للأهالي في المناطق النائية تحت إشراف هيئة اليونيسيف. وتتمتع المدارس بدرجة من الاستقلالية في التخطيط والإدارة وتعيين المعلمين والتمويل و دور هام لمجالس أولياء الأمور.

د.مدارس الفصل الواحد اللانمطية في عدد من المحافظات والتي تتمتع باللامركزية في تخطيط المناهج وتوزيع اليوم الدراسي وتجمع

بين التعليم الأكاديمي والتربية المهنية للفتيات المتسربات من التعليم.
ه.مشروع تبنى مدرسة. ومشروع التعليم الثنائي مثل مبارك/كول واعتمادهم على فكر المشاركة المجتمعية.
و.جهود القطاع الخاص في إقامة وإدارة مدارس على درجة عالية من الجودة لغير القادرين. مثل تجربة سيكم.
ز.تجربة جامعة القاهرة لمشاركة المجتمع الإنتاجي والتواصل معه.
ح.الدور الريادي لجامعتي أسيوط والمنصورة في التواصل مع المجتمع المحلي.
ط.دور القطاع الخاص في التعليم العالي من خلال الجامعات الخاصة.

٥.السياسات المقترحة

يطرح الحزب السياسات التالية لتفعيل المشاركة المجتمعية واللامركزية في التعليم.

أولاً: التعليم قبل الجامعي:
يجب تحقيق اللامركزية في المجالات الآتية:
أ- لامركزية مناهج الدراسة
أوصى الحزب في ورقة التعليم التي تمت الموافقة عليها في مؤتمره الثامن لعام ٢٠٠٢ بأن تنقسم المناهج الدراسية إلى عدة أجزاء تعكس الهوية القومية والبيئة المحلية وابتكار وإبداع المدرس واحتياجات التلاميذ وقدراتهم. وذلك من خلال:
١. منهج قومي يلتزم بدراسته جميع الطلبة. وهو المنهج الذي يمثل الأساسيات المشتركة التي يجب أن تجمع بين المصريين. وذلك حفاظا على النسيج الوطني ودعم الهوية وضمان السلام الاجتماعي. ويمكن أن تضع وزارة التربية والتعليم أكثر من منهج قومي واحد للسنة الدراسية بحيث تكون البدائل متصاعدة من حيث المستوى. ويجوز الأخذ بأي من هذه البدائل على مستوى الوحدة اللامركزية أو المدرسة.
٢. منهج إقليمي أو محلي يتم وضعه بواسطة الخبراء المحليين على مستوى كل مديرية تعليمية (المحافظة) في ضوء توجهات المنهج القومي. ويمكن الاستعانة بأساتذة الجامعات الإقليمية الموجودة بالفعل في نطاق كل محافظة وخبراء التربية لوضع وحدات دراسية تعكس ظروف البيئة المحلية وتخدم المجتمع المحلي. كما يمكن الاستعانة بالمبعوثين ومن تدربوا على تطوير المواد التعليمية. بهدف وضع نماذج ووحدات توائم بيئتهم المحلية. وتجاز هذه المناهج من قبل لجنة من المتخصصين والمهتمين بالعملية التعليمية ومن الوزارة للتأكد من تواؤمها مع المناهج القومية.
٣. منهج مدرسي يتم وضعه داخل المدرسة من قبل معلمي المواد الدراسية المختلفة. وهو يعتمد على الأنشطة الإثرائية أو العلاجية تبعا لظروف كل مدرسة. وبما يتفق مع المستوى العلمي والثقافي لطلبة هذه المدرسة. أخذا في الاعتبار أيضا الفروق الفردية بين التلاميذ. ويتم مراجعة هذه الأنشطة من قبل أقسام المواد الدراسية. وتجاز من قبل الخبراء والمكاتب الفنية بكل مديرية.
ولتحقيق هذه السياسة يجب الأخذ بالإجراءات التالية:
- تدريب الكوادر المحلية على نطاق المديريات والمدارس من خلال وحدات التدريب والمكاتب الفنية على تطوير المواد التعليمية وكيفية الاستعانة بما يتوافر في البيئة المحلية من معينات ووسائل تعليمية.
- إنشاء وحدة تابعة لمركز تطوير المناهج بوزارة التربية والتعليم لمراجعة واعتماد المناهج المحلية.
- ربط الوزن النسبي للمشاركة اللامركزية في وضع المناهج على مستوى المحافظة أو المديرية أو المدرسة بنوعية المنهج والإمكانيات المالية المتاحة وكفاءة المدرسة.
- تأكيد الدور الحيوي للإبداع واستخدام التكنولوجيا. واعتباره محورا أساسيا للمناهج.
ب- لامركزية الكتاب المدرسي:
تكلف وزارة التربية والتعليم دور النشر المختلفة بتأليف عدد من الكتب المدرسية والأنشطة الموازية أو كتب التدريبات التي تعبر عن محتوى المنهج القومي على الأقل. وتعتمد لجنة من المتخصصين والوزارة هذه المؤلفات لإتاحتها للتلاميذ. ويترك للسلطات اللامركزية سواء على مستوى المحافظة أو المديرية أو حتى المدرسة - في حالة تفوقها - الاختيار من بين المؤلفات المتاحة لسنة دراسية معينة. وفي جميع الأحوال فإنه يجب دراسة البدائل المطروحة لتمويل طباعة الكتب مثل: الموازنة المخصصة من الدولة للوزارة والتي يمكنها توزيعها على المديريات أو المدارس للصرف في هذا المجال. أو مشاركة المجتمع المحلي في تمويل جزء من هذه التكاليف. ويجب أيضا توفير عدد مناسب من هذه الكتب داخل المكتبة المدرسية للاستعارة وعلى الإنترنت.

ونظرا لأهمية وحساسية هذا التصور، فإن الحزب يدعو لتطبيقه تدريجيا من خلال مشاريع استرشادية في عدد من المحافظات. وتضمن لامركزية الكتاب المدرسي استيفاء مخرجات التعلم المنشودة على المستوى القومي والمحلي والمدرسي واستيفاء احتياجات الطلبة وظروفهم البيئية.

ج. لامركزية الإدارة المدرسية واتخاذ القرار:

بالإشارة إلى التجربة الاسترشادية بمحافظة الإسكندرية، يتبنى الحزب فكر إنشاء مجلس تعليم داخل كل محافظة يكون تابعا للمحافظ ويضم الخبراء المحليين وبعض الخبراء القوميين والمتخصصين والمهتمين بالتعليم وممثلي وزارة التربية والتعليم، إضافة إلى ممثلين للمعلمين وأولياء الأمور والمجتمع المحلي ورجال الأعمال. ويتولى هذا المجلس الإشراف على تنفيذ الخطوط العريضة للسياسة التعليمية عن طريق إقرار آليات التنفيذ الملائمة واختيار البدائل المتاحة والتي تتفق مع المجتمع المحلي. وللمجلس سلطاته في متابعة العملية التعليمية داخل الوحدات التعليمية المختلفة وتقييمها بصفة مستمرة. ويتلقى في الوقت ذاته تقارير المراقبة والتقويم من الهيئة القومية للاعتماد وضمان الجودة عن مستوى الأداء في المدارس.

ولتحقيق أهداف اللامركزية في الإدارة المدرسية فإنه يجب:

- تفعيل مجالس الآمناء ومجالس أولياء الأمور والمعلمين مع تحديد سلطات ومسئوليات كل منها
- تفعيل مشاركة المجتمع المدني في النواحي المختلفة للعملية التعليمية
- ربط المدرسة بالمجتمع في علاقة تبادلية وثيقة

د. لامركزية التعامل مع المعلمين والعاملين

إن اللامركزية في التعامل مع المعلمين والعاملين ستحقق نتائج إيجابية مؤثرة من خلال:

١) متابعة فعالة ومؤثرة لأداء المعلمين والعاملين من جانب مجلس التعليم المحلي بشكل مباشر وسريع؛

٢) أسلوب أكثر عدالة في توزيع الحوافز المادية والأدبية والمكافآت على المجتهدين الذين يحققون مستويات عالية من الإنجاز وفقا لتقارير المتابعة وتقييم الأداء؛

٣) انعكاس الأداء المتفوق للمعلمين والعاملين على زملائهم. والأداء المتميز للمدارس على إدارات التعليم التابعة لها. ويستتبع هذا تفعيل وحدات التدريب والتقويم على مستوى المدارس والإدارات من خلال تخطيط برامج تدريبية وتنموية للمعلمين على المستوى المحلي. وسيزيد ذلك من ارتباط المدرسة بمعلميها وارتباطهم بها. وسيخلق منافسة بين المدارس وبعضها وبين الإدارات التعليمية داخل كل محافظه؛

٤) التمايز بين المحافظات في جودة أداء المعلمين بها بناء على برامج التدريب المتاحة في كل محافظة وما يتطلبه كل منها كأساس لترخيص مزاولة مهنة التعليم بها كتوجه لامركزي.

٥) أداء أكفأ للمعلمين من خلال لامركزية التعيين والترقي والنقل وفقا للمعايير القومية التي تضعها الوزارة والضوابط المحددة الموضوعة من قبل مجلس التعليم المحلي والتي تعكس الكفاءة بدلا من الأقدمية. إن متخذي القرار الرئيسيين في هذا النظام هم أصحاب الاحتياج لتعليم متميز في المجتمع المحلي مما يوجد مناخا داعما للتعليم داخل المدرسة ويشعر كل مشارك بالفائدة التي تعود عليه شخصيا من التغيير

هـ. لامركزية تقويم الطالب

إن تقويم الطالب لا يجب أن يكون هدفه الانتقاء من بين الطلبة أو معاقبتهم على ضعف التحصيل. ولا يجب أن ينتج عنه خروج الطلبة من العملية التعليمية. بل إن التقويم وسيلة لقياس أداء المدرسة والمعلم وتنمية قدرات الطلاب. ويجب أن تتحقق اللامركزية في تقويم الطالب في ظل المعايير القومية للتعليم. وأن يراجع مفهوم التقويم والهدف منه وكيفية تنفيذه بما يعظم الاستفادة من العملية التعليمية ولا يعقدها. ويجب البدء في تطبيق لامركزية التقويم على صفوف التعليم الأساسي بحيث تقوم المدرسة بتقويم أداء طلبتها في كل الصفوف ولا تمتد الاختبارات إلى مستوى الإدارة أو المديرية. حيث يشكل ذلك عبئا نفسيا على الطالب وأسرته وعبئا إداريا على المستويات التعليمية المختلفة دون أن ينعكس على تحسن في أداء العملية التعليمية. ولا يتعارض ذلك مع التقويم المقارن في مواد محددة مثل اللغة العربية والرياضيات والعلوم على المستوى الإقليمي أو العالمي لمقارنة مستويات التلاميذ وقدراتهم مع نظم تعليمية أخرى. ويجب تطبيق نظام التقويم المقارن أيضا بين عينات من المحافظات للمقارنة بين التلاميذ على المستوى الوطني دون الاحتياج لامتحانات عامة.

و. لامركزية التمويل:

يجب البدء في تخصيص موازنات لكل مدرسة وتنمية قدرات القائمين عليها في التخطيط وإدارة هذه الموازنات. ومما لا شك فيه أن مشاركة أفراد وطوائف المجتمع المحلي في إدارة العملية التعليمية بشكل مباشر من خلال مجالس التعليم على مستوى المحافظة والإدارات، ومجالس الأمناء ومجالس أولياء الأمور والمعلمين في المدارس سيحفزهم على إنشاء وتدعيم صناديق التعليم المحلي لتحقيق ما يأملونه، إضافة إلى الموازنات المخصصة لهم من الدولة. وهم في الوقت ذاته القائمون على إدارة هذه الصناديق وتسيير شئونها مما يحقق إدارة أكفأ للموارد وتخطيط أفضل على المدى الطويل. ويختص مجلس التعليم على مستوى المحافظة بالتنسيق مع مديرية التربية والتعليم في مجالات صرف الميزانية المخصصة للتعليم. كما يقوم بوضع سياسات التمويل وزيادة موارد صندوق التعليم المحلي التي قد تختلف فيها المحافظات عن بعضها.

ويؤكد الحزب على ضرورة ترجمة فكرة التعليم التعاوني التي تعتمد على تفعيل الجهود الأهلية في تمويل التعليم إلى واقع ملموس وفقا لخطة الحزب التي أوضحها في ورقة التعليم في مؤتمره لعام ٢٠٠٢. ويدعو القطاع الخاص للتوسع في مجال إدارة التعليم وإنشاء المدارس المتميزة وزيادة استيعابه لشريحة أكبر من المجتمع، حتى تتوفر الفرصة لشريحة أخرى للتمتع بالمجانية التي تتيحها الدولة.

ثانياً: التعليم العالي:

يجب تحقيق اللامركزية في المجالات الآتية:

أ- تصميم البرامج التعليمية:

لابد من تعميم نظام الساعات المعتمدة في التعليم العالي والاهتمام بالتخصصات البينية بين الأقسام والكليات. مع استحداث برامج تتماشى مع التطورات المتسارعة في التعليم والتكنولوجيا، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بقدر كبير من اللامركزية. وبالرغم من أن قانون تنظيم الجامعات يبدو من مواده أنه يتيح قدرا من الحرية الأكاديمية واللامركزية في تصميم وتعديل البرامج التعليمية، فإن أي تعديلات في هذه البرامج لابد أن تمر من خلال مجموعة من المجالس واللجان بدءا من القسم ونهاية بالمجلس الأعلى للجامعات ولجان القطاع، مما يؤدي إلى عدم وجود تميز وخصوصية لكل جامعة في برامجها التعليمية. ولا يمكن البدء في تطبيق أي نظام إلا بعد صدور قرار وزاري، وهو ما يؤصل مركزية القرار.

وحيث إن النظام المعمول به حاليا لمعادلة البرامج التعليمية يعتمد أساسا على مضاهاة البرامج المستحدثة ببرامج قائمة من خلال لجان القطاع بالمجلس الأعلى للجامعات، فإن نتاج ذلك في مجمله هو برامج تعليمية قد لا ترقى إلى المستويات العالمية وتفتقر إلى الإبداع والابتكار إضافة إلى تكرار لأنماط ونماذج موجودة بالفعل مما قد يفقد المؤسسة التعليمية تميزها وشخصيتها.

وحيث إن فكر الحزب الوطني متكامل فإن إنشاء هيئة الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي، التي ينادي بها الحزب، تجعل حرية الجامعات في تصميم برامجها التعليمية مقننة بمعايير جودة محددة وتكسب المجتمع ثقة في أن هذه البرامج ترقى إلى مستوى الاعتماد، بل إن ذلك سيؤدي أيضا إلى تكرار الرقابة والاعتماد مما يضمن استمرارية التطوير. كذلك، فإن تقارير هيئة الاعتماد وضمان الجودة المعلنة هي خير ضمان للوزارة المسئولة لجدية وارتفاع مستوى البرامج التعليمية وتوافقها مع متطلبات الشهادات المرتبطة بها.

ب- التمويل والموازنات:

يدرك الحزب أن هناك تباينا شديدا بين احتياجات التعليم العالي من الموارد وبين المتاح. وفي نفس الوقت فإن توجهات الحزب نحو تطوير التعليم العالي ستتطلب تمويلا إضافيا لاستيعاب الأعداد المتوقع قبولها في السنوات القادمة والارتفاع بجودة التعليم والارتقاء بالبحث العلمي والتطوير. إلا أننا ندرك أيضا أن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة واستحداث موارد غير تقليدية يمكن أن يحدث تطورا ملموسا في الأداء الجامعي على المدى القريب. لذلك يتبنى الحزب تطبيق مبدأ اللامركزية في سياسات التمويل من خلال المحاور الآتية:

١) التخطيط الأمثل للاحتياجات بدءا من أصغر وحدة تعليمية أو إدارية مع المحافظة على الحوار بين الوحدات المخططة للميزانية ومتخذي القرار.

٢) ملائمة الموارد للإنفاق من خلال نظام يعكس الاحتياجات الحقيقية لكل وحدة مؤسسية ورسالتها وعلاقتها بالمجتمع.

٣) المرونة في استخدام وتوزيع الميزانية المتاحة للوحدة التعليمية.

٤) تعدد مصادر التمويل وحرية التصرف فيها، وابتكار أشكال متنوعة من نظم مساهمة فئات

المجتمع المستفيدة في تحمل أعباء التعليم.

ج - الإدارة:
إن المهام المختلفة المنوطة باللامركزية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال إدارة واعية تتميز بالكفاءة والتطور والقدرة على الاستجابة اللانمطية لاحتياجات المؤسسة التعليمية. لذلك يتبنى الحزب سياسة تتجه نحو الخروج من الأطر والقوالب التقليدية في أسلوب اختيار وتعيين وتقويم وتأهيل وترقي الكوادر الإدارية ضمن هياكل تضعها المؤسسة بناءا على احتياجاتها الفعلية.

د - المشاركة المجتمعية:
الجامعات هي منارة المجتمعات وهي وسيلة التطوير. ولابد من تعزيز قدرتها على التواصل مع المجتمع بشكل تبادلي. وبالرغم من نجاح بعض المؤسسات في تحقيق قدر من المشاركة المجتمعية. إلا أنه يجب تفعيل فكر المشاركة المجتمعية التبادلية بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومجتمعاتها من خلال:
١) مشاركة متزايدة للجامعات في الأنشطة التنموية المحيطة بها.
٢) مشاركة المجتمع المدني في مجالس إدارة الجامعات بشكل فعال.
٣) تخصيص جزء من أنشطة البحث والتطوير في الجامعة لتنمية المجتمع.
٤) إتاحة مساحة أكبر من مشاركة الطلاب في تقييم أداء المؤسسة وأعضاء هيئة التدريس واختيار القيادات مما يؤصل الديمقراطية كمنهج حياة.
٥) تحقيق قدر أكبر من مشاركة أولياء الأمور من خلال إنشاء روابط أولياء الأمور وتحديد مسئولياتها.
٦) تحقيق مشاركة الخريجين من خلال إنشاء روابط الخريجين وتفعيلها.

٦. متطلبات النجاح

- تضمين المناهج الدراسية قيم المشاركة المجتمعية والسياسية وأهمية العمل التطوعي والديمقراطية وتكافؤ الفرص وقبول التنوع والفكر الآخر.
- إتمام إنشاء هيئة الاعتماد وضمان الجودة والبدء بصورة فورية في برامج التدريب للأفراد والجمعيات الأهلية الراغبة في المشاركة.
- إنشاء وحدات لتطبيق فكر اللامركزية والمشاركة المجتمعية داخل كل محافظة ووزارة كي تكون نواة لتيسير الانتقال إلى صورة متكاملة للامركزية.
- تعميق مفهوم المشاركة عند القيادات المحلية وتكليفها بنشر الفكر بين فئات المجتمع المحلي.
- تطبيق فكر المشاركة على المحليات ذاتها وذلك بمشاركتها في تقرير المشروعات التي تتم لديها والتحكم في ميزانياتها بدلا من تبعية هذه المشروعات لفكر وميزانية الوزارات المختلفة.
- إنشاء قاعدة بيانات للجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم وتشجيعها على تشكيل اتحاد نوعي يرعى عملية المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية ويراجع عمل الجمعيات الأهلية المعنية بمجال التعليم حاليا ويدعمها بالخبرة.
- تعظيم التجارب الإيجابية وإشعار المشاركين بفاعليتهم وأهمية دورهم وبأن لديهم القدرة على التأثير على مخرجات القرار. ليكون هناك حافز للمشاركة المجتمعية.
- تعظيم دور الإعلام في تشجيع وتغطية أنشطة المجتمع المدني العامل في مجال التعليم.
- استصدار القرارات والتشريعات الآتية:
  - القرارات الوزارية اللازمة لتفعيل السياسات المطروحة من الحزب
  - تشريع بإنشاء هيئة قومية للاعتماد وضمان الجودة للتعليم قبل الجامعي والجامعي مستقلة عن مقدمي الخدمة
  - السماح للمؤسسات التعليمية بقبول الهبات المادية وتنويع مصادر إيراداتها
  - إجراء تيسيرات في تطبيقات قانون الجمعيات الأهلية الجديد بما يحقق الأهداف المطروحة في هذه السياسات.

٧. الجهات المنوط بها تنفيذ السياسات المقترحة ومهامها المحددة

- الحزب الوطني الديمقراطي: تطوير السياسات والتثقيف والمتابعة.
- وزارات التربية والتعليم و التعليم العالي والشئون الاجتماعية والمالية والتنمية المحلية والإدارية والعمل وغيرها: إصدار القرارات الميسرة والتنسيق والمتابعة.
- المجتمع المدني والجمعيات الأهلية: التنسيق مع الجهات المعنية والتنفيذ.
- المجتمعات المحلية بعناصرها المختلفة: التيسير والمشاركة والمتابعة للسياسات

المقترحة.
- المؤسسات التعليمية (المدارس والجامعات والمعاهد): التنفيذ والإدارة والتقويم الذاتي.

٨. الجدول الزمني للتنفيذ وأسلوب المتابعة

يرى الحزب ضرورة تحديد عام للتخطيط والإعداد واستصدار التشريعات وعام آخر للتنفيذ، على أن يتم في العام الثالث التقييم المبدئي للتجربة. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار المشروعات التي تم البدء فيها فعلًا من قبل الوزارات المعنية والتي تم توضيحها في الجزء الخاص بوصف الوضع الراهن في هذه الورقة.

دعم أداء أعضاء هيئة التدريس

١- مقدمة

إن مصر تملك رصيدا متراكما من المعرفة فى مؤسسات التعليم العالي يجب حسبانه ضمن أهم العناصر التي تشكل القوى الدافعة للتغيير وتحقيق التقدم. كما أن استراتيجية التغيير يجب أن تستند أساسا إلى إدراك واع لطبيعة الدور الخطير الذي يلعبه التعليم العالي في مصر لقيادة حركة التنوير والتوجه نحو مجتمع يعتمد على المعرفة.

ويؤمن الحزب أن عضو هيئة التدريس هو محور عملية تطوير التعليم وبشكل الثروة الحقيقية فى مؤسساته. وهو أمل البلاد فى التنوير وحرية التفكير وانفتاح عقل المجتمع والتوجه نحو مستقبل أفضل يعتمد على المعرفة. ومن ثم، فإن دعمه وتطوير قدراته لا يعود بالفائدة على العملية التعليمية فحسب بل يمتد أثره على المجتمع ككل.

إن لعضو هيئة التدريس دورا بالغ الأهمية يمكن تلخيصه فى أربعه مهام رئيسية على وجه العموم:

- الاضطلاع بأعمال التدريس عالي الجودة والذي يستتبع التطوير المستمر للمناهج ومناهل المعرفة والتعرف على أحدث التقنيات الفعالة فى نطاق التخصص.
- القيام بأعمال البحث العلمي والتطوير المستمر والمشاركة مع الجهات الداعمة من جامعات أخرى وجهات تمويل مقننه ونشر الأبحاث والمشاركة الفعالة فى المؤتمرات داخل وخارج البلاد.
- التفاعل المهني خارج حدود الجامعة مثل الدور النقابي والمجتمعي ودعم مشاركة الجامعة مع البيئة المحيطة.
- تخصيص قدر ملائم من الوقت للأنشطة الطلابية البناءة وترسيخ روح المشاركة والمواطنة وتقديم القدوة الحسنة.

٢- الوضع الراهن

على الرغم من وجود عناصر متفردة وعلماء مرموقين وقادرين على الإبداع والمنافسة العالمية بين أعضاء هيئة التدريس فإن ذلك يظل باستمرار فى إطار من الفردية ولا يعتمد على مناخ منتج لهذه القدرات بشكل جماعي. وجنبا الى جنب مع هذه القدرات، فانه مازال هناك انخفاض واضح فى أداء بعض أعضاء هيئة التدريس وضعف فى الأخذ بأسباب التطوير بل ومقاومته أحيانا. ويؤمن الحزب أن أي تطوير لأداء أعضاء هيئة التدريس يعتمد أساسا على قناعة ومشاركة فعالة وحقيقية للقاعدة العريضة منهم. تلك القاعدة التى يشكل الشباب أحد أهم عناصرها والتي يؤمن الحزب بقدراتها على التجاوب مع متطلبات تغيير الواقع والتوجه نحو مستقبل أفضل.

ولقد أشارت ورقة الرأي التى وافق عليها الحزب فى مؤتمره " دعوة للمشاركة سبتمبر ٢٠٠٢ " إلى تحديات التطوير لأداء أعضاء هيئة التدريس، نذكر منها التالى :-

١- طرق التعيين المرتبطة بالتعيين الداخلي بصرف النظر عن الكفاءة، وإطلاق حركة الترقيات التي لا تأخذ في الاعتبار الأنشطة التدريسية والخدمية.

٢- عدم وجود هياكل أكاديمية في الأقسام العلمية في المؤسسات التعليمية مما أدى الى تكدس أعضاء هيئة التدريس فى عدد من الكليات بسبب التكليف المستمر للمعيدين.

أو وجود قصور شديد فيهم فى عدد آخر من الكليات نتيجة الإحجام عن التعيين.
٣ـ ترهل الاجهزة الادارية فى الجامعات نتيجة عدم الالتزام بخطة واضحة للتعيينات والترقى.
٤ـ ضعف رواتب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة مما أدى بالبعض الى البحث عن مصادر أخرى للدخل قد لا تتفق أحياناً مع الدستور الأخلاقي للعمل الجامعي.
٥ـ عدم توافر ظروف العمل المناسبة لأعضاء هيئة التدريس مما يقلل من تواجدهم وإبداعهم ويضعف من تواصلهم مع الطلبة والزملاء.
٦ـ ضعف دور عضو هيئة التدريس فى المشاركة فى صنع القرار داخل المؤسسة التعليمية فى إطار النظم الحالية للتمثيل.
٧ـ ضعف الآليات الفعالة لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس سواء من الطلاب أو من رؤساء الأقسام أو التقويم الذاتي لأدائهم الأكاديمي و الإداري والبحثي والطلابي وإنجازاتهم العلمية.
٨ـ عدم ربط الحوافز و المكافآت بالتقويم مما يعطى احيانا حقوقا مكتسبة غير عادلة، مع غياب المساءلة ، الأمر الذي يشيع جوا من السلبية وعدم الاكتراث.
٩ـ عدم تطبيق سياسة تشجيعية تميز عضو هيئة التدريس الجاد عن غيره.
١٠ـ ضعف مشاركة أعضاء هيئة التدريس فى المؤتمرات العلمية الخارجية مما يقلل فرص الاحتكاك واكتساب وتبادل الخبرات.
١١ـ عدم وضوح المعايير وأساليب المتابعة لاختيار القيادات الجامعية المناط بها دفع عجلة التطوير.

٣ـ سياسات الحزب الوطني لتنمية أداء أعضاء هيئة التدريس

حيث إن عضو هيئة التدريس هو حجر الزاوية فى البناء الأكاديمي للتعليم العالي، فان تفعيل الدور المحوري لأعضاء هيئة التدريس فى الارتقاء بالعملية التعليمية والمجتمع يجب أن يتم من خلال السياسات التالية:

أولاً: رفع كفاءة أداء الهيئة التدريسيه

مع التأكيد على أهمية المناخ الديمقراطي داخل الجامعات واحترام الحرية الأكاديمية المسئولة لأعضاء هيئة التدريس وحقهم فى مباشرة الإبداع والابتكار العلمي والبحثي دون قيود. و من منطلق الايمان بان إصلاح التعليم العالي له أولوية قومية عليا وأنه يستوجب تغييراً شاملا للكثير من النظم، فإن الحزب يتبنى السياسات الآتية لرفع كفاءة الهيئة التدريسية:
١. دعم الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي فى توجهها نحو إنشاء مركز لتطوير الأداء لأعضاء هيئة التدريس بكل مؤسسة تعليمية وتوفير التدريب الدوري على مهارات وتقنيات التعليم والبحث العلمي المتجددة.
٢. تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الانتقال بين الجامعات مما يسمح بتبادل الخبرات والثقافات.
٣. تطعيم هيئات التدريس بعناصر من أصحاب الخبرات فى المهن المختلفة للمساهمة فى تكوين المهارات المهنية اللازمة فى مجالات الدراسة الجامعية والعليا المختلفة.
٤. وضع هياكل وظيفية للأقسام العلمية والتي تعانى من مشاكل التضخم أو القصور وربطها بالاحتياجات والأعباء التعليمية والبحثية للتخصصات الحالية والمستقبلية المستهدفة للتحديث والتطوير العلمي فى خطط واضحة.
٥. التوسع في نظام المنح العلمية لطلاب البحث غير الملزم للتعيين إلا طبقا لجودة البحث العلمي والاحتياجات الفعلية للأقسام العلمية وخطط التطوير به الى جانب نظام تكليف المعيدين.

ثانياً: تنمية موارد أعضاء هيئة التدريس

يجب أن تتمتع المؤسسة التعليمية بالقدر اللازم من اللامركزية والقدرة على اتخاذ القرارات والإجراءات التنفيذية لتسيير أمورها ذاتيا حتى تستجيب بطريقة افضل لاحتياجات مجتمعها المحلي بما يمكنها من زيادة موارد أعضاء هيئة التدريس بها بأشكال غير نمطية وذلك من خلال:
١. إعادة هيكلة الرواتب والحوافز والمكافآت لأعضاء هيئة التدريس و زيادتها مما يجنبهم البحث عن مصادر أخرى بديلة والاحتفاظ بمستوى لائق من المعيشة فى ظل متطلبات الحياة المتزايدة.
٢. عدم الربط المباشر بين الكادر العلمي والكادر المالي لأعضاء هيئة التدريس مع تبنى نظام يسمح بتفاوت دخولهم طبقا للتقويم الموضوعي للاداء.
٣. إعطاء مساحة أوسع من الحرية لكل مؤسسة تعليمية كي تقرر ما تقدمه من خدمات مادية ومعنوية وحوافز إضافية لأعضاء هيئة التدريس بها طبقا لإمكاناتها ومواردها الذاتية.
٤. تخصيص نسبة من الدخل الوارد لأعضاء

هيئة التدريس نظير الخدمات الاستشارية أو الفنية أو الخدمات المجتمعية الهادفة للمؤسسة التعليمية.
٥. ربط مخصصات كل مؤسسة تعليمية من موازنة الدولة بتقويم أدائها واعتماد برامجها بما ينعكس إيجابياً على زيادة دخول أعضاء هيئة التدريس بها.
٦. تخصيص قدر مناسب من دخل البحث العلمي والتعاون الهادف مع الصناعة والمجتمع لزيادة دخول أعضاء هيئة التدريس.
٧. مساهمة المؤسسات التعليمية في الرعاية الصحية والعلاجية الملائمة لأعضاء هيئة التدريس وأسرهم من خلال نظام تأمين صحي شامل داخل وخارج مصر عند اللزوم.

ثالثاً: انضباط العمل الأكاديمي

يؤكد الحزب في وثيقة التعليم " دعوة للمشاركة سبتمبر ٢٠٠٢ " على:
"إن فرض الانضباط الكامل كجزء من الصيغة التعاقدية بين الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والطلاب هو دعوة الحزب الوطني لقادة المجتمع العلمي في مصر للارتقاء وضرب المثل والقدوة. إلا أن ذلك يستدعي فرض أنظمة واجبة الاحترام، وقياس محدد لنوعية الأداء، وسبل معروفة للمساءلة والتقييم". لذلك يرى الحزب تبني السياسات والإجراءات التالية في هذا الصدد:
١. انشاء نظام يتيح خضوع العاملين وأعضاء هيئة التدريس الجدد من الخبراء في المجتمع والمؤسسة التعليمية لصيغة تعاقدية متوازنة يحدد فيها مايلي:
أ- تبني مبدأ الجودة الشاملة والتقويم المستمر كضمان لعلاقة سليمة وصحية بين عضو هيئة التدريس والمؤسسة التعليمية.
ب-التوصيف الدقيق لمهام عضو هيئة التدريس.
ج- الراتب والمزايا التي يحصل عليها عضو هيئة التدريس.
ء- أسلوب المحاسبة والمساءلة التي يخضع لها عضو هيئة التدريس.
هـ- مدة التعاقد واشتراطات التجديد
٢. إتمام التعاقد من خلال الإعلان عن الوظيفة وفقاً للتخصصات والاحتياجات الفعلية، وبعد اكتمال إجراءات الاختيار لأفضل المتقدمين.
٣. البدء الفوري بتطبيق نظم تقويم الأداء لأعضاء هيئة التدريس من خلال صياغة متكاملة لمشروع يتضمن عناصر وتوقيت ومراتب التقويم والنتائج المترتبة على عدم حصول العضو على مرتبة التقويم المحددة ،كشرط للاستمرار في العمل الأكاديمي.
٤. تعديل نظم الترقي داخل المؤسسات التعليمية بحيث يصبح الترقي ميزة يحصل عليها عضو هيئة التدريس كمردود مباشر لعطائه وإمكاناته وكفاءة أدائه وذلك من خلال:
- أن تتم الترقية وفقاً لتقويم جاد وموضوعي لأداء عضو هيئة التدريس وبناء على مشاركته في تحقيق رسالة الكلية والجامعة التي ينتمي إليها.
-أن تستعين لجان الترقي بالأساتذة المحكمين من المتميزين علمياً ذوي الأبحاث المنشورة عالمياً وممن لديهم القدرة على التقييم الموضوعي في مجال التخصص، على أن يكون احد المحكمين من مؤسسة بحثية عالمية، ضماناً لرفع روح المنافسة والوصول إلى المستوى العالمي في الأداء.
- استحداث آلية للتقييم المستمر وضمان جودة اداء لجان الترقي.
- أن يكون- في المستقبل - للمؤسسات التعليمية المتميزة طبقاً لمعايير ضمان الجودة والاعتماد الحق في وضع نظام خاص بها لترقي اعضاء هيئة التدريس وتأهيل هيئتها المعاونة.
٥. تشجيع نظم التفرغ الكامل أو الجزئي داخل المؤسسة التعليمية في إطار يسمح بتوفير المقابل المادي المناسب.
٦. تفعيل القواعد التي تضمن عدم إخلال عضو هيئة التدريس بواجباته ومسؤولياته داخل المؤسسة التعليمية في حالة المزاولة المهنية خارج الجامعة.

رابعاً: تعظيم كفاءة القيادات الجامعية

يؤمن الحزب بالدور الرئيسي للقيادات المتميزة في تطوير وتنمية الموارد البشرية والتطوير الإداري والمؤسسي للجامعات والمعاهد العليا.
وفي هذا السياق فإن سياسة الحزب هي:
- أن تكون السياسة العامة في اختيار القيادات الجامعية على جميع المستويات مرتبطة بوجود لجنة للاختيار يمثل فيها جميع الأطراف المستفيدة من الخدمة التعليمية (أعضاء هيئة التدريس - الطلاب - القطاع المجتمعي).
- أن يتم ذلك من خلال إعلان المؤسسة عن مواصفات القيادة مقرونة برسالة المؤسسة وأهدافها ومسؤولياتها وصلاحياتها وما تتطلبه القيادة من مهارات ومؤهلات بشكل عام.
- أن تفحص اللجنة طلبات التقدم وتختار قائمة من المرشحين بناء على المؤهلات والخبرة

السابقة ومستوى الأداء وغيرها من المعايير التي تتفق اللجنة عليها، والتي قد تتضمن رؤية المرشح لإدارة المؤسسة وخطة النهوض بها في حال قيادتها وإمكاناته في تعظيم مواردها وآلياته في تحقيق أهدافها. وعلى اللجنة أن تنأى عن الاختيار بناءا عن الأقدمية البحتة وأن تعمل على تشجيع القيادات الشابة للتقدم لشغل الوظائف القيادية.

- أن تتاح هذه القائمة بدراساتها لمتخذ قرار التعيين حسب القانون، للإختيار من بين المرشحين.
- أن يكون هناك دورات تدريبية متخصصة أثناء العمل على مستوى عال في الإدارة الأكاديمية والتمويل والاستثمار وأساليب القيادة وفكر العمل بروح الفريق وإدارة الجودة الشاملة وغيرها من القضايا والأساليب الأساسية للعمل الإداري المتميز للقيادات العليا الجامعية.

٤ـ متطلبات النجاح

بالرغم من أن القانون الحالي (قانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢) يوجد به مساحة لا بأس بها لتطبيق جزء كبير من السياسات المقترحة إذا طبق بالجدية والمرونة الكافية، فإنه يجب إجراء ما يلزم من التعديلات التشريعية في مواد القانون لمواكبة وتحقيق هذه السياسات في المستقبل. إن نجاح السياسات المقترحة في هذه الوثيقة يرتبط بتطبيق السياسات الأخرى المقدمة لتطوير التعليم العالي خاصة في المجالات الآتية:

- التوجه نحو سياسة الجامعات المتعددة صغيرة الحجم.
- تبنى قدر أكبر من اللامركزية في الإدارة الجامعية والتنوع والمرونة في البرامج الأكاديمية.
- تعديل دور المجلس الأعلى للجامعات فيما يخص اعتماد ومعادلة البرامج والشهادات في ضوء متغيرات السياسات الجديدة.
- إقرار إنشاء هيئة الاعتماد وضمان الجودة.

٥ـ الجهات المنوط بها تنفيذ هذه السياسات

الحكومة، المجلس الأعلى للجامعات والكليات المختلفة.

٦ـ الجدول الزمني

يرى الحزب وجوب البدء في تطبيق السياسات المقترحة فوراً حيث أن استكمال المؤسسات التعليمية لدورها الريادي يحتاج إلى خطة عاجلة ويجب الا تزيد الفترة الزمنية عند التطبيق الكامل لهذه السياسات عن ثلاث سنوات.

تطوير منظومة التقويم التربوى فى التعليم قبل الجامعى

١-أهمية الموضوع بالنسبة للحزب

إن تحقيق مبدأ الجودة الشاملة فى التعليم محور أساسي يتبناه الحزب الوطني ويطرح رؤى حول تحقيقه من خلال مداخل متعددة منها تطوير نظم التقويم التربوي وتفعيل وتعزيز دور مؤسسات التقويم الوطنية. إن تطوير النظم الحالية لتقويم الطلاب عنصر أساسي من عملية التطوير كما ورد فى ورقة التعليم فى سبتمبر ٢٠٠٢. فالجودة الشاملة لا تتحقق في ظل نظم امتحانات تقيس قدرات الطالب على الحفظ وتغفل قدراته الإبداعية. ولا في ظل امتحان الفرصة الواحدة الذي يهدف إلى فرز الطلاب وتصنيفهم دون النظر لنواتج التعلم، وما اكتسبه الطلاب من مهارات عقلية وعملية وعادات سلوكية واتجاهات وقيم أخلاقية. فالتعلم عملية مركبة متعددة الأبعاد ومتكاملة ويتضمن ليس فقط ما يعرفه الطالب ولكن ما يمكنه عمله بمعرفته. وهذا ما يجب أن يعكسه التقويم.

وقد أشارت ورقة التعليم للحزب أنه ترتب على نظم التقويم الحالية معاناة للطلاب والأسرة المصرية وانخفاض ملحوظ فى جودة مخرجات التعليم. وضعف ثقة بعض فئات المجتمع بمؤسسات التعليم. وبالمعلم وهو الركن الأساسي للعملية التعليمية. كما ازدادت الفجوة بين مؤهلات خريجي التعليم قبل الجامعي والمهارات التي يحتاجها سوق العمل وذلك لأن نظم التقويم الحالية لاتقيس اكتساب الطالب للمهارات المطلوبة مثل التفكير النقدي. والتعلم الذاتي والقدرة على حل المشكلات واتخاذ القرار.

ومن هنا جاءت رؤية الحزب فى ضرورة إعادة النظر فى عمليات التقويم التربوي فى ضوء رؤيته لمدرسة المستقبل وأهدافها ومخرجاتها المرجوة. ويهدف الحزب إلى بناء نظام تقويم متطور وشامل ومتعدد الجوانب ومتسق مع أعمدة التعليم الأربعة : التعليم من أجل المعرفة. من أجل العمل. من أجل التعايش مع الآخرين. ومن أجل التنمية الذاتية الشاملة. ومن هنا كان لابد من تحليل الوضع الراهن للتقويم التربوي في مصر لتحديد الخطوات التي يجب اتخاذها للتطوير.

٢- الوضع الراهن

نقاط القوة وفرص التطوير:

١. وجود مركز متخصص لتطوير الامتحانات والتقويم التربوي يتميز بتنظيم يشمل قطاعات للتدريب والبحوث والتقويم التربوي وتطوير الامتحانات والعمليات. ومن الممكن تفعيل دور هذا المركز والاستفادة من القوى البشرية الموجودة به والتي تتيح له إمكانية إجراء البحوث والدراسات ووضع خطط للتطوير وإجراء التجارب اللازمة للوصول الى أفضل الحلول. هذا بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية متخصصة للقائمين بتنفيذ الخطط.

٢. تمتلك مصر خبرات متراكمة فى مجال التقويم. ويمكن تطويع هذه الخبرات لصالح متطلبات التطوير لعملية التقويم والنهوض بها.

٣. تتوفر للقائمين على العملية التعليمية معرفة واضحة و متابعة لما يحدث فى العالم من تطوير فى نظم التقويم وذلك بتنظيم زيارات للدول المتقدمة والنامية وإيفاد أعداد كبيرة من المدرسين والموجهين للاطلاع على التجارب

المختلفة ونقل الخبرة والمعرفة المناسبة للظروف المحلية.
٤. وجود قاعدة بيانات لبنوك الأسئلة للمراحل التعليمية المختلفة يختزن بها كم من الأسئلة والإجابات للمناهج المختلفة مما يمكن من عملية التقويم لجميع الصفوف بصورة سهلة.
٥. الانتهاء من وضع معايير قومية لجوانب العملية التعليمية فى مصر طبقا لتوصيات الحزب الوطني فى مؤتمرة الثامن فى سبتمبر ٢٠٠٢. وقد تم ذلك بالتشاور مع المجتمع المدني ورجال الأعمال والآباء والمعلمين والجمعيات الأهلية حيث يساعد التزام القائمين على العملية التعليمية باستيفاء هذه المعايير في تيسير تطبيق التقويم التربوي بشكله المأمول.
٦. وجود بنية أساسية قوية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بالوزارة والجهات والهيئات التابعة لها بجميع محافظات الجمهورية.

التحديات:
١. التركيز على الامتحانات التحريرية دون وسائل التقويم الأخرى كجواز المرور الوحيد الى الصفوف الأعلى فى مراحل التعليم المختلفة وصولا إلى التعليم الجامعي ليتمكن الطالب من التوجه إلى نوعية التعليم الذى يستهدفه. وتتحكم في هذا التوجه نسب نجاح محددة دون مراعاة للقدرات الحقيقية للطالب أو حاجة سوق العمل وعناصر التنمية الأخرى للتعليم.
٢. عدم قدرة أساليب التقويم الحالية على قياس الترابط المعرفي لدى الطالب ولا المهارات المكتسبة أثناء الدراسة حيث تركز على أسئلة مباشرة مبنية على منهج كل مادة على حدة.
٣. التقويم الحالي محاسبي وليس تنموي. فهو يعتمد على امتحانات الفرصة الواحدة التى تهدف إلى فرز الطلاب وتصنيفهم دون النظر لنواتج التعلم. كما أنه لا يؤدى إلى تنمية الطالب أو العملية التعليمية.
٤. التقويم لا ينعكس على الطالب المنفوق ببرامج اثرائية تنمى مهارته وتثقلها و لا على الطالب ذو الأداء الضعيف ببرامج علاجية ترفع من مستواه وتتابع تطوره.
٥. التقويم الحالي يؤدي إلى خروج الطلاب من العملية التعليمية بدءاً من المرحلة الإبتدائية. وهذا مغاير لاتجاه الدولة للحد من التسرب وإتاحة فرص التعليم للجميع. كما أن اختبارات الفرز خاصة في مرحلة التعليم الأساسي ترهق الطالب والأسرة ولاينتج عنها تنمية لأداء الطالب أو المؤسسة.

٣ـ السياسات المقترحه لتنمية وتطوير التقويم التربوي

حيث إن تقويم الطلاب جزء هام من عملية التطوير وهو الوسيلة الأساسية لتحقيق مبدأ الجودة الشاملة فى كافة منظومة العملية التعليمية. يتبنى الحزب السياسات التالية لتطوير عمليات التقويم الحالية:

التقويم المستمر الشامل متعدد الجوانب
من الضرورى ألا تكون الامتحانات هي العنصر الوحيد لتقييم أداء الطالب وأن تضاف إليها عناصر اخرى مثل البحوث والعروض والانشطة الفنية والرياضية والتكنولوجية.

التقويم التراكمي ونظام الساعات المعتمدة
لابد من وضع أسس تقويم للطالب بطريقة تراكمية تمتد إلى أكثر من فصل دراسى بل وأكثر من عام دراسى مما يتطلب نظام صادق للتقويم من خلال التحقق الفعلى من مستويات الطلاب وعدم الاعتماد على تقويم الفرصة الواحدة الذي يحرم الكثيرين من الاستمرار في التعليم. ويرى الحزب الانتقال الى نظام الساعات المعتمدة خاصة في الصفوف الثلاثة الأخيرة من التعليم الأساسي وفي التعليم الثانوي مما ييسر تطبيق التقويم التراكمي.

التقويم الأصيل
من الضروري وضع معايير قومية تضمن أن يكون التقويم أصيلا يعتمد على معايير تعليمية ترتبط بالعالم الخارجي الذي سيواجهه الطلبة بعد تخرجهم من المدرسة. وبالتالى فإن التقويم الأصيل يعتمد على الأداء ويتطلب أن يكون أداء الطالب لمهام وأنشطة تعبر عن مهارة ما في مجال واقعي (حقيقي) وان يكون شاملا وتراكميا.
ويعد ملف إنجازات الطالب العنصر الأساسي في نظام التقويم الأصيل و يحتوى على العمل الذي قام بتجميعه وتسجيله الطالب ذاته وأساتذته وأسرته من مشاريع وأنشطة واختبارات وغيرها على مدار العام. ويعد هذا الأسلوب التقويمي وسيلة لربط الطالب بالعالم الخارجي وبسوق العمل.

التقويم الدولي المقارن
يساعد التقويم المقارن على قياس مهارات وقدرات الطلاب المكتسبة فى كل دولة مقارنة بنظرائهم في دول أخرى. من خلال بعض المواد

الأساسية مثل العلوم والرياضيات. وتستخدم في ذلك نظم امتحانات متطورة وعصرية تساعد على تحديد مستوى أداء الطلاب والمناهج التى تم دراستها ومقارنة ذلك مع دول أخرى. على سبيل المثال امتحانات TIMSS التى تعقد دوريا وتشترك فيها دول عدة حسب رغبتها وقد اشتركت حتى الآن ٥٤ دولة. واشتركت مصر في هذا العام وهي مبادرة مشهود لها من قبل وزارة التربية والتعليم. يرى الحزب الإستزادة من اشتراك مصر فى هذه المسابقات وغيرها على المستوى الاقليمى. الأفريقى. الأوروبى والدولي والاستعداد التام لها بتطوير المناهج طبقاً لهذه المعايير.

لامركزية التقويم

من الضرورى التوجه نحو قدر أكبر من اللامركزية فى التقويم. ومن المهم أن يكون المدرس/المدرسة أساس عملية التقويم و ليست الاختبارات القومية (المركزية). ويتفق الحزب مع حكومته على وجوب بدء تطبيق لامركزية التقويم على الصفوف الدراسية في السنوات التسع الأولى من التعليم (التعليم الأساسي) بحيث يتم التقويم على مستوى المدرسة ولايمتد الى الإدارة أو المديرية. حيث إن النظام الحالي يرهق الطالب والأسرة ولاينتج عنه تطوير في العملية التعليمية. ولا يتعارض ذلك مع التقويم المقارن في مواد محددة على المستوى الإقليمي أو العالمي. ويمكن تطبيق التقويم المقارن على عينات من المحافظات للمقارنة بين التلاميذ على المستوى الوطني دون الاحتياج لامتحانات عامة.

نظم امتحانات متطورة

ضرورة وضع نظم امتحانات متعددة الجوانب لا تقتصر على قياس الحفظ ولكن تمتد لقياس المهارات والمعارف التي يحتاجها الطالب في نموه كمواطن وللالتحاق بسوق العمل وللمنافسة العالمية. ويجب ألا تقتصر الامتحانات على امتحان الفرصة الواحدة الذي يحصر العملية التعليمية في محاولة اجتياز هذا الامتحان. كما يجب ألا ينتج عن رسوب الطالب في امتحان مادة ما إعادة السنة الدراسية كاملة بكافة موادها التي سبق أن نجح فيها. حيث إن ذلك يؤدي إلى تضاعف الإحساس بالفشل وتسرب الطلبة من التعليم.

تحديد الهدف من تقويم نهاية التعليم قبل الجامعي

لابد من تحديد الهدف من تقويم نهاية التعليم قبل الجامعي. ويعتقد الحزب أن تقويم نهاية التعليم قبل الجامعي هو تقويم لمدى نمو الطالب في كافة الجوانب التعليمية واكتسابه للمهارات والمعارف والاستعدادات المخططة. وبهذا يقتصر الهدف منه على كونه تقويم نهاية مرحلة. ولايجب أن تكون نتيجة هذا التقويم هي العنصر الأوحد في قبول الطلبة في الجامعات. وعلى الجامعات أن تقرر قواعد ووسائل قبول الطلبة بكل منها وبكلياتها بما يتضمنه ذلك من اختبارات متنوعة ومقابلات وغيرها. ويؤمن الحزب بأن هذه الخطوة سوف تتيح فرص أفضل لتطوير التعليم وإدخال التعديلات المختلفة دون توتر من الرأي العام وأولياء الأمور الذين يقتصر إهتمامهم بالتعليم قبل الجامعي الآن على كونه وسيلة للقبول في الكليات المختلفة.

التركيز على قياس التقدم في اللغات

اللغة العربية

من أهم عوامل تقدم الشعوب الحفاظ على لغتها القومية حيث إنها تحافظ على الهوية وتنقل المعارف من جيل لآخر. وتعتبر اللغة العربية من أكثر اللغات ثراء بالمفردات والتعبيرات . فضلا عن ذلك فهى لغة القرآن وقدرتها على استيعاب التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة تجعل من الضرورى ان تضم عملية التقويم الشاملة لإجادة الطالب لها الاختبارات التحريرية والشفوية والقراءة والتعبير واختبارات فهم ومعرفة وأن يتم تطبيق فكر التقويم الاقليمي المقارن منذ سنوات الدراسة الأولى. إبتداءً من الصف الثالث الابتدائي.

اللغات الأجنبية

فى إطار الانفتاح على العالم الخارجى وفى عصر التكتلات الاقتصادية والعولمة ولتحقيق التكامل والتواصل مع الشعوب المختلفة. لابد من الاهتمام باللغات الأجنبية منذ الصفوف الدراسية الأولى وتعدد طرق وعناصر تقويمها وقياس إجادة الطلبة لها بمقارنتهم بنظرائهم في الدول الأخرى. مع ضرورة التأكيد على اتاحة دراسة لغتين في المرحلة الإبتدائية في بعض المدارس المختارة في كل محافظة. ويترك للطالب حرية دراسة اللغة الثانية مع اللغة الانجليزية مع منحه درجات إضافية عن ذلك. ويتفق الحزب مع الحكومة على ضرورة إمداد هذه المدارس بالمدرسين المتخصصين في اللغات المطلوبة.

٤- متطلبات النجاح

تحديد المعارف والمهارات والاستعدادات
يتعين تكليف جهة أو هيئة متخصصة بدراسة إحتياجات السوق المحلي والعالمي وتحديد المعارف والمهارات والاستعدادات التي يجب أن يتمكن منها الطالب المصري. وتصميم برامج التقويم بحيث تشتمل على مؤشرات الأداء التي تقيس مدى اكتساب الطالب للمؤهلات المطلوبة لسوق العمل المحلي. والاقليمي والعالمي.

تأهيل المدرس
المدرس هو حجر الأساس في العملية التعليمية. لذا يجب الاهتمام بتأهيله وتدريبه على وسائل و طرق التدريس الحديثة التي لا تقتصر على تقديم مناهج الوزارة فحسب وانما إتاحة الوسائل التي تساعد على تنمية ثقافته وزيادة معرفته بالإطلاع وإجراء البحوث الميدانية والتجارب المعملية والبحث في شبكة الإنترنت والبعثات الخارجية والندوات وورش العمل الداخلية في الموضوعات ذات الصلة. كما يجب وضع معايير لقياس أدائه بصورة منتظمة وعلاج أوجه القصور.

ويجب البدء تدريجيا في تأهيل المرشحين للعمل كمدرسين في معاهد متخصصة لإعداد المعلمين يكون القبول فيها من حملة البكالوريوس على ألا تقل الدراسة فيها عن عامين. ويعطى الدارس مرتب المدرس فور إلتحاقه بالمعهد. وتوزع أيام الدراسة بالتساوي بين التأهيل في فصول الدراسة والتدريب العملي في المدارس.

تقويم المدرس
إن أحد آليات تقويم المنتج التعليمي هو تقويم المدرس بواسطة المدرسة من خلال معايير محددة يشارك فيها الطلاب. هذا بالإضافة إلى تقويم من جانب الإدارات التعليمية والهيئات المتخصصة (هيئة الاعتماد وضمان الجودة).

نظام معلومات لميكنة الاختبارات
يجب أن تطبق الأساليب التكنولوجية الحديثة في التقييم ومن أهمها تصميم الامتحانات واستخدام بنوك الاسئلة المدرجة بواسطة الأساليب الحديثة في القياس وأداء الامتحانات ورصد النتائج وتحليلها. كل ذلك من شأنه أن يحقق القدرة على قياس أنواع مختلفة من القدرات و الذكاءات. ويؤدى إلى المعرفة الموضوعية لدرجة تحصيل الطالب.

تطوير المناهج وطرق التدريس
أكد الحزب في ورقة التعليم "دعوة للمشاركة سبتمبر ٢٠٠٢" أن أحد اساليب تحقيق مبدأ الجودة الشاملة هو تطوير اسلوب وضع المناهج التعليمية وطرق التدريس وضرورة الأخذ بمبدأ إعداد المنهج للمرحلة الدراسية المتكاملة والتوسع في الأخذ بمبدأ المناهج الاختيارية إلى جانب الإجبارية. ويجب حتى يكون التقويم صحيحا أن يتم تحديد المستويات المعيارية للمناهج ومؤشرات أدائها. والأخذ بمبدأ استخدام جهات تعليمية عالمية لقياس درجة نجاح المنهج التعليمي لمراحل الدراسة المختلفة وخصوصا في اللغات والرياضيات والحاسبات بما يتفق و الأساليب الحديثة المتبعة في الدول المتقدمة في التقويم وقياس أداء الطالب.

ويتفق الحزب مع الحكومة على وجوب الانتهاء من تطوير المقررات والمناهج لمراحل التعليم المختلفة خلال العام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

تطوير المناهج الموازية
يرى الحزب تبني سياسات خاصة بتطوير المناهج الموازية بمعنى ان تتضمن المناهج مهارات مطلوبة والتدريب عليها وزيادة الوقت المخصص للنشاط العملي والبحوث المعملية و الإطلاع في المكتبة والبحث باستخدام الإنترنت في العلوم المختلفة ومتابعة نتائج ذلك وتسجيلها لتحقيق التقدم الشامل للطلاب والمتعدد الجوانب.

تدعيم التعاون مع الجهات الدولية المماثلة
من المهم توثيق العلاقة ومتابعة الاتصال ودعم التعاون مع الجهات الدولية المهتمة بالتعليم (اليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) والاستفادة من الخبرات الأجنبية والمراجع العالمية و الإطلاع على ما يتم في الدول الاخرى والدخول في مشروعات مشتركة لتطوير التعليم.

دراسة تجارب دول متقدمة في أساليب التقويم
وبدراسة تجارب مدارس أجنبية في مصر دراسة تفصيلية شملت جميع عناصر العملية التعليمية في مصر مثل النظام الانجليزي والفرنسي والأمريكي. وجد أن النظم المتبعة هي نفسها المطبقة في الدول الأم وخاصة أنها تضم كثيرا من المصريين إلى جانب طلبة من جنسيات مختلفة. وأوضحت النتائج تميز الطلبة المصريين وتوافقهم مع هذه النظم بصورة ناجحة والتي تعتمد معايير القياس فيها على التحصيل والمعرفة التراكمية والسلوك والانشطة المختلفة الفنية والرياضية

والبحثية والتى تؤدى كلها إلى تنمية الطلاب وزيادة قدراتهم العقلية والمهارية.

تفعيل دور الإعلام التربوي

من الضرورى قيام الإعلام بدور نشط في شرح أهداف التطوير وأهميته بالنسبة للعملية التعليمية.

ولاشك أن تطبيق السياسات المقترحة من شأنها المساهمة فى تحقيق منتج تعليمى نهائى يتمثل فى "طالب متكامل المعرفة قادر على تنمية وطنه وعلى المنافسة العالمية"

٥- الجهات المنوط بها التنفيذ

المؤسسات التعليمية فى الدولة وفى حالة عدم إمكانية التغلب على التحديات المذكورة عاليه وتحقيق السياسات المقترحة يفضل أن تنشأ هيئة قومية مستقلة للتقويم التربوى.

٦ـ بعض الإجراءات اللازمة لتنفيذ سياسة الحزب الوطني فى تطوير منظومة التقويم التربوى

- إجراء تقويم مقارن فى اللغة العربية مع الدول العربية وفى الرياضيات والعلوم مع الدول الأوروبية
- تحديد السنة الثالثة إبتدائي للتقويم المقارن لقدرات الطلبة على قراءة وفهم اللغة العربية وإيجاد معايير القياس.
- عدم إجراء امتحانات عامة فى مراحل الدراسة التسع الأولى والاعتماد على المدرسة والمعلم.
- تحديد الهدف من تقويم نهاية التعليم قبل الجامعي وإتاحة الفرصة للجامعات لعقد امتحانات قبول خاصة بها.
- عدم إعادة السنة الدراسية بكافة موادها عند رسوب الطالب فى مادة منها.
- تغيير شكل ومضمون الامتحانات ليلائم الأطر المذكورة فى الوثيقة
- مد صلاحية الشهادة العامة لمدة ثلاث سنوات
- إتاحة حرية الدخول والخروج من النظام التعليمى فى إطار من القواعد المعلنة.

٧- الجدول الزمني للتنفيذ

خلال عامين.

توظيف التكنولوجيا للارتقاء بالتعليم

١- مقدمة

تشغل قضية التعليم وتطويره المستمر فكر المجتمع المصري قيادةً وشعباً.. فقد صار التعليم هو البوابة الرئيسية للعبور إلى مستويات التقدم والرقي التي ننشدها جميعاً. ولقد حدا ذلك بالحزب الوطني إلى اعتباره أحد أهم التوجهات الرئيسية في سياساته.

إن استيعاب آلاف متجددة من الطلبة سنوياً في التعليم للوصول بنسب المقيدين في مراحله المختلفة إلى نسب مقارنة للنسب الدولية، مع اعتبارات الكثافة في الفصول والجودة العالية التي لا يمكن التنازل عنها، يشكل ضغطاً متزايداً ومستمراً على الدولة .

إن الزيادة السنوية لموازنة الدولة الخاصة بالتعليم في غياب المشاركة المجتمعية المنظمة والشرعية في تكلفته لن تستطيع أن تلاحق احتياجات ومتطلبات التعليم المتزايدة، ولابد من التوجه لحلول غير تقليدية لمواجهة ذلك الطلب المتزايد.

كذلك فإن الإرتقاء بمستوى التعليم والوصول به إلى درجة المنافسة العالمية يقتضي زيادة الإنفاق الجاري ليصل إلى مستويات مقاربة للمستويات العالمية، مما يجعل من تحقيق أهدافنا التعليمية تحدياً ليس من السهل تحقيقه بالأساليب التقليدية المتمثلة في زيادة أعداد المدارس والجامعات فقط.

أ- الفكر الجديد لتوظيف التكنولوجيا في الارتقاء بالتعليم

يطرح الحزب تصوراً جديداً لمواجهة مشاكل التعليم، يعتمد على تحويل التحدي الذي يواجهها إلى فرصة يمكن توظيفها في الإسراع بالتنمية الشاملة والمتكاملة.

ويرتكز الطرح على أن الحزب يتبنى توظيف التكنولوجيات الجديدة لزيادة تسارع معدلات التنمية لسد الفجوة بين مصر ودول العالم المتقدم.

ومما لا شك فيه أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل واحدة من أهم التكنولوجيات الحديثة، لما أثبتته من قدرتها على الإسراع بمعدلات التنمية في جميع دول العالم، وبما كفلته للعديد من دول جنوب شرق أسيا في إحداث طفرتها التنموية

ومع الإقرار بجهود مصر في الإسراع بالتنمية التكنولوجية وما حققته هذه الجهود حتى الآن، إلا أننا ما زلنا نحتاج إلي التركيز على عدد محدود من المجالات التطبيقية التي تحظى فيها مصر بميزات نسبية وتنافسية وبما يمكننا من توظيف هذه الميزات لتحقيق سبق وريادة في هذه المجالات المختارة.

إن المزج بين التوجه الوطني لتنمية صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أحد المجالات الاقتصادية الواعدة، وبين المساهمة في حل مشكلات التعليم بأسلوب غير تقليدي، يمكن أن يمثل تكاملاً موضوعياً يحقق الهدفين في ذات الوقت في ضوء التوجه نحو مجتمع المعرفة. إننا نؤمن أنه لا بديل عن توظيف التكنولوجيا ووسائل التعلم الحديثة بمفهومها الشامل فى إحداث التطور الكمي والكيفي فى مخرجات التعليم.

إن مجال تصدير الخدمات التعليمية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يكون هو التوجه الرئيسي لصناعة البرمجيات في مصر، لما تتميز به مصر في هذا المجال من

إمكانيات وبما هو متاح من سوق محلية وإقليمية وعالمية كبيرة يمكن أن تضمن مردوداً اقتصادياً كبيراً لهذا التوجه. وفي ذات الوقت، يمكن أن يمثل هذا الاتجاه آلية متطورة لمواجهة المشكلة التعليمية.

وبالطبع فإن الخروج إلى الإقليمية أو العالمية يرتبط بالنجاح على المستوى المحلي، أو بمعنى آخر أن يبدأ التطبيق على المشكلة التعليمية في مصر ثم ينطلق إلى المنطقة العربية والإسلامية ودول العالم النامي. ومن هنا فإن الحزب يتبنى توجهاً لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل برامج التعليم وتوجيهها لمواجهة مشاكله، بما يحقق قيام صناعة تنافسية يمكن أن تتحول فيها مصر إلى مصدّر رئيسي للخدمات التعليمية للعالم النامي. إن إدخال وتبني التكنولوجيا والأساليب الحديثة سوف يحدث طفرة في العملية التعليمية ويضيق الفجوة التمويلية بين ما هو متاح وبين المستوى المنشود.

٣- الوضع الراهن

لقد استثمرت الحكومة المصرية إمكاناتها بدرجه كبيره في تنفيذ سياسة لدمج تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الحديثة في التعليم، إلا أنه بالرغم من التزام وزاره التربية والتعليم بهذا الاتجاه - وهو الأمر الذي يستحق الإشادة - فإن النتائج مازالت في حاجة الى مزيد من الجهد والتفعيل. إن هناك أسباباً لعدم الحصول على نتائج مرضية لسياسة دمج تكنولوجيا المعلومات في التعليم قبل الجامعي. تتلخص هذه الأسباب في التركيز النسبي على الأجهزة والمعدات مقارنة بالتدريب والقياس، كما أن أسلوب تطوير المناهج لتتوافق مع استخدام التكنولوجيا مازال يعتمد بشكل كبير على نقل المنهج التعليمى على أقراص مدمجة وليس على تعديل تكوينه ليتناسب مع هذه التكنولوجيات، وتدريب وتأهيل مدرسي الرياضيات واللغات والعلوم علي استخدامه. كذلك فإن نشر وتوزيع أجهزه الكمبيوتر علي نطاق واسع أدى إلى قلة عدد الأجهزة في كل موقع، مما تسبب في عدم استفادة الجميع بالقدر الكافي. وقد يكون تغيير التخطيط ليسمح بتركيز أجهزه الكمبيوتر في مناطق بعينها أو مجموعات مدارس محددة (المدارس التجريبية، القومية والتعاونية) او مرحلة تعليمية بعينيها، مع وضع برنامج مناسب ومركز لتدريب كافة المدرسين على استخدام التكنولوجيا والمشاركة في بناء مناهج جديده تناسب هذا التحول، أكثر فائدة من الانتشار الواسع الذي لا يخدم حجم حرج في مكان بعينه. وتجدر الإشارة هنا إلى تركيز الوزارة في نشر الأجهزة وتدريب المعلمين في الوقت الراهن على المرحلة الإعدادية.

وفيما يخص التعليم العالي، فإن الوزارة تبذل جهوداً طيبة في تدعيم أي أفكار تتوافق مع سياسة دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في الجامعات والمعاهد، ولكننا نري أن النتائج غير مرضية أيضاً. وقد يكون تعدد الجهات التي تبذل مثل هذه الجهود بلا تنسيق ملائم بين الجامعات أو بين الأقسام المختلفة في الكليات المتعددة في الجامعة الواحدة سبباً في إعاقة الحصول على أفضل النتائج. إن طلبة الجامعات وصغار أعضاء هيئة التدريس يقومون بجهود منفردة وليست مؤسسية بالشكل الكافي لإدماج التكنولوجيا بالمناهج. كذلك فإننا ما زلنا بعيدين عن واقع استخدام التكنولوجيا في إدارة الجامعات، أو في تسجيل الطلاب وأسلوب اختياراتهم للتخصصات، أوفي علاقتهم بأعضاء هيئة التدريس كما هو متعارف عليه في الجامعات العالمية، إلا في حالات فردية. إن نظم الإدارة المالية وتشبيك الإدارات ببعضها واستخدام التكنولوجيا - ليس فقط كشكل ولكن كمضمون مؤثر في تحليل الأداء وزيادة القدرة على اتخاذ القرارات السليمة - مازال بعيداً عن الواقع الذي يراه الحزب مناسباً لتحقيق الريادة في توظيف التكنولوجيا في التعليم العالي.

أ- استثمار مصر في تكنولوجيا التعليم

لقد أبدت مصر اهتماماً كبيراً فيما يتعلق بتحديث التعليم من خلال تقديم تقنيات جديدة. وبالطبع يعتبر التركيز على هذا الموضوع جزءاً من التزام اشمل من قبل الحكومة المصرية لتحديث الاقتصاد بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولقد ساند هذا الاهتمام استثمار اقتصادي كبير. فقد بدأت دفعة قومية نحو إدخال التكنولوجيا المتطورة في التعليم في منتصف التسعينيات ، والتي انبثقت منها النتائج التالية :

- مراكز تعليم مزودة بالوسائط المتعددة في الغالبية العظمى من المدارس المصرية ، والتي تحتوي على جهاز كمبيوتر أو اثنين من أحدث الأجهزة وعارض للبيانات ومجموعة من البرامج ، وأيضاً في اغلب الحالات ، جهاز تليفزيون وجهاز

فيديو وأطباق استقبال القنوات الفضائية.
- معامل كمبيوتر إضافية في معظم المدارس الثانوية والإعدادية، والتي تحتوي علي ١٠ إلي ١٥ جهاز كمبيوتر.
- نقل قدر كبير من المنهج الدراسي علي الأقراص المدمجة.
- ربط عدد كبير من المدارس بشبكة الانترنت.
- تطوير البرامج التعليمية التليفزيونية لكي يتم إذاعتها علي نظام البث " نايل سات" .
- نظام مؤتمرات فيديو تفاعلي قومي ذو مواقع متعددة

النتائج حتي الوقت الحالي :

لقد تم إجراء القليل من الأبحاث حول النتائج التعليمية التي نتجت عن الاستثمار الكبير في التكنولوجيا في التعليم. والواضح أن الغالبية العظمي من المعلمين لم يصلوا بعد إلى الدراية التامة بمصادر الإعلام والتكنولوجيا ولا يقومون باستخدامها الاستخدام الأمثل، ويوفر تحليل تقارير وسائل الإعلام والمناقشات التي يتم إجراؤها مع معلمي وطلبة المدارس والزيارات التي يتم القيام بها للمدارس المصرية دليلاً على عدم استخدام مصادر التكنولوجيا ووسائل الإعلام في مصر الاستخدام الأمثل لخدمة التعليم.

وفيما يلي بعض المشكلات التي يتعين الوصول إلى حلول لها :

- عدم توفر إمكانية الوصول إلي الأجهزة طول الوقت لكل التلاميذ.
- تعطل أو عدم استخدام اتصالات الإنترنت في بعض المواقع.
- الحاجة إلى تدعيم تدريب المعلمين كيفاً وكماً بالنسبة لأعدادهم الكبيرة.
- استخدام مناهج كمبيوتر قديمة في بعض المدارس تركز علي سبيل المثال علي تعلم أوامر نظم غير حديثة (DOS)، ويتم تدارك ذلك الآن بجهود محمودة من وزارة التربية والتعليم .
- الحاجة الى مزيد من مرونة المناهج العامة (والذي لا يتيح الفرصة للمعلمين لتجربة أساليب ووسائل بديلة).

وتعتبر الجهود التي تبذلها مصر فيما يتعلق بالتكنولوجيا التعليمية جهوداً جديدة إلي حد ما . لذلك، ليس من الغريب أن وزارة التربية التعليم تواجه الكثير من التحديات في هذا الشأن، فحتى أكثر الدول ثراءً تواجه تحديات كبيره في تعلم كيفيه دمج التكنولوجيا في التعليم.

ولتيسير الوصول الى النتائج المرجوة ، من الضروري استيعاب الصعوبات والتي تم ذكرها من قبل،وذلك من خلال:

١. الحاجة إلى مزيد من التطور في البرامج والمناهج المستخدمة في الأجهزة، وزيادة دمج التكنولوجيا في التعليم، بالإضافة إلى وضع حصة دراسية للتكنولوجيا، إننا فى حاجة إلى ممارسة كل المدرسين للتقنية وليس مدرس التكنولوجيا فقط وأن يستخدم التلميذ التقنية في كافة العلوم وليس لمدة محددة أسبوعيا.

٢. الحاجة إلى التوسع الرأسي في عدد الأجهزة، إذ أن ضعف عملية النشر والاستثمار المبدئي للاجهزة ادى الى حصول الطالب الواحد على امكانية وصول ضئيلة لأجهزة الكمبيوتر، وبالتالي فان أجهزة الكمبيوتر لا يصبح لها التأثير المثالي على عملية التعليم. بالإضافة إلى ذلك ، فإنه من المستحيل تدريب كل المعلمين في وقت واحد في جميع أنحاء الدولة. وسيكون من الأفضل وضع المزيد من أجهزة الكمبيوتر في مراحل أو مدارس محددة، وتقييم أثر الإتجاهات المختلفة على استخدام أجهزة الكمبيوتر، ثم العمل على نقل معظم التجارب الإيجابية إلى باقي الدولة.

٣. التوسع في تحقيق اللامركزية في بداية البرنامج: يتطلب تعلم التكنولوجيا الاستقلالية والتجريب . ويؤكد الحزب على أن توجهاته والتي تتوافق مع توجهات الحكومة للتوجه نحو قدر أكبر من المشاركة المجتمعية واللامركزية، سوف تساعد على تحقيق نتائج أكثر فاعلية في دمج التكنولوجيا في التعليم.

نقاط القوة المتاحة لدمج التكنولوجيا فى التعليم

إن مصر تمتلك اليوم العديد من المقومات التى يمكن أن تمثل منطلقا لتحقيق تقدم تكنولوجي فى التعليم، ويتمثل ذلك فى :-

أ- شبكة اتصالات رقمية فائقة السرعة تربط جميع مدنها في الوادي والدلتا وترتبط بسرعات فائقة بالشبكة الدولية، بما يحقق لها الانطلاق إلى خارج الحدود.

ب - تكنولوجيا الأقمار الصناعية والتي صار لمصر فيها قمرين للبث التليفزيوني يوفران قنوات بث تصل إلى أي مكان على أرض مصر أو في المنطقة العربية.

ج- توافر حجم حرج من المقومات البشرية ذات المستوى المتميز والمناسب لهذا النوع من التطبيقات يمكن أن تشكل قاعدة لصناعة واعدة على مستوى المنطقة العربية.

د- خبرة متراكمة خلال أكثر من عشر سنوات ،

وإدراك واع للتحديات والأخطاء التى يمكن تجنبها خلال المستقبل.
هـ- سوق متنام فى العالم العربي في مجال التعليم ،حيث يمثل من هم دون سن الخامسة عشرة أكثر من ٤٠٪ من عدد سكان المنطقة العربية، أو ما يقدر بحوالى ١٢٠ مليون فرد ينضمون تباعاً إلى منظومة التعليم ويحتاجون للحصول على مستويات تعليمية مناسبة. وفى الوقت ذاته فإن الاستفادة الحالية من هذه المقومات مازالت ضئيلة وأن تغلغل التكنولوجيا في المنظومة التعليمية بجميع مستوياتها والآخذ بها ما يزال قاصرا، كما أن السواد الأعظم من المعلمين والإداريين ما يزالون بعيدين كل البعد عن توظيف التكنولوجيا فى التعليم ومتابعة تطورها.

٤- أهداف التوجه نحو التعليم المرتكز على التكنولوجيا

إن التوجه نحو التعليم المرتكز على التكنولوجيا يمكن أن يسهم في تحقيق الأهداف الآتية:
١. الوصول بالخدمة التعليمية إلى أعداد كبيرة بذات التكلفة الاستثمارية.
٢. الإرتقاء بمستوي وجودة العملية التعليمية من خلال الإعتماد أساسا على صفوة الأساتذة القادرين على تقديم مستويات علمية متميزة باستخدام التكنولوجيا.
٣. رفع كفاءة ومهارة الطلاب في التعامل بالأدوات والوسائل التكنولوجية والتي تزيد من قدرتهم على التنافس في المستقبل.
٤. تصدير الخدمة التكنولوجية لطلاب المنطقة العربية (بذات التكلفة الاستثمارية) وبالتالي تحويل صناعة الخدمات التعليمية إلى صناعة تصديرية، بالإضافة إلى احتفاظ مصر بدورها الرائد في تطوير التعليم بالمنطقة العربية.
٥. تحقيق الريادة التكنولوجية في مجالات تطبيقية ذات قيمة مضافة عالية، مما يسهم في دفع عجلة التنمية وتضييق الفجوة الرقمية مع الدول المتقدمة.
٦. عودة مصر إلى سوق التعليم العربي على أسس تنافسية جديدة.
٧. ضمان حفظ وتراكم الاستثمار المعرفي والذي تتزايد قيمته مع الزمن.

٥- رؤية الحزب الوطني

من الضرورى أن يتم دمج استخدام التكنولوجيا فى كل برامج التعليم، وأن تكون مصر المركز المتميز إقليمياً في مجال التعلم ونشر المعرفة بإستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن يكون لها مكانة متميزة عالمياً.

٦- السياسات المقترحة

أولا: في مجال التعليم قبل الجامعي والفني:
١. دعم وتنمية وتطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للإرتقاء بمستوى التعليم وإكساب مهارة استخدام أدوات العصر لكافة الطلاب.
٢. التوظيف الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى التطوير وفقاً للتجارب العالمية الناجحة مع التركيز على ما يلي:
- التعليم بإستخدام الكمبيوتر وأدوات تكنولوجيا المعلومات الحالية والمستحدثة.
- تعليم الكمبيوتر والمعلوماتية كأداة تكنولوجية حاكمة.
٣. ربط مجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتحقيق ما يلي :-
-رفع كفاءة التحصيل للطلاب في المواد المختلفة وفقاً لقياسات دولية معترف بها.
- رفع مهارات استخدام الحاسب وفقاً لمعايير عالمية (على غرار الرخصة الدولية لاستخدام الحاسب).
٤. تطوير التعليم الفني بصورة شاملة بالإعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام الأنماط الحديثة للتدريب والمحاكاة.
٥. تبني واستخدام تكنولوجيات مناسبة تتلاءم مع طبيعة كل مرحلة تعليمية وكل منطقة جغرافية، وبما يساهم فى تحقيق المشاركة الفاعلة مع المجتمع والبيئة المحيطة.
٦. مساندة المشروعات الاسترشادية التي يتم تنفيذها لتطوير إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التعليم الحديثة مع التقييم المستمر لنتائجها تمهيداً لتعميمها في حالة ثبوت نجاحها.
٧. إعداد وبناء المحتوى التعليمي للمناهج الجديدة بوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بواسطة المؤسسات المصرية المتخصصة بصورة تنافسية وتكاملية وبما يحقق النهوض بصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا المجال.

٨. التركيز على بعض المدارس " القومية - التجريبية - الفنية الصناعية - رياض الاطفال" واستكمال البنية الأساسية وإتاحة الأجهزة بها حتى يمكن الوصول إلى الحجم الحرج فى كل واحدة منها. بما يؤثر على مخرجات العملية التعليمية بها ويجعل أثر دمج التكنولوجيا فى هذه المدارس محسوسا.

متطلبات النجاح:

يتطلب تحقيق هذه السياسات والأهداف إعادة هيكلة العملية التعليمية وفقاً للتالى :

١. إعادة الصياغة والتطوير المستمر للمناهج التعليمية لتكون متوافقة مع أساليب التعلم الجديدة وبما يضمن تحقيق الكفاءة المستهدفة.

٢. استحداث معايير قياسية للمهارات الحديثة المطلوبة لتمكين الطلاب من التعامل مع عالم جديد وسوق عمل متطور باستمرار وبما يلبى متطلبات التوجه نحو مجتمع المعرفة.

٣. تأهيل وتدريب ١٠٪ من المدرسين سنوياً للحصول على الرخصة الدولية لإستخدام الحاسب أو مايماثلها. مع الاستمرار فى التدريب والتأهيل على إستخدام التقنيات الحديثة ومتابعة تطورها.

٤. التطوير الكامل للإدارة المدرسية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال خمس سنوات.

٥. تطوير طرق التدريس وأساليب التقويم والامتحانات لتتلاءم مع المنظومة الجديدة.

٦. إختيار الأسلوب المناسب لإتاحة التكنولوجيا فى الأماكن النائية ودراسة إمكانية المزج بين أسلوب المراكز التكنولوجية المتطورة وأسلوب إتاحة الكمبيوتر فى المدارس مباشرة.

٧. الارتقاء بنسب الكمبيوتر/طالب فى مراحل التعليم المختلفة بما يقارب المستويات العالمية لكل مرحلة (من ١ : ١٠ إلى ١ : ٢٠ كمبيوتر/طالب).

٨. تطبيق برنامج تجريبي على مستوى المدارس الثانوية من خلال إنشاء مدرسة إفتراضية يمكن القيد/التحويل إليها. وبحيث يعامل طلابها معاملة المدارس النظامية.

٩. اعتبار القدرة على استخدام الكمبيوتر وفقاً للمعايير العالمية شرطا للتعيين فى التدريس اعتباراً من العام الدراسى ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

ثانيا: فى مجال التعليم العالى:

١- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للارتقاء بمستوى العملية التعليمية وزيادة المهارات العلمية والعملية للطلاب من خلال فتح آفاق التعليم بلا حدود أو قيود مكانية أو زمانية. ويرى الحزب أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى التعليم العالى يمكن أن يحقق الارتقاء المستمر بالمستوى التعليمي و يضمن الإرتقاء بمهارة وكفاءة الخريجين للتنافس عالمياً.

٢- أن تكون مصر هي المركز الرئيسي لتوفير خدمات التعليم العالي الذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى المنطقة العربية. وبحيث يصبح تصدير هذه الخدمات التعليمية مكونا أساسيا في الصادرات المصرية.

٣- أن يتم توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائل التعليمية والبحثية لدعم البحث العلمى والتواصل الفاعل مع المؤسسات البحثية وتعظيم الاستفادة بالتعاون معها.

متطلبات النجاح:

١) دعم ومساندة تحول الجامعات المصرية تدريجيا لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى الارتقاء بمستوى التعليم.

٢) تشجيع بعض الجامعات المصرية المؤهلة لإنشاء جامعات إفتراضية موازية لها. مع الإلتزام بالمعايير القياسية العالمية فى الجودة. وأن تمنح الجامعة ذات الشهادة التي تمنح للطالب العادي (على غرار الانتساب).

٣) استخدام أسلوب العقود الخارجية فى تنفيذ إنشاء الجامعات الافتراضية. بما يحقق قيام صناعة مصرية متخصصة فى هذا المجال.

٤) التأهيل والتدريب لكافة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية وفقاً لمعايير عالمية (حصول أعضاء هيئة التدريس على برامج تدريبية موازية لمستوى الرخصة الدولية لاستخدام الحاسب خلال ثلاث سنوات كحد أقصى). بالإضافة إلى التدريب المستمر على أساليب التدريس بواسطة التقنيات الحديثة.

٥) اعتبار القدرة على استخدام الكمبيوتر حسب المعايير العالمية شرطا:

أ- للتعيين فى هيئات التدريس اعتبارا من العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

ب- للتخرج من كليات التربية اعتبارا من العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

ج- للقبول فى بعض الكليات ذات التخصصات المحددة اعتبارا من العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

٦) إنشاء ودعم مراكز لتطوير المناهج الدراسية باستخدام التكنولوجيا بحيث تكون التكنولوجيا مكونا أساسيا.

٧) التطوير والميكنة للإدارة الجامعية خلال سنتين.

٨) تبني استراتيجية المزج بين تكنولوجيا البث التلفزيوني واستخدام الإنترنت في تقديم الخدمة التعليمية والتواصل بين عناصر التعليم العالي.
٩) تبنى أسلوب شامل لتغطية تكلفة مزج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي، بما في ذلك خلق نظام مالي لمكافأة المشاركين في الجهود الفعالة المبذولة في هذا الاتجاه.
١٠) تطوير منهجية وآلية لتقييم برامج التعليم عن بعد ضمن آليات التطبيق المتطورة.
١١) تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تصميم مواد تعليمية باستخدام التكنولوجيا وأخذ ذلك فى الاعتبار عند تقييم أدائهم.
١٢) استحداث أساليب لتمويل حصول الطلاب على الوسائل التكنولوجية الملائمة للمشاركة فى التعلم بنظم التعليم المتطورة والمعتمدة على التكنولوجيا.
١٣) تطبيق نظام الساعات المعتمدة بما يحقق سهولة التحول إلى الجامعة الإلكترونية خلال فترة زمنية تحددها كل جامعة.
١٤) تطوير وبناء شبكة المكتبات وقواعد المعلومات الجامعية خلال سنتين.

٧- الجهات المنوط بها التنفيذ

(١) وزارة التربية والتعليم.
(٢) وزارة التعليم العالي والبحث العلمى.
(٣) وزارة الاتصالات والمعلومات.
(٤) الوزارات والمؤسسات الاخرى المعنية بالتعليم.
(٥) المؤسسات المصرية المتخصصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
(٦) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

٨- البرنامج الزمنى لتنفيذ السياسات

نظرا لتوافر العديد من مقومات السياسات التى يتبناها الحزب لتوظيف التكنولوجيا للإرتقاء بمستوى التعليم فإن الحزب يوصى بالبدء الفورى فى تنفيذ هذة السياسات على ان يتم الإنتهاء من تنفيذها خلال خمس سنوات.

تطور مؤشرات التعليم
خلال الفترة ١٩٩٨ / ١٩٩٩ - ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣

البيان	السنوات					متوسط معدل التغير السنوى خلال خمس سنوات (%)	متوسط الزيادة السنوية خلال خمس سنوات
	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/ ٢٠٠٠	٢٠٠٢/ ٢٠٠١	٢٠٠٣/ ٢٠٠٢		
المقيدين فى التعليم قبل الجامعى (مليون تلميذ)	١٥،٦	١٥،٨	١٦،٠	١٦،٢	١٦،٤	١،٢٧	٢٠٠ ألف تلميذ
أعداد المقيدين بالتعليم العالى والجامعى (مليون طالب)	١،٧	١،٨	١،٨	١،٩	٢،٢	٦،١٤	١١٠ ألف طالب
الاستخدامات الاستثمارية لقطاع التعليم (مليار جنيه)	٣،٤	٣،٣	٣،٢	٣،١	٤،٣	٥،٩٥	١٧٥ مليون جنيه

التعليم وسوق العمل

١. أهمية الموضوع وأولويته في عمل الحزب

أثرت المتغيرات المحلية والعالمية على مسيرة التنمية في مصر، وخلقت تحديات جديدة تمثلت في وجود فجوة بين نوع العمل المطلوب للتنمية وقدرات المتقدمين للعمل. وقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة البطالة بين الشباب بالرغم من وجود أعمال لا تنجز لعدم توافر الكوادر المؤهلة للقيام بها.

وسيؤدي دخول دول العالم - ومنها مصر - في اتفاقيات التجارة الحرة في المستقبل القريب إلى تضاعف مظاهر هذا الوضع، حيث سيفتح المجال للمنافسة على المستوى العالمي في قطاعات التجارة والاستثمار بين البلدان المختلفة. وحتى تستطيع مصر المنافسة في هذا المجال، يجب أن تتمتع القوى العاملة المصرية بالقدرة على اكتساب المعارف والمهارات المطلوبة والتمكن من الوسائل التكنولوجية المختلفة. ويؤمن الحزب بأن ذلك لن يتحقق إلا من خلال تطوير التعليم في مصر. وقد أكدت ورقة التعليم التي قدمها الحزب في مؤتمره الثامن في سبتمبر ٢٠٠٢ على ضرورة التطوير وربط مراحل التعليم قبل الجامعي بأنواعه وعناصره المختلفة بسوق العمل من خلال الآتي:

- تنمية المهارات المختلفة للتلاميذ حسب متطلبات سوق العمل العالمي.
- الربط بين مناهج التعليم ومتطلبات قطاع الإنتاج والخدمات والموارد القومية.
- الربط والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج والخدمات.
- الوصول بالتعليم الفني إلى المستوى العالمي التنافسي ورفع عائده الاقتصادي وتأصيل الشراكة بينه وبين القطاع الإنتاجي العام والخاص.

كما أكدت ورقة التعليم على أن هدف التطوير هو "توفير نظام تعليمي يضارع أحدث النظم العالمية ويسمح بإعداد أجيال قادرة على المنافسة الإقليمية والعالمية وعلى تحقيق تحديث مصر تحديثا شاملاً خلال العقدين القادمين."

٢. الوضع الراهن

- تمثل قضية البطالة إحدى التحديات التي تعوق عملية النمو الاقتصادي في مصر كما تمثل ضغوطاً نفسية واجتماعية كبيرة على الأفراد والأسر. ورغم الجهود العديدة التي تقوم بها الدولة لتوفير فرص عمل وخلق مشروعات جديدة، فإن المشكلة تظل قائمة نظرا للعوامل الآتية:

أ. العدد الكبير لخريجي الجامعات والمعاهد العليا

ب. إلتحاق أكثرهم بتخصصات مختلفة عن الاحتياجات الفعلية لسوق العمل

ج. القيم الثقافية التي تعوق مبادرة الشباب للاتجاه للعمل الحر

د. عدم تمكن الخريجين من المهارات الحياتية والعملية العالية المستوى والتي تتزايد حاجة سوق العمل إليها.

- وفي حالة تغلب بعض الشباب على مشكلة البطالة وحصولهم على عمل ما، فغالبا ما يكون هذا العمل ذو دخل محدود لا يفي برغباتهم وتوقعاتهم لحياة كريمة. ويعود ذلك أيضا إلى افتقادهم للمهارات التي تتطلبها الأعمال

المدرة للدخل المناسب.
-وقد نتج عن ضعف الرواتب فقدان بعض الشباب لحافز الانتهاء من دراستهم، وذلك لشعورهم بضعف العائد الاقتصادي للتعليم بصورته الحالية. فخرج العديد منهم إلى سوق العمل مباشرة بمهارات أولية زادت من ضعف الأداء في السوق المصري.
- إن ضعف مهارات الشباب المصري وعدم ارتباطها بسوق العمل من أسباب تأخر موقع مصر على "مؤشر القدرة على النمو" والذي يتنبأ بقدرة النمو المستقبلية للدول. ومما لاشك فيه أن نوعية ومجالات التعليم في مصر تحد من قدرتها على التنافس في الأسواق العالمية.
- ويمثل التنافس داخل السوق المحلي المصري بين الاستثمارات والسلع الأجنبية والمصرية والذي سيتزايد مع تزايد الاتجاه نحو العولمة تهديداً وفرصة للعمالة المصرية. ويعتمد تحول التهديد إلى فرصة على الأخذ بسبل التطور وزيادة المعارف والمهارات والاستعدادات التي تؤهل العمالة المصرية لأداء محلي متميز ومنافسة عالمية مؤثرة. ومن هنا تظهر أهمية دور المؤسسات التعليمية المختلفة في إعداد خريجيها للتميز في سوق العمل.
-وهناك عدة مبادرات في المؤسسات التعليمية لربط التعليم بسوق العمل، وعدة مؤشرات لذلك أهمها:
- تجربة الإسكندرية التي تقوم على الشراكة بين المحافظة ومديرية التعليم والمجتمع المحلي، والتي يشارك قطاع الأعمال من خلالها في وضع الخطط التي تربط المدرسة بقطاع الانتاج.
- مشروع "من المدرسة إلى العمل" والذي يهدف إلى إتاحة فرص التدريب لطلبة المدارس بالمصانع ومراكز الانتاج.
- مشروع مبارك- كول والذي ينادي الحزب بالتوسع فيه، والذي حقق فكر التعليم المزدوج من خلال شراكة كاملة بين المدارس ومراكز الانتاج الخاصة بالتعاون مع قطاع الأعمال. وقد استفاد من المشروع ٢٤ مدينة في ١٦ محافظة.
- مشروع تطوير ٥٠ مدرسة من مدارس التعليم الفني، و يتضمن التطوير التدريب المزدوج بالمدرسة ومواقع الانتاج على غرار مشروع مبارك - كول.
- التنوع والتجدد في نظم التعليم العالي مابين تعليم نظامي وتعليم مفتوح، وانتظام وانتساب موجه. وشعب باللغة الانجليزية والفرنسية ونظم تعتمد على الفصول الدراسية ونظم أخرى تستخدم الساعات المعتمدة، لاستيعاب احتياجات وظروف كافة طالبي التعليم العالي.
- تطوير برامج دراسية في البكالوريوس والدبلوم والماجستير بالتعاون مع جامعات أجنبية، وبين جامعات حكومية وجامعات خاصة، لزيادة معارف ومهارات الطلبة وتنوعها.
- تزايد طلب قطاعات الإنتاج والخدمات على نوعيات جديدة من التخصصات والمهارات، والمحاولات الجادة من قبل مؤسسات التعليم العالي للاستجابة لهذه المتطلبات.
- أستخدام الجامعات لإمكانات تقنية عالية تتيح الأخذ بأنماط تعليمية أكثر تطورا.
- وبالرغم من هذه المبادرات فالمحلل لعناصر التعليم في مصر يجد أن النظم الحالية لا ينتج عنها اكتساب الطالب للمعارف والمهارات والاستعدادات التي تؤهله للطفرة المطلوبة في الأداء في سوق العمل. ويتلخص ذلك في الآتي:
• المناهج والبرامج التعليمية بالمدارس ومؤسسات التعليم العالي تركز على الجانب النظري الذي يقوى القدرة على التذكر والحفظ عند الطالب. ولا تثير هذه البرامج بالقدر الكافي قدرات التفكير والتحليل والاستنباط. كما أنها في حاجة الى المزيد من الجهد في تطوير قدرات التفكير العليا مثل حل المشكلات والتي يحتاجها الطالب في حياته العملية. وتكون هناك حاجة الى مزيد من التطبيقات على المستوى المحلي للطالب، و ربط الطالب ببيئته ومشاكلها.
• طرق التدريس الحالية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي والعالي في حاجة الى مزيد من تنمية ملكة الحوار وإبداء الرأي ومهارات الإتصال عند الطالب. حيث تركز طرق التدريس على المدرس أو عضو هيئة التدريس بالتعليم العالي كمصدر أوحد للمعلومة وليس كميسر للحصول عليها من خلال استثارة الآراء المختلفة لطلبته والتنسيق بينهم.
• طرق تقويم الطلاب تعتمد على الامتحانات كمكون أساسي، وغالباً ماتقيس الامتحانات بشكلها الحالي ملكة الحفظ والتذكر وتنصرف عن قياس غيرها من الملكات. وبناءا على طرق التقويم التقليدية، يحجم الطلاب عن تنمية الملكات الأعلى في ذاتهم لعدم احتياج نظام التعليم لها. ويؤدي هذا مع مرور الوقت إلى ضمور هذه الملكات عند الطلبة بحيث يصعب عليهم استدعائها عندما يحتاجونها في مجال العمل.
• ثقافة البحث العلمي يندر وجودها على مستوى التعليم قبل الجامعي. وتقتصر على التعليم العالي مما يضعف ملكة التفكير المنظم عند

الطلاب. وحتى في التعليم العالي يتم التركيز على البحوث الفردية مما يؤكد على ثقافة العمل الفردي التنافسي ولا يساعد على نشر ثقافة العمل الجماعي والتي تعد من أهم ركائز نهضة سوق العمل في الأمم المتقدمة.

• الأنشطة الطلابية التي تنمي المهارات الفكرية والعملية والحياتية المختلفة تتسم بالضعف النسبي ومحدودية المجالات، حيث تقتصر غالبا على الأنشطة الترفيهية ويواكبها تركيز الطلبة على التحصيل الاكاديمي، مما ينتج عنه حرمانهم من تنمية مهارات لازمة للعمل والانتاجية.

• وأخيراً، فإن علاقة الطالب بالمدرس أو عضو هيئة التدريس وعلاقته بإدارة المؤسسة التعليمية في حاجة الى مزيد من الديمقراطية وتبادل الآراء والمشاركة في أتخاذ القرار، كي تشجع على الإبداع والابتكار وصقل الشخصية وهي الملكات التي تؤهل للمراكز المؤثرة في سوق العمل.

• وتنطبق سمات المؤسسات التعليمية المذكورة أعلاه كذلك على التعليم الفني والأزهري والتعليم في المعاهد العليا الحكومية والخاصة، وإن اختلفت الدرجات. ويختص التعليم الفني بحاجة أكبر للإعداد النوعي لطلبته لإستيفاء احتياجات السوق الحقيقية من المهن المختلفة، وكذلك إلى المزيد من الشراكات لتدريب الطلاب في مواقع الإنتاج. كما يحتاج التعليم بالمعاهد الخاصة إلى المتابعة الجدية لضمان التزام هذه المعاهد تجاه طلبتها وتوفيرها لنوعية التعليم المطلوبة، ويمتد القول بالحاجة لمزيد من التجديد والاستجابة لاحتياجات المجتمع إلى التعليم الأزهري أيضا.

٣. السياسات المقترحة

أولاً: المشاركة مع المجتمع المحلي:
يجب إشراك المجتمع المحلي في ربط التعليم بسوق العمل شراكة فعالة من خلال:
- إشراك ممثلي قطاع الأعمال المحلي في مجالس التعليم بالمحافظات ومجالس أمناء المدارس والمعاهد المختلفة، ومجالس إدارات الجامعات.
- تفعيل دور الأخصائي الإجتماعي في المؤسسات التعليمية أو استحداث وظيفة منسق للمشاركة المجتمعية بكل مؤسسة يكون مسئولا عن ربط الطلبة ببيئتهم المحلية ومشاريعها وبقطاع الأعمال.
- التأكيد على جدية وفعالية الشراكة مع سوق العمل المحلي في كل محافظة من خلال تطوير علاقة الطالب بمجال العمل وعدم قصرها على زيارات شكلية للمواقع أو إجراء الدراسات عن الأنشطة المختلفة. ولكن يجب أن تمتد العلاقة بين الطالب ومجال العمل إلى "التعلم الفعال داخل المواقع لفترة زمنية محددة".
- الحصول على تأييد ومشاركة المجتمع لتمويل برامج تدريب الطلبة في جهات العمل من خلال حملات التوعية والمؤتمرات والندوات وغيرها.
- تشجيع الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم على التوجه نحو إيجاد فرص تدريب لطلبة المدارس الثانوية العامة والفنية والمعاهد والجامعات في أماكن العمل المختلفة، وكذلك المشاركة في تدريب المعلمين على تقنيات التعليم الحديثة اللازمة للنقلة المطلوبة.
- تحفيز المديريات التعليمية على ربط الطلبة بسوق العمل من خلال مسابقات للمديريات ومكافآت مادية وعينية لها، وللإدارات وللمدارس التي تقدم أفكارا مبتكرة وناجحة في العمل مع قطاع الأعمال، وكذلك التي تستطيع الحصول على موارد جديدة للصرف على هذا الهدف.
- تحفيز مؤسسات التعليم على عقد شراكة مع أولياء الأمور لمتابعة وتحقيق النمو المتكامل نفسياً واجتماعياً وأكاديمياً للطالب.
- تفعيل دور مجالس أولياء الأمور في متابعة سياسات المؤسسات التعليمية، بما في ذلك ما يخص ربط الطلاب بالمجتمع المحلي وقطاع الأعمال.
- إنشاء مكاتب الخريجين في المدارس والمعاهد والجامعات للتواصل بين مؤسسات التعليم وخريجيها ومتابعة أداءهم في سوق العمل وربط النتائج بخطط تطوير التعليم. وكذلك للإستفادة من الخريجين في توثيق الصلات بين جهات عملهم والمؤسسات التعليمية التي تخرجوا منها.
- منح المميزات لقطاع الأعمال لتوفير التدريب للطلبة في مواقع العمل والإنتاج، ومن ضمن هذه المميزات الإعفاءات الضريبية.

ثانياً: إعادة صياغة رسالات المؤسسات التعليمية وجدولة أولوياتها ومراجعة برامجها وأنشطتها:
يجب الأخذ في هذا المجال بما يلي:
- إجراء المؤسسات التعليمية للدراسات اللازمة للتعرف على احتياجات سوق العمل من

المهن والمهارات والقدرات المختلفة.
- المراجعة المستمرة لرسالات وأهداف المدارس والمعاهد والجامعات والتأكد من أنها تتضمن ربط التعليم بسوق العمل سواء على المستوى المحلي أو القومي أو العالمي.
- مراجعة دورية ومستمرة لمناهج وبرامج المؤسسات التعليمية بحيث تعكس رسالاتها المعلنة احتياجات وطبيعة مجتمعها. وبحيث تتضمن التطبيقات العملية التي تؤدي إلى تطوير الملكات والمهارات الحياتية التي يحتاجها سوق العمل.
- مزيد من المرونة للمؤسسات التعليمية في تحديد التخصصات والمناهج المطلوبة من قبل بيئتها المحلية و الإقليمية والتي تؤهل طلبتها للترابط مع سوق العمل المحلي والمساهمة في تنميته.
- تنمية روح الإنتماء وخدمة الوطن من خلال المناهج والبرامج المختلفة حتى يتمتع الخريج بالمعرفة والمهارات اللازمة لتنمية مجتمعه وبالاستعداد والرغبة الحقيقية للتفاني في هذه المهمة.
- تدريب المعلمين وأعضاء هيئة التدريس على تقديم التعلم المعتمد على العمل التطبيقي والربط بين التعلم داخل المدرسة والتعلم في قطاعات الأعمال والإنتاج والخدمات.
- الإنتقال من فكر التعليم الذي يجعل المعلم محور العملية التعليمية إلى فكر التعلم الذي ينتقل بمحور العملية التعليمية إلى الطالب. ووفقا لهذا الفكر فإن المعلم يدعم مقدرة الطالب ليس في أكتساب المعلومة ولكن في إكتساب المهارات التي تؤهله لإكتساب وتطبيق المعلومة أينما وكيفما شاء. ومن ضمن هذه المهارات التفكير العلمي والبحث والتحليل وإختيار المعلومات وتنظيمها وإعادة صياغتها وإعداد الأبحاث والتقارير وعرضها شفاهة وكتابة. والاستخدام المتقن لتكنولوجيا المعلومات وغيرها من مهارات تؤهل الطالب للتميز في سوق العمل.
- تطبيق فكر التعلم التعاوني عن طريق إتاحة الفرص لطلبة الجامعات والمعاهد العليا وتشجيعهم على قضاء فترة دراسية في العمل والتدريب في إحدى المؤسسات المشاركة. وتقوم المؤسسة التعليمية بالمشاركة مع جهة التدريب بتقييم أداء الطالب في هذه الفترة. وتدرج ضمن فترات دراسته.
- تشجيع الأنشطة الطلابية التي ترسخ فكر العمل التطوعي لأنها وسيلة لاكتساب المهارات الحياتية والتنظيمية والعملية المختلفة. وكذلك تشجيع كافة الأنشطة الطلابية التي تنمي الجوانب المختلفة لشخصية الطالب كالأنشطة الرياضية والفنية.
- تأصيل فكر التوجه للعمل الحر عند الطلبة من خلال مشروعات دراسية تكسبهم مهارات التخطيط والتنفيذ والتسويق لمنتج معين. وقد قامت تجربة "المدرسة المنتجة" على هذا الفكر. وتحتاج التجربة إلى التقييم والتفعيل.
- مراجعة نظم التقويم التربوي لتقيس المهارات الحياتية والعملية المطلوبة وكذلك الذكاءات المختلفة للطالب وليس قدرة التحصيل والتذكر فقط.
- مراجعة نظم التقويم المؤسسي والتركيز على المخرجات بدلا من المدخلات والإجراءات. فعدد العاملين وأجهزة الكمبيوتر وقاعات الدراسة والمصادر في المكتبات وغيرها لا يجب أن تمثل العنصر الأساسي في تقييم المؤسسات التعليمية. ولكن يجب قياس مردود هذه الأعداد على مخرجات الطلاب وعلى قدرة الطلاب على نقل المعارف والمهارات المكتسبة وتطبيقها على المواقف التي يواجهونها في العالم الخارجي.
- فتح أبواب المؤسسات التعليمية ومكتباتها ومعاملها وإمكاناتها المختلفة لطلبتها في غير أوقاتها الرسمية للاستزادة من المعارف والمهارات من خلال برامج مكملة غير نمطية. وبالرغم من التكلفة التي قد تنتج من تشغيل هذه الجهات ساعات إضافية. إلا أن العائد الذي يتمثل في نشر ثقافة المعرفة والتعلم المستمر يفوق التكلفة المادية بكثير.
- التوسع في "أسواق التوظيف" التي بدأت بعض الجامعات في عقدها والتي تهدف إلى التواصل بين طلبة الجامعة وممثلي سوق العمل وينم من خلالها تعرف الطلبة على إحتياجات السوق بحيث يعدون ذاتهم إعدادا سليما للحصول على فرص جيدة للعمل بعد التخرج.

ثالثاً: إعطاء أهمية خاصة للتعليم الفني وتطويره:

يتبنى الحزب سياسة خاصة بتطوير التعليم الفني تتلخص في الآتي:
- تخطيط التعليم الفني من واقع دراسة الاحتياجات الفعلية لسوق العمل من خريجي التعليم الفني كما وكيفا. ومراجعة الخطط الموضوعة دوريا لتعكس هذه الاحتياجات.
- التوسع في المشاركة بين التعليم الفني

والقطاع الإنتاجي العام والخاص.
- تعديل نسبة التعليم الفني بالنسبة الى التعليم العام بما لا يزيد عن الثلث، مع وضع نظام للإعداد النوعي للطلبة ليتم إستيفاء احتياجات السوق الحقيقية من المهن المختلفة وتدريب الطلاب في مواقع الإنتاج.
- إقامة مراكز لإعداد المدربين بالتعاون مع الدول المانحة.
- مرونة نظام التعليم بحيث يسمح للطلاب بالتوقف وإستكمال التعليم لاحقاً، بل بالتوجه نحو التعليم العالي إذا توفرت فيهم الشروط المطلوبة.
- تشجيع الشباب على الانخراط في نظم التعليم الفني من خلال مكافأة الطلاب أثناء دراستهم، طالما أن هذه المدارس تعمل في مجال الإنتاج.
- إستكمال المدارس الصناعية الفنية المتخصصة، وإعدادها الإعداد الأمثل وتزويدها بالتجهيزات التي تتيح التطور المأمول.
- تطوير ١٥٠ مدرسة سنوياً من مدارس التعليم الفني على مدى ٥ سنوات بحيث يتوافر للمجتمع عدد ٧٥٠ مدرسة متميزة بتجهيزاتها ومزودة بكفاءات تعليمية وتدريبية منتشرة جغرافياً، وتخدم متطلبات سوق العمل واحتياجاته تعميماً للنموذج الناجح لمدارس مشروع مبارك كول، بقدرة استيعابية لحوالي مليون تلميذ لهذا النوع من التعليم.
- إعتماد المدارس الفنية من قبل هيئة الإعتماد وضمان الجودة في التعليم وربطها بمثيلاتها في العالم المتقدم.
- خضوع مناهج التعليم الفني لرؤية جديدة في آليات وضعها وربطها بالمهارات اللازمة، وتأهيل المدربين على تدريسها وتقييمها تقييما شاملاً.

رابعاً: تأصيل فكر التعليم المستمر مدى الحياة:

يجب أن يكون للمؤسسات التعليمية من مدارس ومعاهد عليا وجامعات دوراً رئيسياً في تأصيل فكر التعلم المستمر مدى الحياة بين طلبتها وحثهم على الاستزادة الدائمة من كل ما هو جديد من معارف ومهارات تؤهلهم لاستمرارية الأداء المتميز قومياً وإقليمياً وعالمياً. وبالإضافة إلى ذلك، لابد من مشاركة المؤسسات التعليمية بقدر أكبر في توفير برامج التعليم المستمر التي تؤهل أفراد مجتمعها وخريجيها لما تتطلبه متغيرات سوق العمل.

٤. متطلبات النجاح

- تكليف كل محافظة بدراسة احتياجات سوق العمل الحالي والمستقبلي بها وتطوير قوائم المعايير وكذلك المعارف والمهارات والاستعدادات المطلوبة لكل مجموعة من الوظائف والأعمال المتاحة. وتستخدم هذه المعايير وقوائم المهارات لعدة أغراض منها إعداد الطالب للالتحاق بسوق العمل، واختيار الشخص المناسب لكل عمل، وكذلك عند الترخيص المهني الدوري للقائمين بعمل ما.
- إنشاء الهيئة القومية للاعتماد وضمان الجودة في التعليم التي أوصى بها الحزب والتي من مسئولياتها تقييم مدى نجاح المؤسسات التعليمية في الربط الفعلي بين التعليم وسوق العمل وفقاً لمعايير محددة.
- تعديل سياسات اختيار وترقي وتقييم القيادات التعليمية والإدارية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي والعالي لضمان تولي القيادات الأكفأ والقادرة على تحقيق النقلة الكيفية المطلوبة للعملية التعليمية في مصر.
- تعظيم دور وسائل الإعلام في نشر ثقافة التعلم المستمر وتطوير الذات والعمل الحر والتطوعي والانتماء للمجتمع والحرص على تنميته.
- عقد الشراكات اللازمة بين الوزارات المعنية مباشرة بالتعليم والوزارات التي يمكنها مساندة هدف الربط بسوق العمل، وكذلك الجهات المختلفة المعنية بتحقيق الهدف.
- تحقيق اللامركزية للمؤسسات التعليمية في اتخاذ القرار بشأن تطوير برامجها بما يتناسب مع احتياجات بيئتها المحلية، والتصرف في ميزانياتها بما يحقق التدريب المناسب لطلبتها، والحصول على الموارد الإضافية التي تساعدها في الترابط المأمول مع سوق العمل.
- عدم فرض ضرائب على منتجات المؤسسات التعليمية التي تهدف إلى خدمة بيئتها وتنمية مواردها.

٥. الجهات المنوط بها تنفيذ السياسات المقترحة ومهامها

- الحزب الوطني (تطوير السياسات والتوعية والتثقيف).
- وزارتا التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي.
- وزارتا التنمية الإدارية و الصناعة والتنمية

التكنولوجية (الشراكة مع الوزارات المعنية).
- قطاع الأعمال والإنتاج والخدمات (توفير فرص التدريب - المشاركة في تخطيط البرامج التعليمية)
- المجتمع المدني والجمعيات الأهلية (استكمال عمل المنظومة التعليمية).

٦. الجدول الزمني للتنفيذ وأسلوب المتابعة

يرى الحزب ضرورة تخصيص عامين لعقد الإتفاقات اللازمة مع قطاعات الإنتاج والخدمات والأعمال والجهات الأخرى المعنية. وعام إضافي لاستكمال مراجعة المناهج وتعديلها - وتعديل نظم التقويم - وتدريب المعلمين وأعضاء هيئة التدريس على العلاقة المتغيرة مع الطلبة.

البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

أولاً ـ الأهمية القصوى للعلم و التكنولوجيا وأولويتهما فى خطط الحزب الوطنى

يمثل العلم والتكنولوجيا أبرز ملامح ومعالم هذا العصر، فهما يلعبان دورا حاسما فى صعود وهبوط الامم، وصياغة توجهات الحاضر والمستقبل. وهذا الدور ليس بجديد فى تاريخ البشرية، فالحضارة بصفة عامة تتميز بأستناد دعائمها إلى العلم وتطبيقاته. والتكنولوجيا وإسهاماتها فى مناحى الحياة المختلفة.

غير أن الدور الراهن للعلم والتكنولوجيا في المرحلة الأخيرة للتطور الحضاري، يبرز على نحو أكثر وضوحاً وأعظم تأثيراً عن ذي قبل. وخلال العقود الاخيرة تسارع هذا التطور بمعدل يفوق نظيره خلال عدة قرون مجتمعة. وانعكس ذلك على حجم الاستثمارات التي تخصصها التكتلات الاقتصادية العملاقة، وكذلك الدول والمجتمعات المتقدمة التي تولى العلم والتكنولوجيا أولوية في سباق التقدم والمنافسة العالمية.

أن جميع التوجهات لرسم السياسات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأى دولة تستند إلى تحليل علمى للمواقف الراهنة لسياسات العلم والتكنولوجيا يتم الانطلاق منه إلى المستقبل. فالعلم والتكنولوجيا يمثلان ملتقى لكل السياسات التى تحدد مستقبل كل أمة، وهما فى الوقت ذاته الأداة الفعالة لتحقيقها، ويبدو جليا أن الأمة التى تمتلك قاعدة علمية وتكنولوجية راسخة تكون قادرة على مواجهة التحديات من خلال تسخير كل ما هو جديد من علوم وتكنولوجيات لخدمة التنمية الشاملة.

إن الحزب يرى ضرورة قصوى لوضع رؤية لتفعيل منظومة العلم والتكنولوجيا فى مصر لخدمة الأهداف التنموية والتوجه نحو مجتمع يعتمد على المعرفة.

ثانيا ـ الوضع الراهن

أ ـ عناصر منظومة البحث العلمى فى مصر

تشتمل منظومة البحث العلمي في مصر على مؤسسات فكر ورؤى وتوجيه متمثلة في المجالس القومية المتخصصة، اللجان المعنية بمجلسى الشعب والشورى، وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا. كما تشتمل على مؤسسات تنفيذية تتمثل أساسا في :-

- ١٣ جامعة حكومية و٧ جامعات خاصة وأهلية
- ١٢ مؤسسة علمية وتكنولوجية تابعة لوزارة الدولة للبحث العلمي.
- ٢٥ مركزاً ومعهداً بحثياً تابعاً لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
- ١٢ مركزاً بحثياً تابعاً لوزارة الموارد المائية والري.
- ٩ مراكز بحثية تابعة لوزارة الصحة والسكان.
- ٥ مراكز بحثية تابعة لوزارة البترول.
- ٤ مراكز بحثية تابعة لكل من وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية والكهرباء والطاقة والنقل والطيران المدني.
- ٥ مراكز بحثية تابعة لوزارة قطاع الأعمال العام.
- مركز بحثي واحد في كل من: وزارة التخطيط، وزارة القوى العاملة، وزارة الداخلية، وزارة الثقافة، وزارة الشئون الاجتماعية، وزارة العدل، وهيئة قناة السويس.

أما على مستوى القطاع الخاص فهناك بعض الوحدات الناشئة وخاصة في مجال البحوث الزراعية. كما أن بعض الشركات الصناعية في سبيلها لإنشاء وحدات بحث وتطوير. ويوجد أيضاً ١١٤ منظمة غير حكومية تعنى بقضايا البحث العلمي وتشكل الاتحادات المهنية والجمعيات العلمية والتكنولوجية قوامها الأعظم. ويقدر إجمالي عدد الأفراد المشتغلين بأنشطة العلم والتكنولوجيا في مصر بحوالى ١٢٠ ألف فرد بين عالم وعضو هيئة تدريس وباحث.

ب-مدخلات منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:-

تتمثل مدخلات منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في نوعين من المؤشرات هما:

- مؤشرات الاستثمار
- مؤشرات الموارد البشرية العاملة

١ - مؤشرات الاستثمار في منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

• نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى الدخل القومي:

بلغت الاستثمارات المخصصة للبحث العلمي في خطة الدولة لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حوالي ٢,٦ مليار جنيه أي حوالي ١٪ من الناتج المحلي مقارنة بنسبة ٠,٦٣ ٪ في عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ونسبة ٠,٤٨ ٪ في عام ١٩٩٣/١٩٩٤ ونسبة اقل من ٠,٣ ٪ في عام ١٩٨١/١٩٨٢. ويدل ذلك على أن الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في تزايد مستمر منذ عام ١٩٨١. إلا أننا ندرك أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى الناتج المحلى الإجمالي مازالت نسبة منخفضة جدا في مصر مقارنة بالبلدان المتقدمة ومجموعة دول جنوب شرق أسيا وبعض دول الشرق الأوسط والتي تتراوح نسبة الإنفاق فيها ما بين ٢ ٪ إلى ٣,٥ ٪.

كما أن الدولة ما تزال هي المصدر الرئيسي لتمويل أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مصر، حيث تصل نسبة التمويل الحكومي بالنسبة للتمويل الكلى إلى حوالي ٩٠٪ في حين نجد أن هذه النسبة لا تزيد عن الثلث في البلاد المتقدمة في البحث العلمي والتكنولوجيا (١٨٪ في اليابان، وحوالي ٣٠ ٪ في كل من كندا والسويد وسنغافورة، وحوالي ٣٥٪ في الولايات المتحدة الأمريكية).

• نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:-

إن متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة يصل إلي ٦٢ مرة أكثر من متوسط دخل الفرد في الدول الفقيرة والنامية. إلا أن نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي يصل إلي ٢٢٠ مرة أكثر في الأولى عن الثانية.

ويؤكد هذا اتساع الفجوة بين الدول وبعضها في العلم و التكنولوجيا و القدرة على البحث و التطوير يوما بعد يوم، و تزداد حدتها بزيادة قدرة البلاد الأكثر تقدماً على التقدم بسرعة أكثر من البلاد النامية وهو ما يضع البلاد النامية في مأزق يجب أن تواجهه و أن تكون لديها خطط واضحة للانتقال من مرحلة القدرة على تلقي التطوير و استخدامه إلي المشاركة في صنع أجزاء منه و الإضافة إلي المجتمع العلمي العالمي يوما ما.

٢-مؤشرات الموارد البشرية العاملة في منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

• نسبة العلماء للسكان:

تبلغ نسبة العلماء و الخبراء العاملين في مجال البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في مصر حوالي ١١٠٠ عالم لكل مليون نسمة في حين يصل متوسط عدد العلماء في الدول المتقدمة إلي ٣٢٨١ عالم لكل مليون نسمة بالمقارنة ب٧٨٨ في المليون في الدول النامية و اقل من واحد في المليون في الدول الفقيرة. ويتضح من ذلك أن مصر تمتلك ثروة عددية من العلماء و الباحثين إلا انه يجب التأكيد على أهمية الاحتكاك العلمي و التواصل التكنولوجي المستمر و كفاءة إدارة منظومة العلم و التكنولوجيا للاستفادة بهذه الثروة البشرية. كما أن وجود عدد كبير من العلماء ليس في حد ذاته دليلا على النجاح و لكن إنتاجهم العلمي و مخرجات بحوثهم و اثر ذلك على المجتمع هو ما يجب السعى إليه.

ويصل متوسط عدد براءات الأختراع لكل مليون نسمة في الدول المتقدمة إلي ٣٤٦ براءة و في الدول ذات الدخل المتوسط إلي ١٠ براءات و الدول الفقيرة إلي اقل من واحد. ويبلغ متوسط عدد براءات الاختراع لكل مليون نسمة في مصر إلي ١,٥ براءة فقط.

• توزيع القوى البشرية من العاملين في البحث والتطوير:-

يلخص الجدول التالي نسب توزيع الأفراد العلميين بين القطاع الإنتاجي وقطاع التعليم العالي وقطاع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مصر مقارنة ببعض الدول المتقدمة و النامية.

م	الدولة	النسبة المئوية		
		قطاع الخدمات والإنتاج	قطاع التعليم العالى	قطاع البحث العلمى
١	جمهورية مصر العربية	١٣،٤٣	٧٣،٢٥	١٣،٣٢
٢	جنوب أفريقيا	٣٤،٩٠	٣٥،٨٠	٢٩،٣٠
٣	المكسيك	٧،٢٠	٤٠،٨٠	٥٢،٠٠
٤	الولايات المتحدة الأمريكية	٨٠،٤٧	١٣،٣٠	٦،٢٣
٥	روسيا	٦٨،٥٠	٤،٩٠	٢٦،٦٠
٦	الفلبين	١٠،٩٠	٤٤،٤٠	٤٤،٧٠
٧	سنغافورة	٦٢،٧٠	١٨،٣٠	١٩،٠٠
٨	ألمانيا	٦١،٨٠	٢٣،٢٠	١٥،٠٠
٩	السويد	٥٩،٤٠	٢٩،٧٠	١٠،٩٠
١٠	إنجلترا	٥٨،٨٠	٢٣،٧٠	١٧،٥٠
١١	اليابان	٥٨،٨٠	٣٠،٤٠	١٠،٧٠

(المصدر "مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار"، مجلس الوزراء جمهورية مصر العربية)

ويلاحظ من الدراسة المقارنة أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين تركز العلماء في قطاع الإنتاج وبين زيادة التقدم العلمي والتكنولوجي للدولة. وتشير البيانات الإحصائية الواردة أعلاه إلى أن اقل نسبة للعلماء في قطاع الإنتاج توجد في المكسيك "٧،٢" ثم الفلبين "١٠،٨٪" و في مصر "١٣،٨٪"، أما أعلى نسبة لعدد العلماء في هذا القطاع فتوجد في الولايات المتحدة الأمريكية وتقدر بحوالي "٨٠،٥٪" تليها روسيا "٦٨،٥٪" ثم سنغافورة "٦٢،٧٪" ثم ألمانيا "٦١،٥٪" وتتقارب النسب في كل من اليابان والسويد وإنجلترا إذ تبلغ حوالي "٥٩٪". وعلى العكس من البيانات السابقة فإن أقل نسبة للعلماء العاملين في البحث والتطوير في قطاع التعليم العالي توجد في روسيا ٤،٩٪ تليها الولايات المتحدة الأمريكية ١٣،٣٪. أما في مصر فتبلغ هذه النسبة ٧٣،٣٪. وهى نسبة مرتفعة للغاية قد تعطى انطباعا جيدا إذا نظر إليها وحدها . ويتغير الحال إذا نظر إليها بالمقارنة للناتج العلمي للبحث والتطوير في المجتمعات المتقدمة. وارتباط ذلك بنسبة تواجد العلماء في قطاع الإنتاج وليس الجامعات.

ونخلص من ذلك إلى أنه بالرغم من وجود ثروة بشرية كبيرة من العلماء والخبراء في مصر فإن تركيزها أساساً في قطاع التعليم العالي لم ينعكس إيجابياً على مخرجات البحث العلمي في الجامعات(مما يعد إهداراً لطاقات بشرية

هامة للتنمية. كما يدل ذلك أيضا على أن نمط التنمية والوضع المتبع في مصر لا يستثمر تلك الطاقات البشرية بشكل فاعل).

٣ ـ مخرجات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

نظراً لأن عائد الاستثمار في البحوث والتطوير التكنولوجي يقاس بعديد من المؤشرات المتفق عليها عالمياً. وبالرغم من وجود مخرجات للبحث العلمي في مصر مثل الرسائل العلمية والبحوث المنشورة وغيرها. فإنه لا توجد سياسة أو اتفاق سواء في المجتمع الأكاديمي أو الصناعي حول كيفية استخدام المتاح من هذه المخرجات كوسيلة قياس معلنة يمكن أن تتوافر لها المرجعية والدقة.

٤ ـ نقاط القوة في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

يتضح من الدراسة المقارنة لمدخلات ومخرجات منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مصر أن نقاط القوة تتمثل في العناصر التالية:-

- الإرادة السياسية لدعم منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. ويتمثل ذلك في الزيادة المتدرجة للاستثمار في البحث العلمي. وتبنى بعض البرامج البحثية القومية وأيضاً في اعتبار محور التعليم والبحث العلمي أحد محاور التنمية الرئيسية التي يعتبرها الحزب الوطني الحاكم وحكومته ركيزة أساسية لتحديث مصر والانطلاق بها كدولة عصرية ترتكز على دعائم علمية وتكنولوجية.
- توافر قاعدة بشرية عريضة تعمل في البحث والتطوير.
- امتلاك مصر لبنية مؤسسية تسمح بتطوير الأداء بشكل فاعل وسريع خصوصا في مراكز البحوث الزراعية والاتصالات والبترول والري والقوات المسلحة.
- المشاركة في العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية في مجال العلم والتكنولوجيا.
- عضوية مصر في المنظمة العالمية للملكية الفكرية والتزامها التشريعي باتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة و حقوق الملكية الفكرية والتي تعتبر أحد الركائز الأساسية للتنمية العلمية والتكنولوجيه.
- الموقع النسبي الريادي والتاريخي لمنظومة العلم والتكنولوجيا المصرية على المستوى العربي والأفريقي.

٥ ـ نقاط الضعف في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

- عدم الارتباط الواضح لسياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بأهداف برامج التنمية.
- اختلال توزيع القدرات البشرية العاملة في العلم والتكنولوجيا والتطوير مما يؤدى إلى ضعف مخرجات المنظومة البحثية.
- انخفاض الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مع عدم تعظيم الاستفادة بالتمويل المتاح.
- تدنى مستوى المخصصات المدرجة للبحث العلمي في موازنات الجامعات على الرغم من تمركز الموارد البشرية بهذه المؤسسات
- ضعف الاستفادة من اتفاقيات التعاون الثنائي والإقليمي والدولي في مجال العلم والتكنولوجيا.
- ضعف الاستثمار في البحث العلمي من جانب القطاع الإنتاجي والخدمي والاستثماري.
- عدم وجود آليات فعالة لربط مؤسسات البحث العلمي بجهات الإنتاج المختلفة.
- الافتقار إلى النظم التشريعية التي تنظم وتشجع الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في المجالات ذات الأولوية.
- تأثر منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي سلباً بالمناخ المجتمعي بدلاً من التأثير الإيجابي عليه بحكم الدور القيادي للعلم والتكنولوجيا للمجتمع.
- عدم وجود نظام فعال للتقييم المستمر لكل من الفرد والمؤسسة داخل منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- الضعف النسبي للثقافة العلمية والتكنولوجية في المجتمع والحاجة لتعزيز الدور الإبداعي للبحث العلمي.
- ضعف المردود الاجتماعي والاقتصادي للتفوق والتميز الفردي والمؤسسي في البحث العلمي.

ثالثا ـ السياسات المقترحة

١ ـ الاستخدام الأمثل لمخرجات البحث والتطوير لإيجاد معيار قياس ونموذج يمكن استخدامه

ينتج عن نسق البحث والتطوير مخرجات علمية وتكنولوجية قابلة للقياس ويجب الأخذ بالقياس الكيفي لمخرجات البحث وقيمته العلمية، وعوائده المجتمعية والاقتصادية بدلا من القياسات الكمية المطلقة التي قد تعطى انطباعات غير حقيقية لوضع البحث والتطوير في مصر. فمصر مثلاً من أكثر الدول النامية إصداراً للأوراق العلمية ورسائل الماجستير

والدكتوراه. إلا أن القياس العلمي والقيمة الحقيقية تكمن فيما تم نشره في الدوريات العالمية بل وتقاس نوعية القدرات العلمية بعدد الاقتباسات المرجعية من المنشور عالمياً. كما أن تطبيق المعيار بهذا الشكل الكيفي يعطي نتيجة مخالفة تماماً لاستخدام معايير كمية فقط. لذلك فإن سياسة الحزب هي تطبيق معيار كيفي لمخرجات البحث والتطوير. وايجاد مؤشر إجمالي يتفق عليه من بين هذه المخرجات يمكن للمجتمع من خلاله أن يقيم البحث والتطوير في مصر. ويجب أن يشتمل هذا المؤشر على المخرجات التالية كحد أدنى:

أ- الرسائل العلمية والبحوث المنشورة :-
حيث إن قيمة الرسائل العلمية تكمن في مخرجاتها من البحوث المنشورة. وأن البحوث العلمية هي الوسيلة الأساسية لتقدير وترقي أعضاء هيئات التدريس في مصر فإننا نتوجه إلى عدم الاعتماد عليها كوسيلة قياس لإيجابيات البحث العلمي إن لم تنشر في دوريات عالمية وان لم يتم اقتباسها كمرجعية بنفس المعيار المتفق عليه عالمياً.

ب- المشروعات التعاقدية :-
بين مؤسسات البحث وجهات التمويل العالمية والمحلية التي تقع ضمن المجالات التي تحددها الدولة أو بالمبادرات المجتمعية والتي تقيم إيجابيا بنجاح.

ج- عدد براءات الاختراع :-
لكل مليون نسمة سنويا.

د- العائد المباشر والعائد الاجتماعي للبحث والتطوير مع إيجاد وسائل لقياسه.

هـ- أثر البحث على الإنتاجية وصولاً لجودة أعلى للمنتج المصري ودفعاً لعجلة التصدير

و - الخدمات العلمية والتكنولوجية والاستشارية وأنشطه خدمات البيئة والتنمية التي تقدمها مؤسسات البحث للمجتمع

٢- التنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير وإعادة هيكلتها لتتناسب مع رسالتها.
حيث أن مؤسسات البحث والتطوير في مصر تشمل :-
أكاديمية البحث العلمي ومراكز البحوث المختلفة التابعة لوزارات مختلفة أهمها وزارات البحث العلمي . الصحة . الزراعة . الصناعة . الري. الكهرباء . الطاقة . التربية والتعليم . الجامعات. والصناعة. والقوات المسلحة . لذلك فإن رؤية التنسيق تتحقق بإعادة النظر في رسالة وأهداف كل جهة بحثية وتجنب التداخل وإعادة النظر في كيفية تمويل برامج البحوث القومية الممولة من الدولة حسب خطتها.
لذلك فإن سياسة الحزب ترتكز على التوجهات التالية :-
- توضيح رسالة كل مؤسسة بحثية تابعة للدولة وقطاعات الإنتاج العام والخاص وتحديد مهامها ومسئولياتها.
- أن تعكس مهام أكاديمية البحث العلمي رسالتها الخاصة بوضع توجهات البحث والتطوير القومية بصفتها الممول الرئيسي لبرامج البحوث القومية التي تخدم توجهات الدولة وسياستها.
- خضوع مؤسسات البحث العلمي سواء التابعة للوزارات المختلفة أو الجامعات أو القطاع الخاص لنظم الاعتماد وضمان الجودة والتقييم المستمر استناداً إلى مؤشر عام للأداء من خلال الهيئة القومية للاعتماد وضمان الجودة التي يتبنى الحزب فكر إنشائها .
- استكمال وتحديث قواعد بيانات ونظم المعلومات التي تتيح متابعة وتحليل أنشطة البحث والتطوير في كل المؤسسات البحثية .
- تطوير نظم الإدارة العلمية داخل مؤسسات البحث العلمي وكذلك النظم المالية والإدارية بشكل يماثل ما ورد في وثيقة سياسات الحزب الخاصة بتنمية أداء أعضاء هيئة التدريس بالتعليم العالي .
- التأكيد على استخدام النظم الإلكترونية وتطبيقاتها في إدارة المؤسسات البحثية .

٣- تعظيم الاستفادة بالموارد البشرية في مؤسسات البحث والتطوير

أ- تطوير التعليم
أن العلاقة قوية وهامة بين نظم البحث العلمي والتطوير ومنظومة التعليم عموماً والتعليم العالي على وجه الخصوص. حيث إن التعليم العالي المتميز هو المصدر الأساسي لإنتاج الكفاءات التي تعمل في هذه المؤسسات . كذلك فان البحث والتطوير ينعكس إيجابيا على التعليم والتعلم خاصة فيما يتصل بإكتساب المعارف المتطورة.
ويؤمن الحزب بأن تنمية القوى البشرية القادرة على إنتاج أفكار إبداعية واكتشافات علمية وتكنولوجية متطورة مع تنمية تيارات علمية وفكرية شابة قادرة على تحمل أعباء القيادة في المستقبل هو من الأدوار الهامة للتعليم العالي ولذلك فإن تطويره يصبح ضرورة . ويجب أن يشتمل ذلك على:

- إعداد برامج التميز العلمي للطلبة المتفوقين وتطوير المناهج والبرامج لتشتمل على مفهوم الثقافة العلمية وتشجيع التخصصات البينية والدرجات المشتركة مع الجامعات الأجنبية.
- تشجيع وتنمية قدرات شباب أعضاء هيئة التدريس على الإبتكار والإبداع وممارسة البحث العلمي وتوفير الإمكانات لهم وزيادة بعثات الإشراف المشترك.
- إنشاء مراكز التميز العلمي داخل الجامعات أسوة بما هو موجود في الجامعات العالمية المتقدمة، وتعميق مفهوم مجتمع المعرفة من خلال إقامة شراكة بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج والخدمات تتيح فرص تبادل المواقع التدريبية والإنتاجية والخدمية وتنشط البحوث المشتركة وبينهما من خلال طلاب الدراسات العليا.

ب - التدريب والتأهيل
- تنمية قدرات ومهارات الباحثين وذلك من خلال ربطهم بقنوات اتصال مع مراكز التميز العلمي والتكنولوجي العالمية مع التركيز على التخصصات التي تخدم قضايا التنمية.
- ربط الترقي بالتدريب والتأهيل وحضور الندوات العلمية والمؤتمرات ونشر البحوث على المستوى العالمي.
- إتاحة الفرصة لشباب الباحثين للقيام بمهام علمية في الدول المتقدمة.
- إزكاء روح العمل الجماعي في قطاعات البحث العلمي والعمل على التبادل الهادف للخبرات لتحقيق الرسالة البحثية.

ج - التوزيع المتوازن للقوى البشرية داخل قطاعات منظومة العلم والتكنولوجيا
حيث إن هناك خللا واضحا في توزيع القوى البشرية يتمثل أساساً في تركز القائمين بالبحوث في الجامعات دون القطاعات الإنتاجية بنسب تتناقض مع المعدلات العالمية للمجتمعات المنتجة للعلم والتكنولوجيا، فإن الحزب يتوجه نحو إصلاح هذا الخلل عن طريق توفير المناخ المناسب والتشريع الملائم لجذب هؤلاء الباحثين إلى العمل في وحدات البحوث والتطوير بالقطاعات الإنتاجية. وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء هذه الوحدات وتطويرها جذباً لهؤلاء العلماء.

د - توثيق الصلات مع العلماء المصريين في الدول المتقدمة
حيث إن هناك عدد ضخم من العلماء المصريين في بلاد متقدمة وعدد من شباب العلماء يتجه للحاق بهم، فإن الحزب يؤمن بضرورة وجود سياسة واضحة تجاههم تشتمل على :-
١ - الحفاظ على ثروة مصر من العقول البشرية الشابة من خلال تنمية عناصر جذب لهم داخل المجتمع والتغلب على العوامل المعوقة لتطورهم وفتح المجالات للشباب لتحقيق الذات والوصول إلى مستوى معيشي كريم.
٢ - في حالة هجرة العلماء وتبؤهم مراكز علمية مرموقة في مؤسسات عالمية، فان سياسة الحزب تتوجه نحو دعمهم وتأييدهم واعتبارهم ثروة قومية لمصر في الخارج.
٣ - وفي هذه الحالة يرى الحزب ضرورة تعظيم الاستفادة بهم من خلال :-
أ- تقوية أواصر الصلة بين هذه الكفاءات ومصر بأشكال مختلفة :-
- إنشاء قواعد بيانات منظمة
- تأسيس وسائل اتصال جذابة
- منحهم تسهيلات الزيارة والإقامة
ب - إنشاء برامج للاستفادة من هذه الخبرات على مستوى مؤسسات البحث العلمي والتعليم العالي وقطاعات الإنتاج.
ج - تحقيق تآخي واتصال بين المؤسسات التي ينتمي إليها العلماء المصريين بالخارج والمؤسسات العلمية المصرية.

٤ - ربط مؤسسات البحث العلمي والتطوير بالقطاعات الإنتاجية والخدمية
يدعو الحزب مراكز البحوث بالجامعات، ومؤسسات البحث العلمي والتطوير إلى التواصل مع قطاعات الإنتاج والخدمات في علاقات تعاقدية تبادلية تشجع هذه القطاعات على البحث والتطوير وتتيح للجامعات والمراكز البحثية التمويل اللازم لها. ويستدعي ذلك مشاركة ممثلين عن قطاع الإنتاج والخدمات في مجالس أمناء ومجالس إدارة مراكز البحث والتطوير، وتسويق هذه المراكز لقدراتها البحثية لخدمة الجهات الإنتاجية.
لذلك يؤكد الحزب على أهمية تشجيع القطاعات الإنتاجية على الإستثمار في البحث العلمي والتطوير من خلال منحها حوافز ومزايا وتيسيرات يكفلها القانون والنصوص التشريعية.

٥ - تحديد أولويات البحث العلمي والتطوير
إن برامج البحث والتطوير تحتاج إلى تحديد للمعالم في إطار الموارد والقدرات المتاحة وتأثير الأوضاع الإقليمية العالمية على المنطقة التي تعيش فيها.
وتمثل عملية تحديد البرامج البحثية محوراً

أساسياً لاستراتيجيات البحث والتطوير . إذ لايمكن لمصر أن تنشط وتتميز في كل مجالات البحث في وقت واحد، وإنما علينا أن نبدع ونبتكر في المجالات ذات الأولوية المرتبطة بقضايا التنمية والمجالات التي تتيح لمصر التواصل مع المجتمع الإقليمي العالمي.

يجب أن تشمل خطط البحث والتطوير المصري برامج لمواجهة قضايا الماء والغذاء والطاقة والصحة والتطوير التكنولوجي. حيث إن النجاح على الصعيد العالمي يجب أن يبدأ وينمو من خلال نجاح محلي. كما يركز الحزب على أهمية بحوث التطوير التي ترمي إلى تحسين كفاءة المنتج المصري وتشجيع التصدير.

يتفق الحزب مع الحكومة على إقامة مراكز تميز محلية في الهندسة الوراثية وتكنولوجيا المعلومات والطاقة الجديدة والمتجددة والإلكترونيات الدقيقة والصناعات الدوائية على الأقل . وتتضح أهمية خلق هذه المراكز في القيمة المتولدة منها مثلما حدث ويحدث في دول أخرى في العالم .

٦ - تهيئة المناخ المناسب في المجتمع للبحث العلمي والتطوير

إننا نؤمن بأن تحفيز البحث والتطوير يتطلب جهوداً مكثفة لتهيئة المناخ المناسب لذلك. وأن البيئة الاجتماعية والعلمية والتجارية والتشريعات في المجتمع تفرز أو تعوق مجالات البحث والتطوير المختلفة . لذلك يرى الحزب التركيز على عوامل أربعة أساسية والتوجه بسياسات تجاهها لتنمية العمل في مجال البحث والتطوير في المجتمع.

أ- البيئة الاجتماعية :-

إن مكانة العلم والمعرفة تلعب دوراً هاماً في إنتشار البحث العلمي في أي مجتمع. كما أن موقف المجتمع والأفراد تجاه الإبداع والإبتكار والتطوير والتغيير والإصلاح يمكن أن يؤثر في تفعيل السياسات التي من شأنها أن تغير من آليات النظام الاجتماعي وأن توفر الحوافز للبحث والابتكار. ويؤمن الحزب بأن قيمة هذه الحوافز وأهميتها تتزايد كلما ارتبطت بتوفير فرص حقيقية للربح المادي والتميز في المكانة الاجتماعية لمكتسبي المعرفة والباحثين عن التجديد والتطوير.

إننا نؤمن بأن إعلاء شأن ومنزلة العلماء البارزين داخل المجتمع وإبرازهم كقدوة ونماذج تحتذي بها الأجيال الأصغر من الباحثين يجب أن يكون هدفاً لأي سياسة تتوجه نحو تنمية البحث و التطوير. كذلك فإن تشجيع روح المبادرة والمنافسة يبرز ويدعم البحث والتطوير داخل المجتمع . وهو الأمر الذي يجب أن يتوافر في المدرسة والنادي ومراكز الشباب والجمعيات الأهلية والجامعات. وأن يتم التركيز عليه في وسائل الإعلام المختلفة.

كما أن ثقافة البحث والتطوير تنشأ وتتطور في وجود بنية إجتماعية تقدر مبدأ التجربة والخطأ وتدرك قيمة النجاح وتحترم العائد الذي يترتب عليه . كما أن تفعيل روح الإبداع والابتكار في مجال البحث والتطوير يلزمها قدر مناسب من العزيمة والمثابرة والإصرار على النجاح. إلا أنه يلزمها أيضا تقبل إمكانية حدوث الفشل الذي يعتبر عنصراً أساسياً في عمليات البحث والتطوير. وبدونه لا يتم النجاح التالي . كذلك فإن نقل التجربة والإعلان عنها حتى لو فشلت قد يكون أساساً لنجاح تجربة أخرى تتم في مكان آخر. لذلك فإننا ندعو إلى تعميق الصلات بين مؤسسات البحث وبعضها وبين العلماء وبعضهم واستخدام التكنولوجيا المتطورة في هذا الإتصال كسياسة عامة لإتاحة النتائج للمجتمع ككل لتعظيم الاستفادة منها .

ب- البيئة العلمية :-

إن منهجية التجربة والإختبار تعتبر من الأساسيات الأولى للبحث. ويدعو الحزب إلى التركيز وتخصيص الوقت الكافي لهذه الدعامة في المناهج العلمية في مؤسسات التعليم المختلفة خصوصاً فيما يخص أساليب الاستدلال والاستقراء والإحصاء والتدريب عليها وتأصيلها في وجدان الباحثين والعلماء في مراحل التعليم الأولى.

كذلك يدعو الحزب لتوفير الموازنات اللازمة لإتاحة المصادر الحديثة من المراجع والدوريات العلمية في الجامعات والمكتبات العامة لتوسيع دوائر المعرفة للباحثين. حيث إن ذلك سينعكس على قدرة الباحثين على مواكبة التطور العلمي والمشاركة في إحداثه في المستقبل . لذلك فإن استخدام شبكة الإنترنت بشكل أكثر اتساعاً مع إجراء الاتفاقات التي تتيح توفير النسخ المطلوبة للأبحاث من مؤسسات البحث المختلفة لإتاحتها لطالبي العلم مع احترام حقوق الملكية الفكرية قد يكون أكثر فاعلية وأقل تكلفة .

وحيث أن البحث العلمي لم يعد قاصراً على بلد أو إقليم بعينه وأنه أصبح نشاطاً يقوده المجتمع الدولي دون حدود أو حواجز. فلابد من التعاون الإقليمي والدولي الذي يسمح بتراكم المعرفة والمشاركة بين مؤسسات البحث وهو ما تدعو إليه جامعاتنا ومؤسسات البحث

العلمي في مصر. كذلك فإن تأكيد هذه الشراكة يجب أن يكون أيضاً من خلال نشر النتائج في الدوريات العالمية. وقبول التحكيم الدولي للأبحاث المحلية لتقدير صلاحيتها واعتبار ذلك أمراً جوهرياً كما جاء في سياسة الحزب في ورقة تنمية أداء أعضاء هيئة التدريس. وتوافر أدوات التحكيم وتقييم الصلاحية من خلال تبادل البرامج ولجان المراجعة الخارجية والمجالس الاستشارية ومجالس البحوث المشتركة.

إننا ندعو المؤسسات الأكاديمية في البحث والتطوير إلى التركيز على الأساسيات التالية لتفعيل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

١- تحديد أولويات البحث من منظور الاحتياجات المحلية والإقليمية والعالمية.

٢- تجميع ونشر المعرفة.

٣- تعبئة موارد الحكومة والقطاع الخاص.

٤- تنمية وتطوير الموارد البشرية لتأهيل القيادات المستقبلية في مجال البحث والتطوير.

ج- البيئة الاقتصادية -

إن الحزب الوطني يؤمن بأن محددات البيئة الاقتصادية للبحث والتطوير الفعال تشتمل على كل من الحوافز طويلة الأجل والحوافز قصيرة الأجل للباحثين بما في ذلك تهيئة تقدم وظيفي مضمون للباحثين وعائد مجز للاكتشافات العلمية المتميزة.

إن احترام المنافسة في الأسواق العالمية الناجم عنها تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية، والتطورات المتلاحقة في وسائل الاتصال يتطلب توجيه استثمارات متزايدة للبحث والتطوير من قبل القطاع الخاص لتقليل الفجوة بين مصر والعالم المتقدم. إننا ندرك أيضا بأن ذلك يستلزم تنمية الحرية الاقتصادية وانفتاح الأسواق ونمو القطاع الخاص وتحقيقه لربح مناسب يجعل استثماراته في البحث العلمي محققة لعائد يحفزه لذلك.

إننا ندعو إلى التنسيق فيما بين الوحدات المختلفة للبحث العلمي حتى يمكن ترشيد المتاح من الموازنات لها وندعو الحكومة والمؤسسات البحثية والأكاديمية لتحديد المجالات الرئيسية للاستثمار في البحث العلمي بواسطة كل من القطاع الخاص والقطاع العام.

إن عملية البحث والتطوير تحتاج إلى توفير الإمكانات والموارد اللازمة على المدى الطويل وهذا يصعب حدوثه في عالم تجارى تحكمه معايير الربح والخسارة ومن ثم فإنه يقع على الدولة مسئولية دعم الأنشطة التجارية التي تهدف إلى تعزيز عمليات البحث والتطوير وذلك من خلال -

- تشريعات ضريبية
- إعطاء حوافز كبيرة للأنشطة الرائدة
- التطبيق الجاد لقوانين الملكية الفكرية لحماية العوائد الاقتصادية للإنجازات المميزة لتطبيقات البحث والتطوير.
- دعم وتشجيع الاستثمار ومواجهة المخاطر عن طريق توفير التمويل وتسهيلات ائتمانية للمشروعات التي تتناول المراحل المبكرة للمنتجات والخدمات المستحدثة.

د- البيئة التنظيمية والتشريع والتمويل

إن هناك حاجة لمراجعة وتطوير التشريعات المشجعة على البحث العلمي والتطوير. وقد قامت مصر بدور رائد في إصدار قانون حماية الملكية الفكرية إلا أن التطبيق الحاسم له وإيجاد الوسائل الفعالة للاستفادة منه يحتاج إلى إرادة سياسية تدعو إليها وتهيئة مجتمعية وتنمية بشرية تعمل من اجلها.

إننا نعطى اهتماما كبيرا لمبدأ حماية حقوق الملكية الفكرية وحقوق المفكرين والمبدعين والمخترعين وندرك أنه قد يكون لذلك آثارا سلبية على الاقتصاد في المدى القصير إلا أنها تعتبر العامل الرئيسي لتحفيز الإبتكار والإستثمار في مجال البحث والتطوير.

إننا ندعو القطاع الخاص لزيادة استثماراته في البحث والتطوير. ويجب إجراء تعديلات تشريعية تمنح مميزات في الرسوم والتعريفات الجمركية والضرائب على الأنشطة التي تتصل اتصالاً مباشراً أو غير مباشر بالبحث العلمي.

وختاماً فإن الحزب يرى أن مصر تمتلك العديد من المقومات البشرية والعقول الخلاقة في الداخل والخارج التي يجب أن تستثمر أحسن استثمار من خلال البحث العلمي الهادف والتطوير المستمر. وأن يكون البحث العلمي أسلوباً ومنهجاً لدفع عجلة التنمية. وان تتضافر الجهود البحثية في قطاعات التعليم والبحث العلمي مع جهود قطاعات الإنتاج والمجتمع المدني لتحقيق هذا الهدف النبيل.

اقتصاديات تمويل التعليم الجامعي

أولا: أهمية الموضوع للحزب

يؤمن الحزب بأن التعليم العالي يساهم بشكل جوهري في تنمية الموارد البشرية وفي تحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل. فمؤسسات التعليم العالي تتحمل جزءاً رئيسياً من مسئولية تأهيل الكوادر الوطنية التي تتولى المهام الرئيسية في الإدارة والإنتاج والعلوم والثقافة والخدمات والمرافق العامة. كما تزود المجتمع بالدراسات والبحوث والاكتشافات الضرورية للتطوير في كافة مناحي الحياة.

وفي هذا الصدد تشير الأبحاث إلى وجود علاقة ارتباط بين التعليم العالي ومستوى النمو الاقتصادي. فنسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي تزيد في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا مقارنة بالدول ذات الدخل المتوسط. وتصل إلى عدة أضعاف النسبة الموجودة في الدول ذات الدخل المنخفض. ولذلك يتصاعد الطلب على زيادة الإنفاق العام على التعليم العالي لتحقيق أهدافه ورفع جودة مخرجاته. ولا جدال في أن تحسين استخدام الموارد الوطنية المخصصة للتعليم العالي يشكل هدفاً قومياً. لاسيما وأن هذا التعليم مطالب قبل غيره بالتوسع في استخدام الأساليب الرشيدة عالية الكفاءة في التمويل والإنفاق.

ويمكن النظر للتعليم العالي كنظام إنتاجي يستهلك موارد قومية كالاعتمادات المالية والقوى البشرية وينتج مخرجات أبرزها الأشخاص المتعلمين والمتخصصين في الفروع المختلفة والبحوث العلمية والإسهامات المتعددة في المؤتمرات والندوات التي تنير الرأى العام. ولكن على عكس عمليتي الاستهلاك والإنتاج في السوق العادية فإن تقدير القيمة الكمية للمدخلات والمخرجات في النظام التعليمي ليس بالأمر الهين بالنظر لامتزاجها باعتبارات كيفية أو نوعية. وقد اتجهت بعض الدراسات الاقتصادية لقياس كفاءة نظام التعليم العالي من خلال استخدام نماذج رياضية تحلل العائد الاقتصادي لهذا النظام والنفقات التي يستلزمها. غير أن الجدل يثور بشأن مفهوم كل من العائد والنفقة. هل العائد المقصود هو العائد الاقتصادي أم العائد الاجتماعي بمفهومه الأشمل؟ وهل هو العائد المباشر أم العائد غير المباشر؟ وهل يكتفي بحساب النفقات المباشرة أم النفقات غير المباشرة أيضاً (مثل نفقة الفرصة البديلة أو العائد الاجتماعي الذي كان يمكن أن ينجم عن استثمار الموارد العامة في قطاع آخر)؟ وهل يشمل التحليل النفقات العامة (الاعتمادات المدرجة في موازنة مؤسسات التعليم العالي) وحدها أم يشمل أيضاً النفقات الخاصة (الأعباء التي تتحملها عائلات الطلاب ونفقة الفرصة البديلة بالنسبة إليها والمتمثلة في الدخل الاحتمالي الذي فقدته بسبب انتظام الطلاب في الدراسة وهجرهم لسوق العمل . وغيره). ويفضل بعض الدارسين استخدام دالة الرفاهة الاجتماعية التي تشمل مكونات مرتبطة بالأثر الاجتماعي للتعليم العالي بشقيه الاقتصادي وغير الاقتصادي. وتزيد دالة الرفاهة الاجتماعية بفضل النظام التعليمي إذا قاد نحو زيادة القيمة الحالية أو المستقبلية للدخل القومي. فتعظيم النظام التعليمي للدخل القومي يؤدي إلى تحسين الرفاهة الاجتماعية وذلك بصرف النظر عن الآثار التوزيعية المرتبطة بذلك.

ويفضل اقتصاديون آخرون قياس المنافع الاقتصادية للنظام التعليمي من خلال الزيادة المتحققة في الإنتاجية الحدية للفرد والناجمة عن تعليمه. ويمكن تعريف هذه الإنتاجية بأنها الأثر الكلي على الدخل القومي المستقبلي الراجع لتعليم الفرد آخذين في الاعتبار مساهمته المباشرة في الناتج وكذلك الآثار الخارجية التي يمكن أن تترتب على هذا التعليم. ومع اختلاف طرق قياس نفقات وعائد التعليم، فهناك اتفاق على أهمية تحسين استخدام الموارد المتاحة وتعظيم العائد منها. ومن هنا كانت أهمية دراسة اقتصاديات التعليم بالنسبة للحزب.

ثانيا: الوضع الراهن

لقد أنفقت مصر في العقود القليلة الماضية موارد طائلة على تنمية مؤسسات التعليم العالي لديها. وقد انعكس ذلك في نتائج كمية متميزة تمثلت على وجه الخصوص في تحقيق زيادة كبيرة في أعداد الجامعات والكليات والطلاب والخريجين. ولكن بدأت تظهر في الأفق وتتأكد يوماً بعد آخر بعض مشكلات هامة تمثلت على وجه الخصوص في قضيتين رئيسيتين:

- الصعوبة المتزايدة لتمويل الدولة لمتطلبات التوسع في التعليم العالي وتطويره والتحديات التي نتجت عنها.
- تقدير كفاءة التعليم العالي وعدالته.

١. الصعوبة المتزايدة لتمويل الدولة لمتطلبات التوسع في التعليم العالي وتطويره والتحديات التي نتجت عنها:

يعتمد التعليم العالي في مصر بشكل رئيسي على التمويل الحكومي في الوقت الذي تتعرض فيه ميزانية الدولة لضغوط وقيود متعددة. ومع ذلك، فقد أصبح من الضروري على الدولة مواجهة متطلبات التوسع في أعداد المقبولين بالجامعات والمعاهد العليا لاسيما وأن هذه الأعداد تعد ضعيفة نسبياً مقارنة بالوضع في الدول الغربية ودول منطقة جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص. ولابد في نفس الوقت من مواجهة ضعف الامكانات البشرية والفنية في المؤسسات الجامعية. فالكثير من هذه المؤسسات يعاني من ازدحام في أعداد الطلاب وضعف في التجهيزات والمكتبات والمختبرات. ويضاف إلى ما سبق التزايد الكبير في بطالة الخريجين وانعكاساتها على طموح وحماس الطلاب.

كذلك فإن اعتماد المؤسسات الجامعية على التمويل الحكومي وحده في تغطية نفقاتها المتزايدة يثير مشكلة بسبب عدم إمكانية زيادة هذا التمويل بمعدل مماثل لارتفاع عدد الطلاب المقبولين في تلك المؤسسات. يضاف إلى ذلك أن الاعتماد على التمويل العام بشكل أساسي قد أدى تدريجيا إلى فقدان الجامعات استقلالها المالي وقدرتها على التخصيص الأمثل لمواردها. فالاعتمادات تأتي من وزارة المالية مدرجة في أبواب الميزانية المختلفة ولا تملك السلطات الجامعية نقلها من بند إلى آخر إلا في أحوال قليلة وبصعوبة بالغة. أما نقل هذه الاعتمادات من باب إلى آخر فإنه يتطلب موافقة برلمانية مسبقة مالم يكن وزير المالية مفوضاً في ذلك.

وعلى عكس الوضع في مصر نجد أن الجامعات العامة في أوروبا عموماً تدير الميزانيات الخاصة بها فيما عدا بنود مثل رواتب العاملين التي تحددها ميزانية الدولة. فالجامعات تختص وحدها بتخصيص النفقات التي تغطي بنود النشاط التعليمي والبحثي والأنشطة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وهناك بعض الجامعات العربية الحكومية التي تتمتع بحرية مشابهة مثل الجامعات التونسية والأردنية وكثير من الجامعات الناشئة في الخليج. ويواكب عدم التحكم في الميزانية أن معظم ميزانيات الجامعات تذهب إلى بند الأجور والمرتبات حيث تتجاوز الاعتمادات المدرجة لهذا الغرض ٨٥٪ في المتوسط من إجمالي النفقات الجارية للجامعات وتخصص النسبة المتواضعة الباقية لنفقات التشغيل والصيانة.

ومما تجدر ملاحظته أيضاً هو أن مؤسسات التعليم الجامعي في مصر تخصص نسبة هامة من ميزانياتها لنفقات غير تعليمية مثل الإعانات الاجتماعية وإعانات الأنشطة الطلابية ودعم الكتاب الجامعي ودعم التغذية والإسكان الجامعي وغيرها.

وقد أدت الضغوط التي تتعرض لها ميزانيات الجامعات بسبب اعتمادها الكلي على ميزانية الدولة بالرغم من زيادتها المطردة خلال السنوات المتتالية إلى مجموعة من التحديات أبرزها ما يلي:-

- انخفاض كفاءة البنية الجامعية الأساسية المتمثلة في قاعات الدراسة والتجهيزات والمختبرات والمكتبات. فضلاً عما تسببه الأعداد الكثيفة المقبولة من خلل في إمكانيات

النشاط الطلابي الجامعي ورعايته وتشجيعه.
- انخفاض قيمة رواتب أعضاء هيئة التدريس النسبية، وهو وضع أدى إلى توجه نسبة كبيرة من الأساتذة الأفضل تأهيلاً للبحث عن فرص عمل خارج جامعاتهم الأصلية سواء في القطاع الخاص أو القطاع الحكومي أو خارج البلاد، أو ممارسة أنشطة غير شرعية كالدروس الخصوصية.
- الحد من قدرة السلطات الجامعية المختصة على اتخاذ سياسات تستهدف رفع الكفاءة وتحسين الأداء. فالأسلوب المتبع حالياً في تخصيص اعتمادات التعليم العالي على المؤسسات المختلفة يتسم بالروتينية التي تنم عن محاولة تحقيق المساواة بينها بدلاً من محاولة تقدير مدى كفاءة كل منها. كما أن عدم استخدام معايير عالمية لتقويم أداء المؤسسات الجامعية يكرس من هذا الوضع. ولا جدال في أن إدخال مثل هذه المعايير مرتبط إلى حد كبير بتشجيع مبدأ التمويل الذاتي مما سيشكل حافزاً لتحسين أداء المؤسسات، ومن ثم لتحقيق استخدام أكثر كفاءة لموارد المجتمع.
- زيادة العوائق البيروقراطية التي تقيد حركة الجامعة وتعوق تحسين مستوى كفاءتها في كل من مجالي التعليم والبحث والتطوير. فالواقع أن اعتماد الجامعات العامة شبه التام على التمويل الحكومي يحولها تدريجياً إلى ما يشبه الإدارات الحكومية ويفقدها الجرأة والمبادرة والابتكار وهي صفات لصيقة بالروح الجامعية. فمن السمات السائدة إلى حد ما في سلوك الجامعات في الوقت الحاضر قدر واضح من التأقلم مع الواقع والاطمئنان إلى المستقبل دون انشغال جدي بالمتغيرات التي أصابت الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية خارج الحرم الجامعي.
- الضعف النسبي لخريجي الجامعات في عدد من التخصصات مقارنة بمتطلبات سوق العمل وأقرانهم في الدول المتقدمة. ويرتبط بذلك ضرورة تأكيد أن زيادة كفاءة الجامعة تتطلب خضوعها باستمرار للتقييم وضمان الجودة والاعتماد الذي ينادي به الحزب الوطني. وتبدو خطورة ضعف تمويل التعليم العالي أكثر وضوحا في ظل مواجهة الجامعة الحكومية في مجتمعاتنا المعاصرة لمنافسات عديدة أبرزها ما يلي:

• **منافسة على الموارد العامة**: ففي فترات التغيير الاجتماعي والتكيف الاقتصادي تتنافس حاجات اجتماعية مختلفة (الصحة، البيئة، البنية الأساسية، التأهيل المهني، التأمين والضمان الاجتماعي، العدالة، الأمن، الدفاع) على الموارد العامة المتاحة ولا يشكل التعليم سوى إحدى هذه الحاجات مهما ارتفعت أولويته.

• **منافسة نامية بين المؤسسات الجامعية الخاصة والعامة**: فدول عديدة في العالم العربي ومنها مصر (سبع جامعات خاصة والعشرات من المعاهد العليا الخاصة) والأردن (١٢ مؤسسة جامعية خاصة تضم ربع طلاب التعليم العالي) ومن قبلهما لبنان التي بدأت تشهد ازدهار الجامعات الخاصة. وتركز تلك الجامعات أساسا على التأهيل في ميادين التطبيق المتخصصة مثل كليات الإدارة والمعلومات والهندسة المتخصصة. وكلما ازداد الطلب الخارجي على تخصصات محددة كلما زادت منافسة هذه النوعية من الكليات مع الجامعة العامة حيث إن الشركات والمشروعات الخاصة تهتم أكثر بالتخصص والقدرة على التطبيق العملي، وهو تحدي يواجه الجامعات العامة في الفترة المقبلة وقد يجذب الطلبة القادرين إلى الجامعات الخاصة في المستقبل ويؤثر على تواجدهم في الجامعات العامة وعلى فرصة تمويل بعض أنشطتها من خلالهم.

• **منافسة ناجمة عن التطور السريع والمتلاحق في تقنيات توزيع المعلومات** عن بعد بواسطة الوسائط السمعية والبصرية والوسائط المتعددة وشبكات المعلومات الدولية خاصة الانترنت. فهناك سوق واسعة كبيرة تتجاوب مع زيادة الحاجات الاجتماعية للتعلم والتأهل عن بعد في المنازل وأماكن العمل. ولا يمكن لجامعات المستقبل أن تظل بعيدة عن هذه السوق ليس فقط كمستهلكة ولكن أيضاً كمنتجة. كما تؤكد وثيقة الحزب عن التطوير التكنولوجي في التعليم.

• **منافسة ناجمة عن سهولة انتقال الأشخاص بين الحدود في المستقبل** حيث يمكن للطلاب وكذلك للأساتذة البحث عن فرصة أفضل سواء للتعليم والتأهيل أو للتدريس. ولذلك فإن الجامعات مطالبة بأن تصمم وتطبق استراتيجيات فعالة للموارد البشرية لجذب الأساتذة ومعاونيهم الأكثر تأهيلاً وكفاءة والحفاظ عليهم وتشجيعهم وإبراز قيمة مساهماتهم العلمية.

إن نسبة هامة من الطلاب الأجانب في الجامعات الأوروبية والأمريكية تنتمي إلى الوطن العربي. وقد سافروا إما لعدم وجود فرص مناسبة متاحة لهم بالجامعات المصرية أو

بحثاً عن تعليم أكثر كفاءة في ظل تدهور النوعية في الجامعات العربية التقليدية أو نتيجة انتقاص المزايا والتسهيلات التي كانت تمنحها مصر للطلاب العرب. ويعكس ذلك مدى الخسارة المالية والأدبية للجامعات المصرية في هذا المجال.

٢. تقدير كفاءة التعليم العالي وعدالته:

لا جدال في أن التوسع في قبول الطلاب في جامعاتنا قد أدى إلى وصول فئات كانت تقليدياً محرومة من التعليم العالي للالتحاق به، خاصة أبناء وبنات الشرائح الأدنى دخلاً وسكان الريف والمناطق الجغرافية المعزولة، وهو الأمر الذي يدعمه الحزب ويسعى إليه.

إلا أن اعتماد التعليم العالي على ميزانية الدولة مع محدودية هذه الميزانية أدى إلى ظهور تحديات لمستوى أدائه وكفاءة مناهجه وأساتذته وخريجيه. وهو الأمر الذي يثير جدلاً حول عدالة التوزيع الحالي.

ولا بد هنا من التذكير بأن توفير الدولة للموارد التعليمية للجامعات لا يكفي وحده للنهوض بالتعليم العالي حيث إن العبء الكبير الذي تتحمله الدولة في هذا المجال قد يدفع نحو التغاضي عن أهمية الأخذ بعين الاعتبار الحاجات المالية للطلاب غير القادرين والنظر بتمعن للظروف التي تسود حياتهم الجامعية. فالطالب ليس فقط مستهلكاً للمعرفة ولكنه أيضاً يحتاج ليتابع دراسته بنجاح لمجموعة من الحاجات المشروعة كالمسكن والمأكل والملبس والانتقال. فهو يحتاج دائماً لتوفير الوسائل التي تمكنه من متابعة دراسته وتعميق وإنضاج شخصيته. وفي ظل مبدأ المجانية للجميع قادرين وغير قادرين فإن الدولة تعجز عن تقديم إعانات إضافية كافية لتيسير تعليم الطلاب محدودي الدخل النابهين.

وفي ضوء ذلك يمكن القول إجمالاً بأن اعتماد التعليم العالي بصورة شبه كلية على الميزانية المخصصة من الدولة نتج عنه تحديات لأداء الجامعات وجدل حول كفاءتها. كما أن تحمل الدولة نفقات تعليم كافة الدارسين نتج عنه عدم مقدرة الدولة على مساعدة الطالب غير القادر على تحمل النفقات المرتبطة بالتحاقه بالتعليم، والتي تشكل عبئا محسوسا عليه وعلى أسرته.

ثالثا: السياسات المقترحة

إن مواجهة أزمة تمويل التعليم الجامعي العام والحاجة لرفع درجة كفاءته والعدالة بين الطلاب تقتضي اتخاذ مجموعة من السياسات الرامية إلى زيادة وتنويع الموارد من جانب وإلى تحسين كفاءة إدارة المتاح من جانب آخر. وهذه السياسات بوجه عام لا تمس المجانية التي كفلها الدستور كحق لكل مواطن في التعليم العالي طالما توافرت لديه المؤهلات العلمية التي تتطلبها نوعية الدراسة والقدرات والمهارات المطلوبة لذلك في كل تخصص. بل إن السياسات المقترحة تزيد من مسئولية الدولة تجاه النابهين والمتفوقين - خصوصا من بين غير القادرين ماليا - بشكل أكثر فاعلية.

(١) السياسات الرامية إلى زيادة وتنويع موارد المؤسسات الجامعية:

عندما تبني الحزب الوطني سياسة التوسع في التعليم العالي وإتاحة الفرصة للشباب المصري في الجامعات في مؤتمر الحزب الثامن سبتمبر ٢٠٠٢، فإنه وضع في اعتباره مختلف الآراء واختار التوسع وإتاحة فرصة أكبر للشباب المصري بالرغم من ان ذلك يضيف عبئا كبيرا على موازنة الدولة قد لاتتحمله في الوقت الراهن.

فمن الآراء التي طرحت أننا إذا طبقنا على قضية التعليم العالي المعايير الاقتصادية البحتة فإنه يمكن القول بأن العائد الحدي من الاستثمار في التعليم الجامعي يعد منخفضا أو سالبا بسبب فائض الخريجين الذين لا يجدون فرصة عملهم الأولى. وفي هذه الحالة فإن السياسة الاقتصادية تقتضي في نظر البعض خفض الإنفاق على التعليم العالي مما يوفر موارد هامة يمكن إعادة تخصيصها لإنتاج سلع أخرى أو لتقليل العجز في الميزانية أو خفض العبء الضريبي الواقع على الممولين. غير أن الحزب يؤمن بأن مثل هذه الآراء تتغافل عن الآثار السلبية على المستوى الثقافي والعلمي للأمة وفرص نهضتها المستقبلية. إن التاريخ والحاضر والمستقبل يؤكد أيضا أن سوق العمل لخريجي الجامعات المصرية يتعدى السوق المصري ليس فقط إلى السوق العربية . بل وسوق العمل الأوروبية بعد سنوات قليلة. ومن الآراء التي طرحت أيضا إحلال التمويل الخاص محل التمويل العام بحيث يتم خفض الطلب الزائد على التعليم من خلال تقرير رسوم دراسية على كل الطلاب تغطي نفقات

تعليمهم. ولكن الحزب الوطنى مؤمن بأن هذا الحل إذا أخذ على إطلاقه سيصيب بالضرر العدالة الاجتماعية ويحرم محدودي الدخل من تحقيق طموحاتهم في التعليم. ولذلك تعين البحث عن حل أكثر شمولاً وأكثر عدالة يكفل استمرار زيادة التمويل العام لاحتياجات التعليم الجامعي وتحسين نوعيته دون حرمان الطلاب غير القادرين من الالتحاق به.

ويؤمن الحزب بأن هذا الحل يجب أن يستوعب التوجه نحو التوسع في التعليم العالي مع إيجاد وسائل تمويل جديدة يكون منها تحميل جزء من نفقات التعليم على الطلاب القادرين. وفيما يلي عرض للسياسات المقترحة لتنويع موارد التعليم العالي:

أ - دراسة التوسع فى نظام الانتساب الموجه:

يرجع تاريخ الأخذ بنظام الانتساب الموجه إلى أكثر من عقد حيث يطبق في عدد من الكليات النظرية مثل الحقوق والآداب والتجارة. ومن مزايا هذا النظام بالنسبة للجامعات أنه يحقق قدراً كبيراً من اللامركزية المالية حيث يترك للجهات المستفيدة (لجنة الانتساب الموجه بكل كلية ولجنة الانتساب الموجه بالجامعة) أن تخصص هذه الحصيلة للأغراض التي ترى أنها الأجدر بالتمويل في ظل قواعد عامة إرشادية مع الخضوع بطبيعة الحال لرقابة وزارة المالية قبل الصرف ورقابة الجهاز المركزي للمحاسبات بعد الصرف.

غير أن هذا النظام يثير ملاحظتين :

- الملاحظة الأولى هي تمتع الطالب المنتظم بمزايا اجتماعية هامة مثل السكن الجامعي شبه المجاني والتغذية المدعومة والنشاطات الطلابية التي يحرم منها الطالب المنتسب الذي ينتابه إحساس بأنه لا يتمتع بوضع الطالب الحقيقي المنتمي لمؤسسته الجامعية إنتماء كاملاً.

- الملاحظة الثانية هي عدم التناسب بين الرسوم التي يدفعها الطالب المنتسب في الكلية النظرية والرسوم التي يدفعها الطالب المنتظم في الكليات العملية (الطب، الهندسة، الصيدلة، العلوم وغيرها) والتي لا تكاد تشكل واحداً من مائة وأحياناً واحداً من ألف من نفقات تعليمه.

وأخذاً فى الاعتبار ما سبق، فإن الحزب يعتبر أن تطبيق نظام الانتساب الموجه خطوة شجاعة على الطريق السليم لدعم التمويل الذاتى للجامعات المصرية. ومن هنا فإن الحزب ينادى بأهمية الاستفادة من هذه التجربة ويطرح للمناقشة إمكانية تعميمها على مختلف الكليات وفقاً لظروفها واحتياجاتها الخاصة بهدف قيام تعليم مواز للتعليم النظامى فى هذه الكليات يتيح فرص أكبر لأعداد أكبر.

ب- إسهام القادرين في تمويل متطلبات التعليم العالي:

لا شك أن مشاركة القادرين من الطلاب في تحمل جزء من تكاليف التعليم العالي يمكن أن يكون وسيلة فعالة لزيادة التمويل الذاتي للجامعات في الاطار الذي يسمح به الدستور، كشكل من أشكال التكافل الاجتماعي الذي يتميز به المجتمع المصري. ويطرح الحزب للمناقشة أساليب متعددة لتحقيق ذلك، منها على سبيل المثال:

-إتاحة آليات تسمح للطلبة القادرين تحمل نفقات تعليمهم أو الاسهام بما يتجاوز هذه النفقات.

- إستخدام جزء من هذه الاضافة في الرسوم للتوسع في برامج الاعانات المادية لغير القادرين و تطوير برامج إعانات طلابية ودعم لغير القادرين، وكذلك استحداث برامج قروض طلابية لمن لا تنطبق عليهم شروط استحقاق الدعم المادي ويتم تسديدها بعد التخرج على أقساط وفقاً لدخل الخريج.

- إصدار طابع للتعليم العالي كوسيلة من وسائل تمويل الميزانيات الجامعية. ويمكن أن يكون هذا الطابع عاماً على مستوى التعليم ككل ولكن من الأفضل أن يكون طابعاً خاصاً بكل مؤسسة جامعية. ويتم تحديد الاستخدامات المختلفة لحصيلة الطابع والضوابط والضمانات التي تكفل حسن استخدام هذه الحصيلة.

ج - تحمل الدارسين أو الجهات التي يعملون بها تكلفة الدراسات العليا:

ان تكلفة الدراسات العليا عالية جداً ولابد من تحمل الدارسين أو الجهات التي ينتمون إليها هذه التكاليف حتى يمكن الارتفاع بمستواها الأكاديمي بدون تحميل الجامعات ضغوطاً مالية كبيرة تنعكس سلباً على ما تنفقه على عموم الطلبة في مراحل التعليم المختلفة، مع توفير عدد من المنح الدراسية تكفل الدراسة - بالمجان - لعدد من الطلبة المتفوقين وفقاً للضوابط التي تضعها كل كلية.

د- السعي إلى إنشاء الجامعات الأهلية غير الهادفة للربح:

أن يكون إنشاء أي جامعات جديدة من قبل الدولة في إطار الجامعات غير الهادفة للربح

بالمشاركة مع الجامعات العامة المرموقة. ويتم تحصيل تكلفة التعليم فيها من الطلاب. ويتم التعاون بين هذه الجامعات و الجامعات الحكومية التي حققت قدراً معيناً من الجودة وفقا لمؤشرات هيئة الاعتماد وضمان الجودة التي يتبنى الحزب إنشاءها ضمن وثائقه.

هـ- تعظيم العائد من الخدمات الجامعية :

يمكن أن يشكل العائد من الخدمات الجامعية خاصة المستشفيات ومراكز التميز البحثية جانباً هاماً من إيرادات مؤسسات التعليم العالي. ويتعين علينا السير في هذا الاتجاه خاصة في ظل إقرار مبدأ العلاج بأجر في عدد من المستشفيات الجامعية أو بعض الأقسام بها. ومن الملفت للانتباه أن نظام الانتساب الموجه المطبق في الكليات النظرية في الجامعات المصرية يقضي بتوزيع خمس العائد المحصل من هذه الرسوم على الكليات الأخرى لتحسين العملية التعليمية فيها، على حين لا توجد قواعد مماثلة بالنسبة للدخل الذي تحققه المستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة في الجامعات. ففي هذه الحالة الأخيرة يذهب معظم الدخل المتحقق من العلاج بأجر للمستشفي ذاته وللأساتذة والأطباء والعاملين دون التزام بتوريد نسبة من الحصيلة لتوزع على بقية الوحدات الجامعية أو لتمويل أنشطة جامعية أو بحثية محددة.

و-التوسع في برامج التأهيل المستمر والتعليم المفتوح والتعليم عن بعد :

تصمم برامج التأهيل المستمر وتعرض على المشروعات والأفراد بغرض إستكمال التأهيل الذي سبق وأن حصل عليه العاملون من دراساتهم المنتظمة أو بغرض مساعدتهم في أنشطتهم البحثية أو تدريبهم على مجالات ومعارف جديدة لم يسبق لهم التعرف عليها. ويمكن لهذه البرامج أن تعود بدخول هامة تفيد الجامعات، فضلاً عن أنها تزود السوق بمهارات هي في حاجة حقيقية إليها.

كذلك فإن الحزب يتبنى سياسة التوسع في التعليم المفتوح والتعليم عن بعد ضمن أطر ضمان الجودة . وهي نظم ستتيح موارد مالية جديدة للجامعات.

ز- تشجيع عقود الأبحاث بين الجامعات والمجتمع :

تتعلق هذه العقود بالخدمات البحثية في مجالات الدراسات الاقتصادية والنظم الإدارية والتطبيقات التقنية والتصميمات الهندسية التي يتم التعاقد على تقديمها من قبل مؤسسات التعليم العالي للجهاز الحكومي والقطاع الخاص. وهي تشكل في الولايات المتحدة معظم مساهمة الحكومة الفيدرالية الأمريكية في تمويل ميزانيات الجامعات، كما أنها المصدر الذاتي الرئيسي لتمويل الجامعات العلمية في فرنسا. وهذا المورد الهام لم يستغل بعد بشكل مناسب في جامعاتنا رغم أنها تمثل المستودع الرئيسي للمعرفة العلمية والتقنية في البلاد .

ح-زيادة مشاركة المحليات في تمويل الجامعات:

لا تزال مساهمة المحليات في تمويل الجامعات المصرية ضعيفة. ومع ذلك يمكن للمحليات أن تساهم بشكل فعال في تمويل الجامعات الواقعة في دائرتها من خلال مشاركتها في إنشاء البنية الأساسية والمنشآت الرياضية والثقافية والمدن الجامعية وأعمال الطرق والتعمير للجامعات. كذلك يمكن تمويل شراء الأراضي التي تقام عليها المنشآت الجامعية أو أن تتنازل عنها مجاناً للجامعة في حالة حيازتها لها مقابل شراكة تعود بالفائدة على غير القادرين.

ولا شك في أن للتأثير الثقافي والاجتماعي للجامعات أثر بالغ على البيئة المحلية من حيث أنه يؤدي إلى تطوير الهياكل والتجهيزات الثقافية والاجتماعية. فضلاً عن التأثير الاقتصادي والتجاري الهام لطلاب هذه الجامعات والعاملين على الوحدة المحلية. فالتجار وأصحاب المساكن والأطباء وغيرهم يدينون الجامعات بفضل انتعاش جانب كبير من أعمالهم وأنشطتهم. وكذلك فإن الصورة الخارجية للمدن تعتمد بشكل أو آخر على الجامعات الكائنة فيها ومدى تطورها ورسوخها. فعلى سبيل المثال أيضا أصبح مركز علاج وجراحة أمراض الكلى بجامعة المنصورة يشكل جزءاً من الصورة الخارجية لمدينة المنصورة عند بقية السكان في مصر .

ط-تشجيع المساهمات التطوعية للقطاع الخاص والخريجين :

إن اتباع استراتيجية متكاملة لإشراك القطاع الخاص في الإسهام بالرأي والتمويل لاحتياجات التعليم العالي من خلال مجالس إدارات الجامعات، وكذلك تشجيع روابط الخريجين يؤدي بلا شك إلى تعبئة الهبات من الخريجين وأهل الخير وأرباب الأعمال. وتأخذ هذه المساهمات أشكالاً متعددة مثل إنشاء مباني كليات جديدة أو الوقف على تخصصات أو أقسام علمية معينة أو التبرع بأدوات وتجهيزات علمية أو كتب أو منح دراسية أو جوائز للتفوق أو

تغطية رسوم الطلاب الفقراء والمتفوقين أو دعم تكاليف المبعوثين إلى الخارج.
ويقتضى تشجيع هذه الصورة من التمويل توفير البيئة الضريبية المناسبة لها كما هو الوضع في أكثر الدول. فلابد من إيجاد حوافز مادية إلى جانب الحوافز المعنوية لتشجيع الأفراد ورجال الصناعة على المساعدة في تمويل مؤسسات التعليم العالي وبرامجها البحثية. ولا جدال في أن النظام الضريبي يلعب دوراً في تشجيع المتبرعين إذا تضمن معاملة تفضيلية لهم.

ي-تشجيع إنشاء جامعات خاصة في تخصصات جديدة تحتاجها سوق العمل:

تشكل الجامعات الخاصة أداة مناسبة لتقليل أعباء الدولة في مجال التعليم العالي حيث تستوعب جانباً من الطلب على التعليم. كما أنها قد تكون أكثر مرونة في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل في التخصصات الجديدة.

(٢) السياسات الرامية إلى تحسين مستوى الكفاءة:

إن السياسات التي يمكن اقتراحها من أجل تحسين مستوى كفاءة المؤسسات عديدة ولكننا سنكتفي هنا باربع منها:

أ-مزيد من الاستقلال المالي للجامعات:

يرتبط بإصلاح نظم تمويل التعليم العالي منح مؤسسات هذا التعليم مزيداً من الاستقلال في المجال المالي والإداري. لأن ذلك ضروري لتحسين الأداء ورفع معدل الكفاءة. فلابد من قدر من الحرية لهذه المؤسسات في تحديد احتياجاتها من العاملين وأعضاء هيئة التدريس والمزايا الممنوحة لهم وأعداد المقبولين سنوياً. فمن مسئولية كل مؤسسة أن تقيم التوازن بين مواردها ونفقاتها ضماناً لتحقيق أعلى قدر من الكفاءة. ولتحقيق الغرض ذاته يتعين تحقيق مرونة أعلى في إجراءات الموازنة المفروضة من قبل الدولة. فيجب أن تصل الاعتمادات المالية من ميزانية الدولة لمؤسسات التعليم العالي في وقت مناسب وأن يترك لهذه المؤسسات حرية إعادة تخصيصها داخلياً دون التقيد بالقواعد الجامدة للميزانية، مثل عدم جواز النقل من باب إلى باب. كما يجب ألا تثقل بما تتضمنه عادة تأشيرات الموازنة من قيود واشتراطات شكلية. فدعم الدولة للجامعات يتعين أن يقدم كمبلغ إجمالي ويترك لها أن تخطط كيفية استخدامه في ظل أقل قدر ممكن من القيود الموازنية. وذلك كله في إطار الخطة العامة للدولة ومع الخضوع للرقابة اللاحقة للأجهزة المالية المختصة. فذلك كفيل بتشجيع المبادرات وإثراء المنافسة ومن ثم تحقيق مستوى أعلى من كفاءة الأداء في المؤسسات الجامعية. وقد يقتضى ذلك من الجامعات إعادة هيكلتها لتتمكن من جذب موارد جديدة ولتستجيب بشكل أو آخر لحاجات المجتمع ولاعتبارات سوق العمل.

ب-نظام الشهادات نصف الجامعية:

في ضوء الاحتياجات الفعلية لسوق العمل وعلى غرار ماهو قائم في عدد من الدول. يمكن فتح باب النقاش حول إدخال نظام الشهادات نصف الجامعية التي تمنح بعد عامين من الدراسة الجامعية والشبيهة بنظام الدبلوم المطبق في الجامعات الفرنسية وما تأخذ به بعض دول وسط وشرق أوروبا كسياسة جديدة مما يؤدى إلى تحقيق النتائج الإيجابية الآتية:

- رفع نسبة المتعلمين تعليماً عالياً من المنتمين لكل شريحة عمرية وهو أمر نسعى إليه. فالطلاب المقيدون للحصول على هذه الشهادات يعتبرون وفقاً للإحصائيات الدولية ضمن طلاب التعليم العالي ثم يسجلون ضمن خريجيه.
- الاستفادة من الهياكل المادية والبشرية الموجودة في الكليات الجامعية.
- الاستغناء عن الحاجة للتوسع في فتح معاهد خارج الجامعات لا تتوفر لها الإمكانيات وتفتقد الرقابة الأكاديمية الجادة.
- الاحتفاظ للشهادة الجامعية العالية (البكالوريوس والليسانس) بمستواها الجيد بحيث يقتصر الحصول عليها لمن تسمح قدراتهم التحصيلية بذلك بينما يكتفي الطلاب الآخرون بدراسة جامعية لمدة سنتين بعد الثانوية العامة وهو توجه لدول كثيرة منها وسط وشرق اوروبا الآن.
- التنوع في عرض قوى العمل الجامعية لمواجهة التنوع في الطلب على خريجي المؤسسات الجامعية. فلا تتطلب كافة الأعمال خريج الدراسة الجامعية الكاملة المتخصصة وإنما يكون كافياً في أحيان كثيرة أن يكون المرشح للعمل حاصلاً على دراسة جامعية عامة. فعلى سبيل المثال بالنسبة لخريجي كليات الحقوق هناك طلب هام على وظائف المحضرين وكتاب الجلسات وموثقي العقود ووكلاء المحامين الذين تكفي بالنسبة لهم الدراسة الجامعية العامة دون الحاجة لاستكمال الدراسة الجامعية العالية التي تلزم لوظائف أخرى مثل القضاء والمحاماة.

وبالنسبة للكليات العملية تكفي الدراسة الجامعية العامة لوظائف مثل فنيي المعامل والأشعة والتحاليل.

ج- تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية:
وجوب توفر إدارة مالية متطورة لاستخدام افضل العناصر البشرية كفاءة ونظم تكنولوجيا فعالة اصبح ضرورة قصوى لتحسين كفاءة استخدام الموارد المالية المحدودة المتاحة للجامعات. كذلك فإن تجنب صور الإسراف وسوء الاستخدام العديدة في تكلفة الخدمات العينية- المدعومة مطلقا من الدولة- للطلاب. التي تصاحب تدني الأسعار المطبقة في هذه الخدمات مقارنة بتفقتها الحقيقية قد يضيف موارد غير منظورة إلى الجامعات خصوصا اذا كانت هناك مشاركة نسبية في تمويل هذه الخدمات من المجتمع. إننا نؤمن أن تقديم إعانات طلابية للطلاب المنتمين للأسر محدودة الدخل وحدهم سييسر استفادتهم من تلك الخدمات بشكل افضل.
إن تطوير التعليم العالي يقع في المراتب الأولى من اهتمامات الحزب والحكومة. فالتقدم العلمي والإنساني والاقتصادي والاجتماعي سيظل رهين إصلاح وتطوير مؤسسات التعليم العالي. لذلك يؤمن الحزب بضرورة التوسع في التعليم العالي وإتاحته لقدر أكبر من الشباب مع توفير موارد تمويل متنوعة تساهم في تحسين أدائه وضمان العدالة بين الطلاب.

نظم الاعتماد وضمان الجودة والرقابة على التعليم

توجه وسياسة ومشروع قانون

١ـ مقدمة

ينطلق مفهوم الحزب الوطني الديمقراطي من أن عملية التطوير الشامل للتعليم في مصر يجب أن تأخذ في اعتبارها رؤية واضحة لطبيعة التحديات والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية في كافة المجالات.

وفى ورقة التعليم " دعوة للمشاركة" الصادرة عن مؤتمر الحزب الثامن في سبتمبر ٢٠٠٢ تأكيد واضح على أهمية الإدارة الذاتية لمؤسسات التعليم العالي وإتاحة فرص التميز والتنويع بينها. وعلى أهمية إعمال قواعد الجودة الشاملة وشروط الاعتماد لهذه المؤسسات وبرامجها التعليمية وما تمنحه من الدرجات العلمية. كما اكد الحزب على أهمية رفع مستوى الأداء وضمان جودة العملية التعليمية في المدارس والمعاهد بكافة أشكالها.

ومن أهم آليات التطوير المقترحة التي أقرها الحزب في هذا المؤتمر "خضوع كل مؤسسات التعليم لمعايير قياس واضحة تقوم بها هيئات اعتماد مستقلة". وتتكامل رؤية الحزب الوطني في كافة مراحل التعليم ومسئولياته في فلسفة الاعتماد وضمان الجودة لتشمل التعليم قبل الجامعي. والتعليم العالي والمتوسط. والتعليم الفني والأزهري.

ويري الحزب تنفيذا لهذه الرؤية إنشاء هيئة قومية لضمان الجودة و الاعتماد في التعليم كأحد مؤسسات الدولة ذات الشخصية الاعتبارية المعنية برقابة الجودة على كافة المؤسسات التعليمية الخاصة والحكومية والأهلية. تكون رسالتها الأساسية ضمان كفاءة الأداء والجودة والتطوير المستمر لمؤسسات التعليم (مدرسة - معهد - جامعة) واكتساب ثقة المجتمع في أداء مؤسساته التعليمية. كما يري الحزب أن يضمن القانون المنظم لإنشاء هذه الهيئة استقلاليتها الواضحة عن الوزارات المعنية ومؤسسات تقديم الخدمات التعليمية. وان يكون عملها في إطار من الحيادية والشفافية.

٢ـ مفهوم ضمان الجودة والاعتماد في التعليم

إن نظام توكيد الجودة والاعتماد والمراجعة الداخلية للبرامج التعليمية ولمؤسسات التعليم بدأ في الدول المتقدمة منذ فترة طويلة وأصبح جزء لا يتجزأ من منظومة التقييم والتطوير لجميع عناصر العملية التعليمية.

كما أن ضمان الجودة والاعتماد في التعليم يتطلب بالضرورة الوصول إلي منظومات متكاملة من المعايير القياسية وقواعد للمقارنات التطويرية وآليات قياس الأداء طبقا للمعايير العالمية. مما يترتب عليه تمكين مؤسسات التعليم من الحصول علي الاعتماد المحلى و الإقليمي والدولي. وسوف يؤدي ذلك بالقطع إلي رفع مستوى جميع عناصر ومقومات الخدمة التعليمية وينعكس علي قدرة خريجي التعليم التنافسية.

ولتطبيق هذه السياسة بحيث تصبح جزءا من نسيج المجتمع. فإنه يجب إيجاد آلية تضمن استمرارية النظام وتطوره وتتعامل مع التحديات والمعوقات التي يمكن أن تواجهه. كما ينبغي رفع وعي وثقافة المجتمع الأكاديمي بل والمجتمع ككل بما يضمن نجاح هذا التوجه. وكذلك إجراء تحديث في صياغة العلاقات مع المؤسسات ذات الصلة بالتعليم.

إن تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد ليس بديلاً للتقييم الذاتي ولا لدور الوزارات المعنية في الإشراف على المؤسسات التابعة لها ويستوجب النظام إعداد الدراسات اللازمة التالية كحد أدنى للتقييم:

- هيكل وأساليب الإدارة في المؤسسة التعليمية المراد تقييمها.
- أسلوب وضع الموازنات و كفاءة استخدام الموارد المالية على مستوى المؤسسة التعليمية.
- برامج التأهيل والتدريب المستمر لتحسين الأداء المؤسسي لكافة العاملين في كل مؤسسة.
- البرامج التعليمية والمناهج المختلفة ومدى تطابقها مع المعايير القومية.
- أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي والمدرسين في التعليم قبل الجامعي ومؤهلاتهم وإمكاناتهم.
- أداء الطلاب والحياة الطلابية.
- البحوث العلمية واستخدامات التكنولوجيا.
- الموارد والإمكانات المادية والبشرية.
- المشاركة والخدمات المجتمعية.
- الخريجين و موقعهم في سوق العمل.
- برامج ونظم تقييم الاداء وضمان الجودة الذاتية على مستوى المؤسسة التعليمية.

٣ـ إطار عمل الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد

يرى الحزب أن تتكون الهيئة من إدارات متخصصة، لتغطى في عمليات الرقابة والاعتماد وضمان الجودة مؤسسات التعليم العالي بكل مستوياتها، والتعليم قبل الجامعي شاملا التعليم الأزهري والفني .

٤ـ رسالة الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد

ضمان الجودة والتطوير المستمر وكفاءة الأداء لمؤسسات التعليم في مصر ونظمها وبرامجها، طبقا لرسالتها وأهدافها المعلنة، واكتساب ثقة المجتمع في مخرجاتها اعتماداً على كفاءات بشرية متميزة، وآليات قياس معترف بها عالمياً في إطار من الاستقلالية والحيادية والشفافية.

٥ ـ أهداف الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد

يؤكد الحزب أن الأخذ بنظام ضمان الجودة في التعليم بالشكل المقترح يؤدي إلي تحقيق العائد والأهداف التالية:

١. نشر الوعي الخاص بثقافة ومناخ الجودة والتطوير المستمر ومساعدة مؤسسات التعليم لتحسين طرق إدارتها وجودتها الأكاديمية.

٢. النهوض بالعملية التعليمية لتحقيق التنمية المستمرة للموارد البشرية المصرية بما يتوافق مع متطلبات العصر وتقنياته وبهيئها للمشاركة الفاعلة في تنمية موارد المجتمع وتحقيق نموه ودعم قدراته.

٣. تطوير تقنيات التعليم واستثمار تقنيات المعلومات والاتصال والتأكيد على أن ابتكار أشكال جديدة من التعليم مثل التعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني، والتعليم المفتوح وخلافه سيخضع لمعايير ضمان الجودة وان هذه النظم الجديدة ستوضع في إطار صحيح منذ إنشاؤها.

٤. ضمان سلامة إتخاذ قرار إنشاء أي مؤسسة أو وحدة تعليمية جديدة في إطار متطلبات الاعتماد.

٥. تحقيق تطوير إداري شامل لمؤسسات التعليم (مدرسة - معهد - جامعة).

٦. تفعيل الدور الإيجابي للطلاب واستحداث آليات جديدة للتنمية الطلابية المتكاملة.

٧. إزكاء روح البحث العلمي الجاد في المؤسسات التعليمية، ودعم شراكتها مع المجتمع وقطاعات الإنتاج والخدمات.

٨. التأكيد علي دور مصر في تعميق الصلات بين مؤسسات التعليم و مثيلاتها على المستوي الإقليمي والدولي وربط الدول العربية والإفريقية بها.

٩. تأكيد مبدأ المشاركة المجتمعية بدعوة مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات المتخصصة في التعليم للمشاركة في الرقابة وتقرير حال التعليم.

٦ـ المهام الأساسية للهيئة وآلياتها

يؤكد الحزب على أن اعتماد مؤسسات وبرامج التعليم بكافة أنواعها الخاصة والحكومية والأهلية (مدرسة - معهد - جامعة) هو ضمان لجودة التعليم ومخرجاته ويجب أن تتم عملية الاعتماد من خلال المحاور التالية على الأقل:

أ. تحديد أسس ومبادئ الرقابة والمتابعة والتقييم الدوري للاعتماد وسبل تطويرها.
ب. تشكيل لجان التقييم والمراجعة وتدريبها وتأهيلها علي أن تضم خبراء التعليم من المتخصصين وممثلين عن المجتمع المدني في إدارات الهيئة المتخصصة.
ج. تقديم إرشادات محددة وخطوات واضحة للقائمين على عملية التقييم والجهات التي يتم تقييمها حتى يمكنها الاستعداد لنوع جديد من التقويم والرقابة.
د. شمول عملية التقييم علي النقاط الأساسية التالية كحد أدني:
-مراجعة وتقييم مستوى أداء المؤسسة التعليمية من خلال تحديد مواطن القوة والضعف في العملية التعليمية لاستقراء الفرص والتحديات.
-وضع التوصيات والخطوط العريضة اللازمة لتحسين الأداء المؤسسي وتطوير البرامج التعليمية وتحقيق التحديث.
-إعداد تقرير مفصل عن كل مؤسسة تعليمية يعلن علي المجتمع في نهاية مراحل زمنية محددة، يوضح مستواها وقدرتها على تقديم الخدمة التعليمية مقارنة برسالتها المعلنة.
-تضمين التقرير التوصيات الخاصة برفع مستوى أداء كل مؤسسة على حدة من التي يثبت ضعفها وإعطاء إدارتها الفرصة لتحسين أحوالها، والعودة إليها خلال مدة محددة للتأكد من إصلاح قدراتها.
-استمرارية عملية التقويم بصفة دورية من أجل التطوير والتأكيد علي إتباع الخطط المستهدفة لتحسين كافة مستويات الأداء.

٧- توجهات الحزب الوطني نحو توكيد الجودة والاعتماد

-تبني سياسة تقييم الأداء وضمان الجودة والاعتماد كأحد آليات التطوير في كافة مؤسسات التعليم بجميع مراحله المختلفة.
- إلزام الحكومة بتنفيذ سياسة الحزب في هذا الشأن من خلال خطة تنفيذية محددة مدتها لا تتعدى خمس سنوات للوصول إلي نظام تقويم مستمر ودائم كجزء لا يتجزأ من منظومة التعليم في مصر.
- متابعة الحزب لتنفيذ هذه السياسة من خلال دراسات فعلية للتطور النوعي لمنظومة التعليم ومخرجاتها ومدى ارتباط هذا التطور بعمل جهات الاعتماد.

٨ - الخطوات والإجراءات التشريعية والقانونية اللازمة

يؤكد الحزب أن إنشاء هيئة قومية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم أصبح مطلبا حيوياً يستوجب اقتراح مشروع قانون يحدد أهدافها ومهامها وتشكيلها وآليات عملها. وتتلخص الإجراءات التشريعية والقانونية اللازمة لذلك في الآتي:-
أولا: إصدار قانون لإنشاء هيئة قومية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم يكون لها مجلس أمناء وتضم في تشكيلها صفوة من الأساتذة وذوى الخبرة والعلماء وممثلين عن المجتمع المدني وبعض الشخصيات المعنية بنظم الاعتماد وضمان الجودة والتميز.
ثانيا: النص في هذا القانون على حتمية تطبيقه على جميع مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر.
ثالثا: وجوب وجود مدير تنفيذي مؤهل لكل تخصص بالهيئة القومية للاعتماد وضمان الجودة
رابعا: إعداد مشروع اللائحة التنفيذية المنظمة لنشاطات الهيئة القومية ونظام العمل الداخلي خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القانون.
خامسا - تحديد خطة التطبيق:
أ- في حالة التعليم العالي
التزام جميع المؤسسات التعليمية بإعداد تقارير تقييم الأداء وتطبيق نظم الاعتماد وضمان الجودة في خلال فترة زمنية لا تتعدى سنتان، سواء على المستوى المؤسسي أو علي مستوي البرامج التعليمية. ويتبع ذلك فترة لا تزيد عن ثلاث سنوات لتوفيق أوضاع مؤسسات التعليم العالي التي لم تصل بعد إلى معدلات الأداء والجودة طبقا للمعايير المتفق عليها، علي أن ينعكس تطبيق سياسة نظم ضمان الجودة بنجاح في هذه المؤسسات إيجابيا علي موازنتها وعلي تقييم إدارتها وأعضاء هيئة التدريس بها.
ب - في حالة التعليم قبل الجامعي: يتم إلزام جميع المدارس، خاصة وحكومية أو أهلية في التعليم العام والأزهري والفني بالاستعداد لهذا النوع من الرقابة والتقييم خلال العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤، على أن يبدأ تطبيق النظام في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ تدريجيا على مدارس الجمهورية حسب خطة محددة بحيث تغطى المحافظات كلها خلال فترة زمنية لا تزيد عن خمس سنوات.

٩ـ متطلبات النجاح

- تبعية الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم لرئيس الجمهورية مباشرة. وأن تكون تقاريرها على كافة المستويات معلنة للمجتمع.
- الانتهاء من إنشاء الصندوق القومي لتطوير التعليم العالي كآلية لتمويل برامج التطوير.
- الانتهاء من التشريع الخاص بإنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم مع بداية الدورة التشريعية القادمة ٢٠٠٣ـ٢٠٠٤ حتى يمكن تشكيل مجلس الأمناء في موعد أقصاه نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٤.
- الاستعانة بهيئات ضمان الجودة والاعتماد العالمية في التخصصات المختلفة خلال المرحلة الأولى من عمل الهيئة (خمس سنوات) والأخذ بالخبرات المتاحة من خلال الاتفاقات مع الجهات المماثلة في الدول المتقدمة .
- التزام الحكومة بتوفير الموازنات اللازمة لإنشاء الهيئة وضمان استمراريتها وتفعيل مقترحاتها لتطوير أداء مؤسسات التعليم بما في ذلك تنفيذ المشاريع الاسترشادية المتفق عليها وتحقيق أقصى استفادة منها.
- بدء برامج التوعية والتدريب للجهات المعنية بصورة فورية وإرسال البعثات إلى جهات الاعتماد والرقابة التعليمية المعروفة دوليا.
- تدعيم اللجنة القومية المكلفة بتنفيذ مشروع إنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد لاعداد الدراسات الذاتية الاسترشادية. ووضع المعايير القياسية وآليات قياس الأداء طبقا للمعايير العالمية.
- البدء في إيفاد المبعوثين للتدريب على إجراءات التقييم والمراجعة على أن تنظم من خلال عمل اللجنة القومية.

الحزب الوطنى الديمقراطى

فكر جديد

أوراق السياسات

التعليم والبحث العلمى

المؤتمر السنوى

سبتمبر ٢٠٠٣

التعليم والبحث العلمى

الأمانة العامة

المؤتمر السنوى

سبتمبر ٢٠٠٣

الحزب الوطنى الديمقراطى

فكر جديد

www.ndp.org.eg